Composite volume including K. al-hamdiya; Šarḥ alā šarḥ dībāğat al-misbāḥ; ḫulāṣat al-ìrāb.

Contributors

Ḥāğğī Bābā b. Ibr. aṭ-Ṭūsiyawī

Persistent URL

https://wellcomecollection.org/works/de2njdjd

License and attribution

You have permission to make copies of this work under a Creative Commons, Attribution license.

This licence permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited. See the Legal Code for further information.

Image source should be attributed as specified in the full catalogue record. If no source is given the image should be attributed to Wellcome Collection.

Wellcome Collection
183 Euston Road
London NW1 2BE UK
T +44 (0)20 7611 8722
E library@wellcomecollection.org
https://wellcomecollection.org

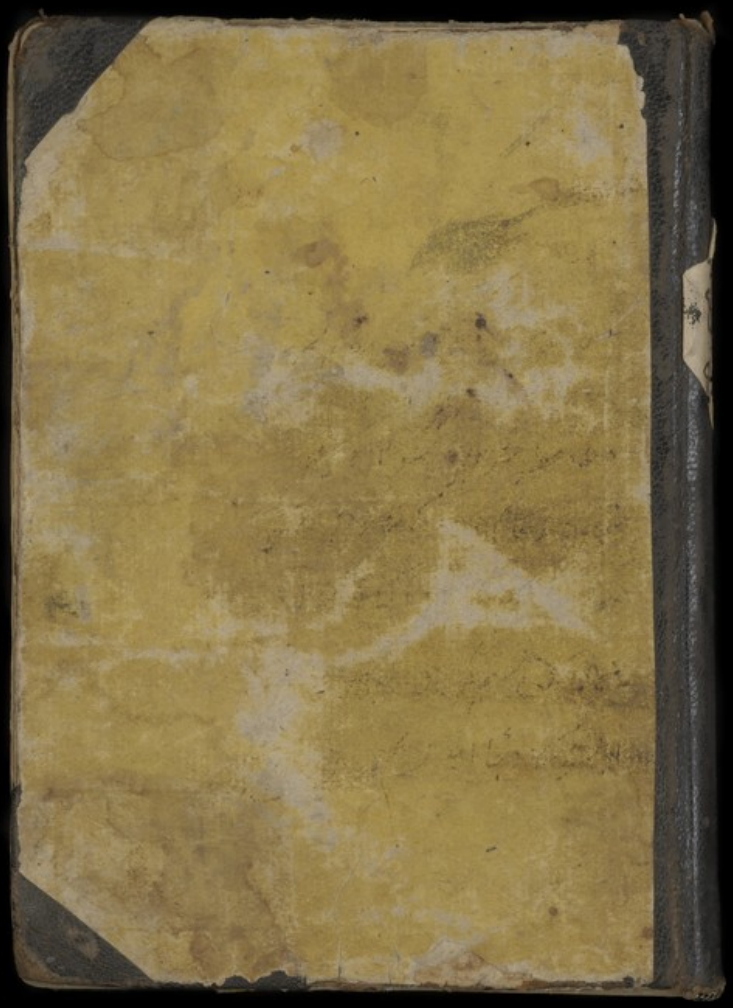

حاشية على شرح ديباجة المصباح المقدرة بقوله قال الحمد لله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لمن جعل الخط نور الضمائر صدقة العلم ونور الحكمة غيث الزاكي والطف
وبر فنائه وصوره الاعراب والبناء على الالف والياء واحدا من العدم الى الوجود بالخلق
والصلوة على سيد الانبياء والمرسلين وآله واصحابه الذين جعلهم الله رضي الله عنهم بفضله
بفضله الايادي بوجوه هي اشرف العرب وعلى آله الذين حسنهم الله تعالى بالسنة
السنية والكلمات الشريفة الابية ونور قلوبهم بالمعارف الالهية وزين الستهم
بمسائل الشريعة السنية بهم الذين شرف هو الرفيع بالمذهب الحنفية وبعد فان لنا
جماعة من خلاصة الاصحاب الذين تواطئوا وايا اجداهم على طلب عظيم الرغبة
شأنهم قد تمنوا ايتاء الكتب لهم على شرح ديباجة المصباح حاشية
مشتملة على دقايق ضنايق الملاح ونظرية على الغرايب المكنة الاغرابية ومضمنة
على العجايب الكتب النحوية التي لا توجد في غيرها من مختصرات ومطولات بحيث
لم يورث شملها احد من البريات وكلما ازورت مطلا ونسوبنا واحتث بنسوبه
فلم اجد بدا من كسائهم بما اقترحوا واقتضيت لكات فكري الاسفاد صدد اللطف
وضعت اليه عن الاجابة التي بها اعلن ذكرته ولا انه من يستحق والمكنة اللطيفة
بعبارته وواجبته بوصف بعض مراضي سعايها في الاداء ما شوقني ان اسعفه
منه الخير [illegible] في الاذان ولم يكتب عليه جنايته احد من العلماء
[illegible] كان يستحي في صدره افكرت فكري ونظرت
[illegible] مفصلا انه وفاتكا فنانه وفاسخا الناه وكاشفا كاشفا

ومبرزا الخروفة اللهم سر العلم الشريف ممن نظر هذا الاوراق بجبين السفر اللطيف
او قرنها قطعا ما باتاس ولا انصاف اعتقدها بالتقير والاعراف واجعلهم
بكرمك الصميم علما الدين رحمة الوعاظ من قال بالصدق امين وسبها نسبتي في ختمنا
بكتاب تحفة وما فوقه قبل الاباله ومنه العناية السيرهوية وكملت على يد التوفيق
وهو واجب علينا كما [illegible] وبرحمه الاتمام) بالنون احمد بن محمد بن الله الملك العزيز
للطريق بالعناصر كلمة فان تحدث حافان اما كلمة وام يقبل اسم وفعل
وحرف قلت اطلاق لفظة كلمة على ما دون اطلاق الحرف لابناء كونها
حرفا لان اطلاق اسم فجنسه على الشيء لابجزيه عن نوعه كما لابناء كونها زيدا حيوانا
كونه انسانا ولعل السر في ذلك ضعفا حرفيتها من حيث ما تحملت والفرد
فقط وليس غيرها من الحروف كذلك فافهم قال سيبويه اما زيد فمنطلق
معناه ما هو كائن من شيء فزيد منطلق فلم يطلق اسم نوع كلمة كذلك عليها وهو
الحرف والاسم جنسها وهو الكلمة بها هم يقال اما حرفا وكلمة فعناها ما تحاج
ليعلم انها لم تخرج عن اسم نوعها وجنسها فاحفظها فانه بحث غريب وقيل
اعلم ان هذا الكتاب [illegible] على الاثنا عشر الفنا فاذا قلت لم قال الكلمة

لانه يلزم منه استدلال الظاهر بالخفي فالاولى استدلال الخفي بالظاهر بعين الآية لان
يلزم الفاء على تنوب معنى الشرط ذهنا وجوابه ظاهر على ما لا يخفى ولت وفي
قوله الشارح نظر ايضا لان تضمن اما معنى الشرط موقوف على لزوم الفاء
لان جعل عليه له وهو موقوف على تضمنها معنى الشرط فيلزم الدور مصرح ويمكن
ان يجاب عنه بان توقف تضمنها معنى الشرط لزوم الفاء وهذا توقف عقلي وتوقف
لزوم الفاء على تضمنها معنى الشرط توقف خارجي فلا يكون دور لان توقف من جهة
التوقف مغايرة فان قلت ما فائدة ذكر صحة الفاء وجوابها قلت الفائدة
هي ان اما لما كانت متضمنة معنى الشرط وهو سببية والمسببية فادخل الفاء
تكون دالة عليها ولا بد عليها من ظهور الفاء فلذا اختير الفاء دون غيرها من
الحروف او اقول لما كانت اما متضمنة لمعنى الشرط الذي هو امر عقلي ولا بد من علامة
ظاهرة تكون دالة على الامر العقلي فادخل الفاء استدل عليه فقوله من التنبيه
والايقاظ بجملة الاشارة وهي امر ادفان قوله يرها يكون ومن ضمير شيء اي جعلت
الخ قال سيبويه لفظة بكل منها ثمانية وكسر ضمير مستكن فيه الشيء يرى ومن
شيء وبيان الذي الضمير مستكن اي يراها وقع او حدث او وجد من شيء وما

عندهم فان قلت لم لم يجز حضور الحرف على الحرف قلت لان الحرف وضع للآلات
فلو دخل الحرف يلزم وجود آلة بدون ذي آلة وهو ممتنع فان قلت
قد تدخل الواو مثل قعد بين يدي الكبير اتأسو على ما فاتكم قلت دخول الحرف على الحرف
انما لا يجوز اذا كان [illegible] واحدا واما اذا كان من جنس واحد فيجوز
دخول الحرف هنا [illegible] فاضعف فانه يحتاج لتعليف قوله لدلالته امتنع عليه
لم فان قلت كيف يدل امتنع عليه قلت لان امتنع التقدير وهو
لا يكون الا بالقول النفسي وهو لفظ اقول قوله لان الاصل فيها ان ما وقعت
نظرا لانه يلزم من فرض تركب الشيء من النقيضين الا ان الدال على معنى الشرط
فيكون وجود ما من جهة المفهوم وما غير ظاهر على معنى لانها زائدة فيكون عدما
من جهة المفهوم فالتركيب من النقيضين محال وقوله بمعنى هو ان الآلة
على نوعين زائدة في نفسها كالباء في بكتب وزيد وزائدة بالنسبة الى الغير لا الى
حروف التهجي فان زائدة على صيغة المضارع بالنسبة الى ما مضى مما انها
تدل على معان فعلم من ان الآلة لا يدل على معنى يسمى على اطلاق فيدل لفظ
ما على معنى وهو النافية وزيد وخمسين اللفظ فيكون وضعيا من جهة المفهوم
فلا اشكال فاضعف لقرب المخرج فان قلت يلزم اجتماع ادغام لان الاصل
في الفرع لان الحذف فرع المزيد عليه وهو غير جائز قلت يجوز ذلك اذا كان الاصل
ضعيفا والفرع قويا وهنا كذلك لان النون شابهت بحروف العلة في الخفي
من الهواء فحذفت فاضل الضعيف في القوي ليكون كلاهما قويا بين في
الصور ثم خفت لرفع الالتباس فان قلت يعرب بالفاء بين ما
الشرطية وبين ما العاطفة لان الفاء لا تدخل على صورة ما العاطفة

قلت بلتبس بنحو ما حين حذف الفاء على جواب اما الشرطية فيفتح
معا ايضا وان لم يلتبس اطرادا للباب فان قلت فعلى التقدير الفتحة ايضا
يلزم الالتباس بانما المكفوفة التي نحو قولنا انما انت منطلق انطلق
قلت يعرف بلزوم وصول المكفوفة على الضمير المنفصل نحو انت وكذا بلزوم
عدم دخول الفاء في جوابها وقيل اصل انما انما فما فاد معنى حسبه فصارا بما
وقيل اصلها عما ما وهي مركبة من عما وما فجعلت الالف همزة لقرب مخرجها فصارت
ما ما فاعل كما مر آنفا نحو هذه مقالة الافاضل في اصل لفظ انما واما الاصح عند الاكثر
فانما اصل لانما على تقدير ان لا يكون لها اصل لانها عن حرف وفعل وهما من خصوص
الاسم والفعل المنصرفين واما لفظة انما فغير منصرف قوله اي لان جاءه
الاعمى الخ فان قلت اللام المحذوفة الخ اما ان يكون من القرآن او لا سبيل
الى الاول لان القرآن لان يزاد ولا ينقص لان الزيادة والنقصان من امارة
الحدوث مع ان كلام الله عن ذلك علوا كبيرا والا لزم الخلف لانا اذا كانت من غير
القرآن فلا يستشهد بحذف اللام بما لا يكون من القرآن قلت
لا نخلص عن هذا السؤال الا بحمل ما قالت النحاة على انحاء لا نهم يقولون حذفت
اللام الجارة من المقالين وغيرهما مجازا حفظا للقواعد العربية لا على سبيل
الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم فاحفظ فانه نفيس لطيف قوله على ان اللام
متعلقة الخ يعني تحذف اللام اذا كان المتعلق مقدما على المتعلق وهذا ظاهر
كما ذكر بل الامر بالعكس يجوز حذف مقدما ان على المتعلق متوخر بالطريق
الاولى فان قلت ما الفائدة في تقديم المتعلق في الآية وغيرها قلت التقديم
يفيد القصر كما افاده في قولك ما زيدا ما ضرب الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيدا
فائدة

فائدة اذا قلت ما زيد توجه النفي الى وصف زيد دون ذاته وعليه لا نزاع في
طوله وقصره وما اشبه ذلك بل في كونه شاعرا فحسب او غير شاعر فيتناول
النفي فاذا قلت الا شاعرا جاء القصر وهو قصر الموصوف على صفة ووجه
القصر في الآية انك اذا قلت ما شاعرا فاذا دخلت النفي على الوصف احتمل ثبوته
في حرف النفي الى ثبوت الوصف لكن يصح في صفة الشاعر فاذا قلت
الا زيدا جاء القصر وهو قصر الصفة على الموصوف وكذا وما محمد الا رسول ان مقصور
على الرسالة وهو قصر الموصوف على الصفة وقيل فائدة التقديم الحماسي وهو الخطاء
في التعيين عن تقدير انك ضربت انسانا واصبت في ظنك ولكن اعتقد انه غير
زيد وهو خطاء فيقال له ردّ عن الخطاء زيدا ضربت فعلى المتكلم ما حاصره فحصول
بهذه الفائدة بالتقديم واعلم ان التقديم يجري في مجاري وجرور والمفعول والظرف
ومجاري والمفعول وغيرها مثال المجاري والمجرور بزيد مررت ومثال المفعول به زيدا ضربت
ومثال الظرف الزمان يوم الجمعة صمت ومثال الظرف المكان خلف الدار جلست
ومثال الحال راكبا جئت ومثال المفعول له تأديبا ضربت وقد يكون التقديم
لرد الخطاء في الاشتراك من غير اعتقاد انك ضربت عمرا وانما قلت لرد عن
عن الخطاء عمرا ضربت فتعين المكلم المخروب ولهذا اذا ولان التقديم لرد
الخطاء في تعيين المفعول بعد الاصابة في وقوع الفعل على المفعول لا يجوز ان يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا لا يقال ما زيدا ضربت بل الكرسي لان التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقا بمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره وبل الكرسي تبقى الاختصاص
فيكون مفهوم التقديم من قضايا المنطوقة ولا غيره وبل الكرسي تأكيد فانه تحت
عجب قوله فزيدت ما عند صاغه فادغمت النون في الميم لما في بعض ما قيل في قوله

في قوله اذ خرج الخ فان قلت ما المناسبة بين كان وما حتى
عند حتى ما عنه قلت المناسبة وقوع لفظ ما جزءا من تركيب كان حتى قلت
كنتما وكنتن والتثنية والجمع للمخاطب والجمعة فان قلت النون والتاء والالف
والواو تقع جزء الكلمة اذا قلت كرمن وكنت وكان وكانوا ترجيح بلا مرجح قلت
قلت المرجح ههنا حاصل وهو عدم الالتباس بخلاف ما سنذكره يعني اذا قلت
بالنون والتاء او الالف والواو يلتبس بالاوانت وانتو باكرمات الثلث

فعل وهو ما يوجد في كلام العرب الا مليتبس شيء تائيل فاجر اهيم لدفع الالتباس

ومذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو اخ وفيه نظر لان اما لو كانت للشرط
لكان بعدها فعل داخلة هي عليه كما ان ان لتذكر واما ليست لتذكر وبلا لا يجيء
عنه بانها داخلة هي على الفعل تقديرا لكن حذف لفظا لعدا بد سنذكرها ان شاء الله تعالى
قد خول ان واما عليه ليس بواجب الا يكون لفظا وان كانا لتذكر ستذكر
فانظر ايرعاك الله احد من اكثر كين استجاركبيرة ول استذكر فان قلت
ما الداعي الى حذف الفعل والاصل عدمه قلت الداعي اليه كثرة الاستعمال المقتضية
للتخفف والدلالة اما على الفعل المحذوف لانها للشرط وهو يوجد الا مع الفعل
فان قلت لم لا يوجد الشرط الا معه قلت لان الشرط يقتضي الاستقبال والتعليق
وهما لا يوجدان الا مع الفعل فاذا ضموا الفاء عليه لفظا او تقديرا قضتا لحق ما
اقتضتا واما كذلك وان كانا انما مقتضيته بجعل الفعل لنيابتها مناسبة فاكتفى
اما بزيد المنطلق فتقديره اما يكن من شيء فزيد منطلق بمعنى ان يكون زيد ما
بكن من شيء فزيد منطلق فحذف يكن من شيء فزيد منطلق لما ذكرنا وبسبب
مناسبة كان حذف في استجارك في قوله تعالى وان احد تقديره وان استجارك

احد الآية

احد الآية فاجبه مناسبه فان قلت هذا فان قلت هذا بناء فعل صاحب الضوء
حيث قال لا يلي الا صحفا فعل الا اسم لان الفعل يلي ما بتقدير اقلت اسم الفاعل
يقع لا يليه الا الاسم اعاما هو من جهة اللفظ وكونها يليها بتقدير الا بغاء فولك
فاحفظه فانه بحث عجيب وفي كلام صاحب الضوء نظر لانه قد وقع الفعل
في قوله تعالى اما اشتملت عليه ارحام الانثيين وخرف في قوله واما ان كان من
المغفرة يزوج ذكرانا واناثا واجيب عنه بانه لا يرد من ذكر اما عن الاول فلان اما
فيه ركبة لان شرطية وكلا من شيئا واما عن الثاني فلان الاسم فيه مقدر لا تقديرا
في ان كان الاية قال الصوف فالمصوف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كما
سيجيء **فعل** بل في اللفظ الي وفيه تجيب من الشيخ لان المنزع في اما المفرقة لا في
المطلقة حتى يقول الشارح الفاضل مراده ابن الحاجب بما الثانية التي اصله
ان ما ومر ما الزمخشري بما اما الاولى المتضمنة بمعنى الشرط **فعل** تضمنت بمعنى
الشرط والابتداء الخ فان قلت لو كانت اما ههنا متضمنة بمعنى الابتداء
لكان ما بعدها مرفوعا على ما يقتضيه اما ولم يذكر ان قام زيد واما عمرو فقد خرجت
بالرفع اقول منه بالنصب ولولا اما كان النصب اولى لما سبق قلت ان عدم
الرفع فيما بعدها لا يستلزم ان لا يتضمن اما معنى الابتداء ويجوز ان يكون
الظرف ما نافيا عن رفع ما بعدها في قوله اما عندي درهم والرفع مرفوع
وفي الجواب نظر لانه لو كان الظرف ما نافيا عن الرفع لوجب الرفع في جواب اما
فلما لم يجب فلا تقدير وجوابه ظاهر مما سلف له او نزلت اعلم ان وجه التضمن لمعنى الابتداء
في اما هو ان اما تقطع ما بعدها عن الاتصال بما قبلها فيكون ما بعدها مستأنفا
جملة ليس فيما قبلها ما يقتضيها فيكون ما بعدها موضع الاسم الذي ليس فيما قبله

شيء ويجوز موضع الاسم هذا ما ذكر النحويون من ان الكتب في قولنا يكتب
زيد يستحق الاعراب اعني الرفع فيه لوقوعه موقع الاسم اما في اول الكلام
سواء تقدم اشتغال او لا وقيل وجه التضعيف فيه انه مما وجد داع الاعم الاغلب
واحاله على المبتدا حكمه اياه متضمنة لمعنى الابتداء فوجب ان يقع الاسم بعدها
اذ الابتداء من خواص الاسم لوقوعه مسندا اليه وفيه نظر لانه منقوض بما ذكر
حالة الاتباع اغلب الاستعمال ايضا كما داخلة على المبتدا مثل خرجت فاذا زيد
ويرد هذا الجواز ان يقع بعدها الفعل ويلزم على هذا التقدير مصادرة
المطلوب لان المدعى غير الدليل وهو لزوم الاسم فكيف يمكن الاستدلال بوقوع
الاسم بعدها على وجوب ذلك ثم ما وقع الاسم بعدها الا لما تضمنته
للابتداء اللازم الاسم على وجه التقلب وهو لا ينافي ما عداه وقيدوا ايضا بعض
مرها وهو يقع مبتدا المحذور ان يكون الخبر فعلا كان بمعناه وهو مبتدا لحكمها
على انها متضمنة بمعنى الابتداء وجاز لانه حقيقة فلا اشكال **نحو** فعليك الاسم واياك
لم يجز اذ التقدير وجوب اتباعك الاسم والفعل معا نظرا الى كلا المتضمنين فاختير الاسم
على الفعل لاصالته فيليها الاسم واياك **نحو** قضاء حق ما كان بلفظه كان بهرتا تاته
لان قصدت في بكون تقديره قضاء حق ما وجد بعد الامكان **نحو** واما ثمود فهديناهم
من قرأ بالرفع فواضح ومن قرأ بالنصب فاما ان يكون من اصحاب الجواب الاولى هذا جواب على سؤال مقدر
وهو ان يقال لو وجب اتباعك الاسم بما جاز وقوع الفعل والحرف بعدها لكنه
قد وقع في الآية واجاب عنه بقوله غاذل الخ **نحو** لكنها يليها بتقدير الخ اعلم ان
التقدير على قسمين الاول لتصحيح اللفظ والمعنى كما في قولك زيدا ان احد من
العشرين واستغراق الزمان ولا يخفى ان هذا التقدير يتاتى
اللفظ
اللفظ وتعين واما عدم صحتها فظاهر عند من الا فظ هذا الفرع الا ان الشيخ سنوضح
المعنى كتقدير اللام في غلام زيد الى غلام لزيد فان قلت تقدير الاسم بعد ما يلزمه
وغيرها من قبيل الاول ومن قبيل الثاني قيل تقدير الاسم بعد ما من قبيل الاول وحول
الثاني قلت ثم لا يجوز ان يكون من قبيل الثاني قلت لكان عند جار فرهم معنا ما
من غير اصباح اذ التقدير وهو بعيد لانه يلزم وجود الراجح الى المرجوح في قولنا
ان كان من امي يجب اليمين الآية دون المرجح البه وهو الممنوع ويلزم ايضا الا يكون
لفظ ان كان مبتدا وهو ممنوع فقدر الممنوع فقالوا لا خلاف مثل غلام زيد فانه يفهم
معناه من غير تقدير اللام واذا قدرت الممنوع صح ما ذكر تلخصت لك
في بحث امام التوفيق التوفيق بمصاوبة التوفيق ولم ار فرقه فيه ولم ار معناه
السر حتى تقضي بما تحقيق الوطء وجاء ان يفرق بينهما اجر حر ليل يوم على ان اكسر
جمعين نهارا بين الطلاب والله اعلم بالصواب **نحو** بعد ظرف اعلم ان بعد ظرف
لانه غيبة عن في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف كاليوم مثل صمت اليوم والليل مثل
نمت الليل فان قلت لو كان الظرف مقدرا لبقي كان مبنيا لانه مقدر بالحرف كالذين
وكيف ونحوهما قلت ان الظرف سقدر بقي بخلاف اين وكم ونحوهما فانها تتضمن لا يقدر
بالفرق بينهما ظاهر لان اظهار المقدر جائز نحو سرت في يوم الجمعة والاجود اظهار
المتضمن كهمزة الاستفهام في مثل ايزيد والظرف من قبيل الاول فلنذكر اعراب الاول
ونبني الثاني فلو بنينا لزم الالتباس بين المقدر والمقدر والمتضمن فان قلت لم لم ينعمل
الا قلت لان الظرف غير مختلف في حسبته بخلاف المتضمنة فالاسم يستحق الاعراب
فاعرب الاول وبين الثاني وقيل وضع الاسماء المتضمنة لوضع الحروف ثم اعلم
ان الظرف يتبعه الاول الزمان والمكان واكثر ما منها متصرف وغير متصرف

فائتصرف ما كان اسما وظرفا وغير المتصرف ما لا يكون الا ظرف فالاول كما سيوم والثاني
كالعدوى وكل واحد منهما ينقسم الى الظرف المستقر والظرف اللغو كما يجيء
انشاء الله تعالى قوله لكن استقرت هنا للزمان آه فان قلت لم قال الشارح
الفاصل لكن استقرت للزمان ولم يقل لكن برهنا للزمان جاز قلت لتعقد
شرط فجاز ورود لكن اللفظ مستعملا زمانا غير ما وضع له قرينة لفظية صارفة
عن ارادة معناه الحقيقي مثل ضرب الامير القصر لان الضارب في الحقيقة هو الخدام
وقيل شرط وجود وجود المكتسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه والجائز الاصطلاحي
عن ابرهة مجازا مرسلا لفظ الانف اذ المراد الغرض عند انتفاء القرينة اللفظية
هو الحقيقة على فقط فقط مستعملا فيما يجاز مستقر ظرف مكان الزمان الوجود الشرط
الاستعارة وهو كون اللفظ مستعملا فيما شبه بما وضع له بعلاقة المشابهة بين
المعنى المستعار له والمعنى المستعار منه كما مر في رأيت اسدا في الحمام رجلا شجاعا وهي هنا مجاز
في العلم البياني قوله لكونها مضافة الى الزمان الخ بمعنى ان المضيف الى الزمان صارت
له ذلك لكونه زمانا بكون حال المضاف كحال المضاف اليه مثل كما يجذ حكم ما اضيف
اليه من التذكير والتانيث فاقيم بعد حذف المضاف اليه استعارة فاعلم ان بعد
ظرف لغو غير متصرف لانه لا يستغل الا ظرف اما انه لغو فلان العامل فيه اما كان
او اراده عند بعض او فعل محذوف كما قول او اذكر او نحو ذلك فعلى كل التقدير
لا يكون مستقرا لوجوب ان يكون عامل المستقر من افعال العامة وكشيء منها
ليس فان قلت اليس يجب ان يكون ذو اذا
وحيث معربة حيز الاضافة وليست كذلك قلت فانها وان كانت مضافة
الا الجملة الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بمقارنة لان الاضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فعلان المضاف اليه محذوف فح تعمل بنية الظرف على الضم لكونه

مستعملا استقرارا وهو اما واجب الحذف في بعض ما حفظ فانه يجب
تطبيقا قوله والاول معرب الخ بمعنى اعراب ح لعدم المشابهة بينه وبين الحروف وهي
الاحتياج الى ذكر المضاف اليه كما يحتاج الحروف الى متعلقها فاعرب الظرف
المضاف لعدم تمام شبهه بالعامل قوله الا لم يل يليها العامل فان قلت ان الظرف لا يحل الا ما يليه
العوامل لانه مشتمل على ضمير في كل حال فلا يدخل عامل فيما هو قول الشارح والثاني
معرب منصوب على الظرفية الا لم يل يليها العوامل الخ والجواب انه قد اعترف في الشرح
بعد هذه الصفحة بقوله بل ح منصوب على الظرفية والعامل فيه اما الغيبة التي هي مقام الغيبة
وسياتي الاشارة فيه تبيان وايضا يفهم من هذا الكلام وجود المعمول وهو النصب
بدون العلة وهي الاصل الا ان النحاة جعلوه علة للاعراب فح يلزم تخلف المعلول
عن العلة وانه محال قلت لا نسلم تصريح الكلام الشارح لا مراده من العامل في قوله
والاول معرب منصوب على الظرفية والعامل لما لا يليه الضمير العامل المقدر كالفعل ومراده من
قوله ح منصوب على الظرفية والعامل لما لا يليه الضمير فانه فيه انهما اعراب حفظ
فانه يجب غرب قوله والاول مع ما عطف الضمير الخ لوجود الشبه بينه وبين الظرف و حروف
وهي الاحتياج فان قلت ان الاصل احتياج الظرف الى ذكر المضاف اليه وحال ان
حاصل فيكون مبنيا ابدا كالحروف فهو مبني كالاسماء الموصولة فانها مبنية لاحتياجها
الى ذكر العلة قلت والحق ما ذكرت الا ان ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية
للظرف اختصاصها بالاسماء فان قلت فعلى هذا الوجب ان لا يكون اذ واذا
وحيث معربة حيز الاضافة وليست كذلك قلت فانها وان كانت مضافة
الا الجملة الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بمقارنة لان الاضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فعلان المضاف اليه محذوف فح تعمل بنية الظرف على الضم لكونه

مطلقا الاشارة اي ان احمد غير مختص بالنعم بل يحمد بها وبغيرها وبه يخرج الشكر عن تعريفه
لاختصاره بالنعمة قلنا الاعم جرت الكاشف زاد والاشارة الى النعم كلها والسخرية كما في قو
له تعالى ذق انك انت العزيز الكريم والحال ان ابا جهل لا يكون محمدا كما سيفيه مطابقة الراضي فخرج قلنا
سواء متعلق بالفضائل او بالفواضل اشارة الى ما هو عليه محمد الفضائل
بل جميع فاضلة الفواضل جمع فاضل اعلم ان معنى الاول يلازم الانسان ولا
ينتقل منه الى غيره كالحسب والنسب والعلم والشجاعة ومعنى الثاني ما ينتقل منه
الى غيره كالعطية من الدراهم والعمائم ونحوها ومعناه اصطلاحا وان معناه لغة فهو
الشكر وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذلك باللسان
او اعتقاد او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان قلنا فعل اشارة الى ان
ان الاختصاص لشكر يكون باللسان وقد يكون به وبالجنان والاركان من الرجل
والبد قولنا ينبئ عن تعظيم اشارة الى ان ما لا ينبئ عن تعظيم لا يسمى شكرا وبه
يخرج الزم ايضا ان يكون وصفا بالنصح على ما مر قولنا المنعم بسبب كون الانعام
اشارة الى ان يكون فاعل الفعل في مقابلة المنعم به شرط والا يصير شكرا قال الجوهري
هذا الشرط لا يصير شكرا وبهذا القيد يخرج الحمد والمدح عن تعريف واما الفرق
بين الحمد والشكر فهو ان مورد الحمد هو اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها
ومورد الشكر هو اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فافاد الحمد اعلم
باعتبار المتعلق والاخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ثم تحقق تصادقهما
على الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتغايرهما في صدور الحمد فقط على
الوصف بالجميل والشجاعة وصدور الشكر على الثناء بالجنان في مقابلة
الاحسان واما الثناء فهو فعل ينبئ عن التعظيم فعلم بهذا التعريف الاخرج

الحركة البنائية كالحركة الحركة الاعرابية قوله اما حيث كان ان كانت اي قال بعض الافاضل
ان قبل المنصوب على الظرفية ان كانت لفظة كان ناقصة وعلى هذا لا تتقدر
بكون الضمير المستتر اسمها وجوبا كما عرفت اي حيث كان قوله والعامل فيه اما ان يكون
الا في الظرف خاصة كان قلت لم خص اما بالان يكون عاملا في الظروف لان
اما عامل ضعيف نيابة مناب الفعل فيكون ضعيفا والظرف ايضا قلت
ضعيف واذا كان كذلك فخص العامل الضعيف بالعمل الضعيف للمناسبة
بينهما لان ان تفطح ان يعمل الخ هو عند بعض وعند بعض الاخر العامل بعد فعل
محذوف وهو اقول وافكر ونحوا كما مر وقال بعضهم العامل فيه اروم لانهم لا يشترطون
القطع فيجعلون لاما خاصة لتصحيح التقدير لا يمنع التقدير تمامه في شرح
المفصل فاحفظه فانه بحث لطيف والله اعلم بالصواب قوله لله الحمد هو الوصف
بالجميل على جهة التفخيم والتبجيل قصد اطلاقا الاعم جرية الاتية ازاء سواء تعلق
بالفضائل او بالفواضل قولنا الوصف اشارة الى ان المعتبر في الحمد هو فعل اللسان
لانها يتعلق بالجنان والاركان وبجوارح اخر يتعرض عن التعظيم بسبب الوصف
بالجميل اشارة الى ان المعتبر هي بسبب الحمد لان اكرام والوصف بالجميل اظهار
شيوعه الكمال وهو ليس بموجود فيما بين من شعره لعدم شيوع النقصان
فلا يوجد حمد وقولنا بسبب ان الله عالم لكن فيه وصف بالجميل بهذا المعنى وفيه
اشارة ايضا الى ان خارج تعريف الحمد لكونه وصفا بالقبيح قلنا على جهة التعظيم
اشارة الى ان المطابقة بين الجنان واللسان واشتمال شرط كون فعل اللسان
حمدا فانه لا يكون فيه هذا الشرط لا بعد حمد قلنا قصدا اشارة الى ان قوله
عالم فاضل قد قرر كلمنا قراء على الاباذي الان مقصوده بسبب الاخ

الثناء من تعريف الحمد والشكر لانه اعم منهما والاعم لا يخرج عنه بوجه الخاص
لانه تمام مشترك بينهما المواخذة فلا يكون حشوا فان قلت ان الشكر ورد بنية
اعم ان الشكر اعم من الثناء وقال انه قد خرج بتعريف الحمد قلت ان الشكر وردت
سببا بنية للحمد خصوصا من الحمد لانه اخص من وجه اعم من وجه فيجتمعان في
الاخصوصية وبهذا السؤال والجواب يعلم ما اورد في شرح المواهب على تعريف
الشكر بانه لم فانه بحث حسن واما المدح فهو الثناء مطلقا فان قلت ما الفرق بين
الحمد والمدح والشكر قلت ان كل شكر حمد وليس كل حمد شكرا وان كل حمد مدح وليس
كل مدح حمدا وقال بعض الافاضل ان الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها
والمدح هو الثناء على الجميل مطلقا فيما يشترك فيه الثناء الذي هو الذكر الجميل مطلقا
وبقيد قولنا باختياري خرج نحو قولهم العلم محمود المدح لان الحمد لا يكون الا على الافعال
الاختيارية من العوارض والغرائز بخلاف المدح فانه يعم الاختيارية وغيرها يقال
حمدت زيدا على سخائه وحمدته على شجاعته والاقبال حمدت زيدا على صباحة صدغه
بل يقال مدحت زيدا على صباحة صدغه فكان المدح اعم من الحمد مطلقا وما الشكر
فعلى النعمة خاصة لكنه اما يورد بثلثة القلب واللسان والجوارح قال شاعرهم
افادتكم النعماء من ثلثة يدي ولساني والضمير المحجبا فبين الشكر والحمد
والمدح عموم وخصوص من وجه على ما هو المقول وقد ظهر فان قلت فبين تعريفي
فبين تعريف الحمد غير جامع لانه لا يشتمل على حمد الله تعالى لذاته لانه لا يكون باللسان
والا بالقلب والا بالجوارح قلت ان المراد بالحمد ههنا حمد الله تعالى بالاعيان
والاغراض فالله سبحانه وتعالى يستحق الحمد والاكمال لذاته العالية وعظمته
الكاملة وثانيا وتجميل لغاية وضرورية الامة التي جملتها التوفيق لنا لشرف كتاب

الحمدية

الحمدية الذي فيه ادق التوفيق ما حفظه لانه اي حبيب محمد بحث شريف لا يوجد
بشمائل غيره من المختصرات والمطولات وغير مشتغلة بالسماع سنوات الباب والاذكار
الترمذي فعل كونه مضافا اليه بمعنى الواو فيه نظر لانه قد اعترف الشارح الفاضل
من قبل بقوله لكن استغيرت ههنا للزمان لكونها مضافا اليها الزمان وهو يوهم ان لا يكون
بعد مضافا الى الحمد وهو خلاف الظاهر لانه مضاف وايضا يلزم ان يكون مضافا
الى الزمان والحمد معا حال كون احدهما مذكورا والاخر محذوفا وهل هذا جزم
للقواعد والجواب عنه ان هذا من قبيل حذف المتعلق ثم اقيم المتعلق مقام المتعلق
تأمل لا تغفل فعلم مضاف الى الله وهو اسم لذات الواجب الوجود والمستحق
بالحمد الخالق والرازق او غيرهما اما بوجه ما لكن يقال لكن لفظ الله اما بوجه الخالق والرازق او غيرهما
وفعلا بوجه ما اختصاص يستحقانه محمد بوصف دون وصف فان قيل
اذا كان الله مستحقا لان يحمد بما لا حاجة الى ذكر قوله ذي الانعام قلت انما
ذكر ذي الانعام بعد الله لان على استحقاق الذات تنبيها على تحقيق الاستحقاق فان
ان الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب الصفة وقيل الله هو علم دال
على الالوهية والالهة جامعة لمعاني الاسماء وفي كلها ما عليه منها وما به يعلم
وانكر بعضهم فكل اسم من الاسماء الدالة سوى اسم الله تعالى هو من الاسماء
الله والا ينعكس لانه وصف لان الله لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا اذ
لا اله الا الرحمن فان مفهومه لا يمنع الشركة لان مفهوم الوصف اذا قطع
النظر عن الموصوف لا يمنع تصوره الشركة بين كثيرين والا كان
الرحمن مختصا بالباري تعالى الله لم تحذف الهمزة عنها الا لكثرة الذكر
فيما بالقطع فالالة فعال بمعنى المفعول اي معبود وكالامام بمعنى المأموم

وهو عند الخليل وابن الكيسان اسم غير مشتق مخترعه الباري تعالى كجبرئيل واسحاق وقيل
للاعلال لانه يشتمل احد كما قال الله تعالى هل تعلم له سميا اما هل تعلم احدا سمي الله
غيره وان كان اسمان من الاسماء الاسم كما زيد والفرس وهو اسم جنس يقع على جميع
الجنس او باطل ثم غلب على معبود الحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا
ولذلك العقد عام القحط والبيت على الكعبة والكتاب كتاب سيبويه على عرف النحاة
واسم العلم على الجارية الخ والاول من موضوعا في عرف القراء ثم بعد تغلب على الاشخاص الاكثر
اطلاق العلم على الاسم الباطل لانه صار علما على الذات واجب وهو اسم الاكثرون الى ان
لفظة الله مشتق من له بفتح اللام بالالهة والوهية والدهية وقيل من الاله بكسر اللام
بمعنى المالوه اي المعبود يقال اله الرجل اذا فزع فسمي الله لان العقول تحيرت في معرفته من الاله بفتح
اذا وقع بامه اذا اتعبا وهو العقول بالمستحق الى الله في الشرايع وقيل من والله
بفتح الواو واللام بمعنى والهة الرجل وتحير وخبط عقله في الوالهية وكان اصله ولاه
فقلبت همزة لشقل الكسر عليها كما في اعاء واشاح فان اصلهما وعاء وشاح
وشاح فاعلا مثل ما قلنا في واراه اشاح وقيل اصله لاه مصدر لايليه بمعنى الالاهة بمعنى
الارتفاع لان الرجل اذا تحير وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار في الدنيا بحجاب
الكبرياء ومرتفع عن كل شيء وعن لا يليق به كما قال الشاعر تكلفني ليلى وما شطت نأيها
لاقيه الكبار فاصل الالف واللام قصارة الآه ثم حذفت عين فعله وعوض عنها
حذفا لازما لكثرة حذف همزة التلفظ بحسب جلي تفيده الصلوة ولا ينتقد به
حرج البتة لزوال التغيير بالبيضاء وقد جاء الحذف لضرورة الشعر كقوله الا اناد
في سهيل اذا استقل بكر في الرحل سناما ثم الاصح قصور ان لفظ الله يشتق
لان الاشتقاق ينقض سبق المشتق منه وهو محال في لفظ الله صدورت
اسماء

اسماء تعزيز فذكر علوا كبيرا لان الهمزة حذفت من الرابعة اذ من غير سبب حيث كانت
الى ما قبلها بعد ما حذف بلا سبب والاشباه بها دون سبب من كلمة بثلثة بالفظ
وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجهين الاول نقل
حركة بلا حذف على سبيل اللزوم والاستثناء في كلامهم والثاني نقل حركة الا مثل
ما حذفها بعدها وهو اللام وفذلك يوجب اجتماع مثلين وكلتاهما المنقول اليه
وهو اللام اولى والثالث ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة المحذوفة وفي كل
مقدر على القياس لان الهمزة في التقدير نابتة فلا يجتمع حرفا مخالفين يجتمع
الادغام في مثلين فانه بحث غريب وشريف قال الخفاجي من الله اسم مفهوم الواجب
لذاته او اسم مشتق للمعبود بحق او كل واحد منهما كلي خصوص فرجح في هذا كلاما قول
في كلامه نظر لان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد اتفاقا فلو كان الله اسما لمفهوم الواجب
لذاته والمشتق للمعبود بحق لزم عدم توحيد من اعتقد ان المعبود بحق مفهوم الواجب
من حيث هو مفهوم تحمل الكثرة وايضا لزم اذا الخلق يدل على ذلك التقدير بالالزام
الكلمة اما المفهوم والمعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه لان الاله
اسم لغير او مطلق المعبود فيلزم الكذب من الاستثناء والكثرة المعبود بالباطلة
يجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق ويكون الله على اللغو الموجود
منه فاحفظه فانه بحث يجب فعله والفاعل مستتر وجوبا فان قلت ثم قال
شارح الفاضل والفاعل مستتر وكم يقل والفاعل محذوف قلت لان
فيه اشارة الى ان المحذوف غير شديد الاحتياج اليه لوضوح دلالة المقام عليه
لان المستتر غير محتاج اليه ههنا بخلاف المحذوف فظهر لك الفرق بالمستتر والمحذ
وقيل هما النطقان مترادفان اعلم ان المحذوف يحتاج الى الشرط الاول قابلية

المقام وهي ان يكون الشامع عارفا به والشاهد وجود القرينة الدالة عليه الثالث
ان الداعي يوجب احيانا حذف على الذكر والرابع ان لا يلزم لاجحاف اعلم ان
فائدة الحذف هي تسهيل بها العدول الى اقوى الدليلين من الفعل واللفظ بمعنى ان
ان الاعتماد عند الذكر على دلالة الفعل وهو اقوى دليلا لاستقلاله بالدلالة بخلاف
اللفظ فانه يتفيقر الى الفعل فاذا حذفت فقد ضيعت انك عدلت من الدليل
الاحسف الى الاقوى وقيل فائدة الحذف اما صدق الحذوف عن سائر المنطقا له
وحقيرا او تاذ الانكار لذهن مجاجة او ضعيف انتقام او احتراز عن العبث
او احداء والتفهيم او خوف مانع فاحفظ فانه يجيب لطيف قوله ومن ان ضرب
زيدا ضرب فعل ماض وزيد فاعله فان قلت ضرب حافعل ماض وضع لشيء غير معين
وجعله المصدر فيتضمنه كما ان ضربت بالحركات الثلث فعل وضع لشيء معين
وجعله المصدر فيتضمنه لا يقال ضرب زيدا لان ما وضع لغير شيء غير معين على ما بقا بلة
وهو المعين لان اسناد المصدر الى الامر بما يوجب اتصافه صدقه على شيء
المعين واسناد الى شيء المعين توجب صدقه وتنافي اللوازم اما الاعصار
محدد يدل على تنافي اللوازم بيت فلو حمل على ضرب الشيء المعين يلزم اجتماع
المتنافيين وانه محال قلت ان ضرب فعل وضع لشيء ما معنيا
في نفسه وعند القائل وكذا يجوز ان يكون من قبيل حمل المعين
على المعين نظرا الى حكمكم بفيد السامع فائدة يصح السكوت عليها فيكون
معنيا عنده الآن وان عند المتكلم فاعلم ان هذا الاشكال وارد على جميع صيغ
الغايب والقايبة من الماضي والمضارع والامر والنهي والنفي وغيرها مثل
قتل زيد وتقتيل زيد لا يقتل زيد وقامت هند وتقوم هند والتقم هند لا تقم
ولا تقم

ولا تقم هند الى آخر الامثلة فاحفظ قوى هذا مثل ما قررت يكون مشارا
اليه بين الافاضل في المجالس لان هذه البحث غير مرتب وعجيب قوله واما المصدر
اللازم فقيه واحدة آه وفيه نظر لوجود وجه آخر وهو ان يقال جئت بعد ذهاب
زيد بلا اضافة كما يقال عجبت من ضرب زيد عمرا وامكن ان يجاب عنه بان هذا البحث
في هذا المقام من قبيل الاضافة وهذا المثال ليس منه قوله على ما لا يخفى على
المصدر يعمل عمل فعله ماضيا او مستقبلا لانه شابه للفعل بالمبنى وانه تقدير
ان مع الفعل ومن ثم لا يتقدم معمول عليه لان معموله في تحقيقه معمول الفعل
الذي هو صلته ان ما خبر المبتدا لا يتقدم على الموصول ومن ثم لا يعمل المصدر
المضاف عن الموصوف والموصول لانها ليسا مقدرين بان مع الفعل فلا يقال
اعجبني ضرب شديد زيد عمرا والا اعجبني ضرب شديد زيد عمرا وكذا لا يعمل مصدر المعرف
بالام عند الاكثر لتقدير وضول الام على ما يقدر المصدر العامل به وهو ان مع الفعل
فيطل اثر شبهه وكذا لا يعمل على الفعل الذي اريد به حال من الزمان سواء ورد للاستقبال
فلا يقال اعجبني ضرب زيد عمرا الآن وكذا لا يعمل اذا كان مفعولا مطلقا فالعمل
في قولنا ضربت ضربا زيدا للفعل لا للمصدر الموجود بين الاول ان الفعل هو الاصل
في العمل فلا يجيء وزعم الاصل الا الفرع بلا موجب انتهى ان المصدر انما يعمل لكونه
مقدرا بان مع الفعل يقال اعجبني ضرب زيد عمرا ولا يمكن تقدير ان مع الفعل هنا
اذ هو فيه مفعولا مطلقا اذ لا يقال ضربت ان ضربت زيدا عمرا اذ لا يؤكد الفعل
بان مع الفعل بالمصدر بل المصدر صريحا فان قلت لم قدر المصدر بان مع
مع الفعل قلت لان الاسم حقه ان لا يعمل واصل العمل للفعل فقدر بان مع الفعل
تصحيحا للعمل وفيه نظر لانه يلزم على هذا التقدير ان يكون المصدر مبنيا كلمة

مشابهة للحروف في كونه محتاجا الى الاسم الفعل عند النحاة فجوابه قدم في قوله
بعد فاحتيج اليه ان غفلت عنه فان قلت اسم الفاعل والمفعول ايضا اسم فعل
هذا يلزم ان يقدر بالاسم الفعل للكل وليس كذلك قلت انما لم يقدر فيها
لكمال مشابهتها الفعل في الحركات والسكنات وغيرها بخلاف المصدر فانه ليس
كذلك فاضيح الى التقدير ان مع الفعل فيه لا فيها فان قلت اسم مشابهة بين
اسم المفعول والفعل المضارع في الحركات او سكنات شوطرة الحروف اختصاص
كل منها الى وزن يخالف الآخر مثل مضروب يضرب فكيف يجعل مشابها له قلت
اصل مضروب مضرب فاعلا اشهر بين العرفيين ثم ولدوا الواو من اشباع ضم
عين فعله اقتضاء صيغة مفعول من كلامهم فصار مضروبا فان قلت ان الصفة
مشبهة بعض عمل فعلها مع عدم مشابهة بينهما فلم لم ان تقدر بان مع مفعول
وليست كذلك قلت لاريب في قوة هذا السؤال الا ان عملها مثل عمل الفاعل
لاجل مشابهة بينهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيكون
مشابها بالمشابه للشيء مشابها لذلك الشيء فلم يحتج الا تقدير ان مع الفعل واما لم
تقدر مع ان لو كانت عاملة من نفسها وليست كذلك فلم تقدر فان قلت
لو كان على الصفة المشبهة لاجل مشابهتها لاسم الفاعل للزم ان يكون
للفرع مزية على الاصل لعدم التقيد في عملها بالزمانين بخلاف اسم الفاعل قلت
عملها عليها على الاستمرار والاستمرار لا تقدر بالحال والاستقبال فكانا مقدرين بها ايضا
والاكثر الى الاكثر احد ضربي من النحاة يجعلون اعراب الاسماء الستة
بالحركات حين تضاف الى غير ياء المتكلم مثل جاءني ابوه ورايت ابوه ومررت
بابوه وكذا البواقي والاكثر الباقي يجعلون اعرابها بالحروف فاما يجعلون اعرابها

بالحروف

بالحروف لانها تعتوره الاعراب كلها امور نسبية تتوقف على الاضافة فتكون في معنى
زيادة في المعاني الزيادة في الاعراب والحروف زايدة على الحركات فجعلوا اعرابها
بالحروف قضاء حقها اقتضاء فان قلت لم حصرها بالحروف حالة الاضافة
قلت لانها تضاف فيه والمضاف اليه يشبه المنتهى لانه مركب من الواحد
وكذا الاضافة مركبة من المضاف والمضاف اليه وكذلك كل حرف من الحروف
مركب من الحركتين فاعطي المركب للمركب لمناسبة ثم اعطي لمشابهة ايضا
فان قلت ان كان واو اخوك زايدة للاعراب فهي يوجب كلامهم اسم متمكن
على حرف واحد وانه ممنوع عندهم وان كان اصليا فيوجد اسم اخره واو قبله
ضمة وهو مرفوض عندهم ايضا فلذلك يقال اخ او لو قلت وان اعراب بالاسم
المتمكن ان لا يكون اصله اقل من ثلثة احرف فان اصل قولهم اعلا فعل
وهو مرفوض اقول يرفض اذا يكون الواو للاعراب واما اذا كان للاعراب فغير مرفوض
وقيل مثل ذكر غير مرفوض عند بعض وجه عن الظرف بالاضافة وهذا الوجه مفهوم ويرد الصلة
مشهورين للصلة فوله ان لم تضف بكون اعرابها بالحركات الستة اه اعراب
الاسماء الستة بالحركة عند عدم الاضافة ظهر جاءني اب فان قلت ان الاسم
النسبة التي هي علة الاعراب بالحروف باقية في معانيها فكيف لا يكون معربة
بها كما في الاضافة الى غير ياء المتكلم قلت لعدم مشابهتها او التركيب كما مر انفا
فوله او وسطه بين المعرب والمبني اه ان يكون المضاف الى ياء المتكلم قبل
المنتهى امر ليس بمعرب ولا مبني اما انه ليس بمعرب فلعدم ظهور الاعراب
فيها واما انه ليس بمبني فلان الاضافة تمنع البناء وعلة قوم او علة بكاسر
فوله الانفتاح اه هو ايصال الشفة وهي في الاصل محالة التي يستلزم الانسان

ثم اطلق النعمة ما يستلزم من النعم اعلم ان نعم الله نوعان وبعضهم
واخرون قالوا قسمان سواهبي وكسبي فالموهبي قسمان الاول ما وجد في
الروح في البدن والشرافه بالعقل والنطق والفكر والفهم وصباغة كتخليق البدن
والهيئات العاضة له من النعمة ومثال الاعضاء واما الكسبي فهو تزكية النفس
البدن وحال تخليقها بالاخلاق والملكات الفاضلة وتزيين على الجملة بالسنة
وحصول الجاه والحال ونحو ذلك واما الاخرون فهو ان النعم الله ما فرض من العبد ان يجاوز
عن حدود بعضها وبعضه في اعلى عليين بحيث لا يلحقه بين كذا في كتب الشيخ والمراد
من النعمة ههنا هو الاخرون لان ذكر الشكر فيه فانه مكون والكافر فان قلت لم خص
المقصود والسابق الى النعيم به قلت اما لقصور العبارة عن احاطة النعم الى الاعين
ذات رأيت ولا اذن سمعت ولا خطرت على قلب بشر وشرفه اليه بشارة ام غلبة
القوم وان تقدم النعمة الله لاختصاصه بشيء دون شيء
فاعلم ان اعلم ان جاعد بالغة العرب على اربعة معان الاول بمعنى خلق لقوله تعالى
وجعل الظلمات والنور اي خلق والثاني بمعنى صير لقوله جعلت لهم ولاخيه سهولا
والثالث بمعنى التسمية كقوله وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اي سموهم اناثا والرابع بمعنى اخذ وشرع تقول جعلت الشيء ان اخذته وشرعته
قوله يكون على بدل من الله البدل هو تابع مقصود بما نسب دونه وقبل العمل
هو الذي لو حذف سابقه لكان الباقي مقيدا مجيء بدونه فان قلت فعلى هذين
التعريفين يلزم ان لا يكون بدل الاشتمال قوله غير المغضوب عليهم غير ضمير عليهم
في النعمة عليهم لانه لا يصح ان يقال على امثال اذ ليس البدل منه والسابق غير مغضوب
عليهم والمقدر لا يكون ضمير الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فيلزم

فيلزم

يلزم خلو صلة الذي عن الضمير الراجع اليه وهو ممتنع لا يقال الضمير الراجع اليه موجود وهو
الضمير المجرور عليهم التالي ذلك لان يقول لما يجوز رجوعه الا الذين لانه لو جاز رجوعه
اليه يبقى اللام والالف والتاء المغضوب بلا ضمير الا يقال الضمير المستتر في المغضوب
راجع الى اللفظ والالف لانا نقول لا ضمير فيه لانه لو كان فيه ضمير يجب ان يقال غير
المغضوب لان اللام عبارة عن لفظ الذين لوجوب تطابقهما بقدر الامكان مرجع وضمير اليه
قلت ليس كذلك لان المبدل منه لو سلم بقي غير مغضوب مطلقا اما لفظا ومعنى حتى
يلزم ما ذكرتم بل معنى فقط وسيأتي عن هذه الحاشية جعل غير المغضوب بدلا عن الذين
لا عن ضمير عليهم وجعل بعض النحاة صفة للذين فان قلت الذين معرفة وغير المغضوب
نكرة غير معرفة بالاضافة فكيف يكون صفة له قلت ان الذين قريب من النكرة لانه
لم يقصد به قوم بعينه فجاز جعله صفة النعمة البراعة عدم التعيين فاحفظ هذا البيان فانه
كثر تخريب جمع وقبل غير مضاف الا صفة مثل عليك بالحركة غير الساكن وهذا الوجه
مشهور وقوله فالوصف حسن عند اكثر النحاة واجب عند ابن الحاجب آه فان قلت
لم حسن وجب النعت اذا ابدلت النكرة من المعرفة قلت ذكر لئلا يلزم ان يكون
المقصود شيئا ما طاعن درجة غير المقصود من كل الوجوه فاجب بالنصب لتخصص
المفعول
وبغرب من المعرفة قوله ما عدا ما معنوية ان عدا اضافة اسم الفاعل مفعول آه
اما بمعنى ما الفاعل اذا اريد بها حال او استقبال واضافة الصفة المشبهة
فاعلها فان اضافة هذه الثلثة لفظية قوله غير غلام زيد هذا مثال المعرفة بالاضافة
فان قلت كيف يكون غلام زيد معرفة وقال ابن الحاجة انفعوا على انه غلام لزيد
فانه نكرة بالاتفاق فلو كان غلام زيد معرفة لزم المخالفة بين اللفظ وهو غلام لزيد
والمعنى وهو غلام لزيد تعريف وتنكير اوهن معتذر عن الاستقبال بيان المخالفة

انكر اذا قلت غلام زيد قصدت واحد مخصوص من الغلمان باعتبار عهده الذهني
بينك وبين مخاطبك مخصصة بالاضافة كما مخصصة الرجل والغلام بالام وكما حتى
اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار عهده الذهني حتى اطلاق المضاف الى المعرفة
كذلك واذا قلت غلام زيد قصدت واحد من غلمان منسوبين الى زيد كما في قولك رجل من غلمان
قلت ولقد سادكرتم لكنهم لما قصدوا الاتيان بما عامل جره المضاف اليه قالوا والاظهر انه
اللام المقدرة في مثل غلام زيد لانه يعني غلام لزيد مجازا لا حقيقة حتى يلزم ما ذكرتم
لا يقال لو كان غلام زيد يعني غلام زيد للزم ان يكونا متساويين لكون الحرف مقدرة فيه
وان كان مجازا لانا نقول لزوم التساوي في المقدر كما ترى بعد اذ نقول منعه
لما مع ورود الاضافة في غلام زيد **فعلم** مررت برجلا ضارب زيد الآن آه هذا
مثال اضافة اسم الفاعل بمعنى الحال لان الآن للحال وفيه نظر لانه ليس كما ان الآن
تختلف في كونه موصولا بل لما مر طرف الآن معه او انقدر مشتركا بين الزمانين
اي الماضي والاستقبال والاجود ذلك اجازا ان يقال زيد يصلي الآن مع ان بعض صلوته
ماض وبعضه مستقبل فلو كان الآن حالا لما جاز اذ ليس كذلك فعلم غاية ما في الباب
ان في تعليق **فعلم** والاعتماد على الاستناد السببية ومع ذلك الا يكون اسم الفاعل مصغرا
والا موصوفا لانه اذا كان مصغرا او موصوفا فلا يبقى فلا يقال زيد ضريب عمرو الآن
ولا زيد ضارب ظريف عمرو اغدا **فعلم** في تقدير الانفصال انه فان قلت لم يعرفوا اسم
او اسم المفعول بالاضافة الى المعرفة اذا كان بمعنى الحال والاستقبال قلت لان
المشابهة الكائنة بينهما بالفعل المضارع مانعة عن التعريف كما ان الفعل لا يتعرف
فكذلك مشابهه وهو اسما الفاعل والمفعول واما اذا كان بمعنى الماضي فتعرف
بالاضافة لانتفاء المشابهة اللفظية بين اسم الفاعل والمفعول وبين الماضي

فالمشابهة

فانتفت بهذه المناقضة بينهما فلا غير ثم قوله فاج **قوله** وبهذا ظهر الاعلم ان الفرق الاصطلاحي
هو علم مستنبط من معاملات الكلام العرب مختص باخر الكلام يعرفون بها صحة ما تنطق العرب
وفسادهم وقيل هو علم يعرف به احوال التركيب العربية اعرابا وبناء فان
فان قلت من اين اخذ هذا العلم قلت الواضح لهذا العلم هو الله تعالى والعلم للناس
اولا هو امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وقد روي انه لما ثبت ابا الاسود
الدؤلي قالت له يا امير المؤمنين من اين اخذت هذا العلم فقال اخذته من فيك
الطلا وقطرا لا زال اكسترام خمورها كما قالت انا زوت الشيء فقال ابو الاسود ينبغي لك
ان تقول بها احسن اسما بنصب احسن فقالت بسبب ذلك قال لهذا اشتاق عليك
السهو وصحبه ثم مع التتبع بعض الافاضل ان اقرب العلوم فائدة والاظهر وانفعها
منافا او اسقاطا انه ومقدارا ذو سر سرنا فلا يمكن الاطلاع الا بها على حقايق سائر العلوم
الاطلاع على تمام نظام القرآن وعلى دقايق حقايق الفرقان **قوله** فيكون بدلا من الاسم فان
فان قلت فائدة البدل اما الايضاح او التاكيد او رفع الالتباس وثلاثتها لا يمكن
ان يكون لعدم مشابهة فلا يصح جاعلي بدلا من العقد فائدة قلت فائدة البدل هنا ما
ذكرنا ان صحاح الشهرزوري الاوصاف كما استقصاه بزيادة فح لا تحصر فائدة البدل في الثلاثة
حتى يلزم ذكرتم انا علم ان البدل في اللغة العوض فان قلت ما الفرق بين البدل
والعوض في الاصطلاح قلت ان البدل خاص لانه لا يقع الا موقع المبدل منه
بخلاف العوض فانه عام لانه يقع غير موقع المعوض عنه كالثناء عدة فانه عوض
لا بدل فاحفظ فانه لطيف ظريف وجيب فان قلت بعد ما جاعلي بدلا من الاسم الذي
يلزم منه تتابع الاضافة المسماة بالبناء كما وقع في مهرنا مما قصيدة ابن مالك كقوله تعالى
جرح عجماء جبار اسما سعاد وسميع ففيه ثلث اضافات

من السياق كما في حصلها بدلا الاشتمال تقدير ح اما بعده فجاعل الضمير هنا
قبيح عند الفضلاء والراجح الفاضل فصيح الاختيار القبيح قلت لكن فصاحة الخلوص
بالنظم او النثار بالنسبة والتقدير قوله بدل الكل من الكل اه وهو الذي يكون فائدة
بعض الذات المبدل منه وان كان نفس هو هو بها متغايرين نحو جاءني زيد اخوك قوله بدل
البعض من الكل اه وهو الذي يكون فائدة بعضا من فائدة المبدل منه
وان لم يكن منه هو هو نحو جاءه القوم وقد جاء بعضهم نظرت الى القمر فلكه فانه بدل الكل من البعض
وقيل انه بدل الاشتمال تأمل قوله بدل الاشتمال هو الذي لا يكون خاليا المبدل منه ولا
بعضه بل يكون بدل شيء مشتمل على المبدل منه كاشتمال الظرف على المظروف وقد يكون
من حيث كون المبدل منه مرادا لاعلة الحال ومقتضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبدل منه مشوقة فيه ومتشوفة الى ذكره فجيء المبدل مبينا ومعنى الاحتمال والاقتضاء
سلب زيد ثوبه قوله بدل الغلط اه وهو الذي لا يكون فائدة عاريا عن فائدة المبدل منه
ولا بعضه ولا مشتملا عليه لا لاستحالة بينهما خاطر ورد بانسيان ما حق قوله بعني بدل
العين من العين وفيه لانه صفة فاعله بذات الله تعالى فانه بمعنى اعلم فيكون عينا
فيجب ان لا يجوز جاعل بدل العين من العين قوله وبدلية جاعل آه ولو قال اضاع
الحاصل فبدليته جاعل بالعناية التفسيرية كان احسن لان مراده تفسير قولهم انه
القوي بدلية جاعل من الله اه فارجعان تباين ما بين نوع من انواع البدل تأمل قوله
وان امكن كونه من الاول اه وفيه نظر لانه لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله فهذا اما
بدل الكل من الكل لانه يلزم ح ان يكون الذات عين الصفة وانه تأمل قوله لان
علم كونه من الاول والراجح ظاهر قد يقال ان يكون المذكور علامة بدل الكل
من الكل لان معنى بدل الكل هو الذي يكون فائدته عاريا عن فوات المبدل منه بدليل

لان اه قوله

لان اضافة البدل الى ضمير الغايب في علامة يمتنع بدل الكل من الكل بل يقال جاءني غلامك
فاحفظه فانه ثبت غريب وايضا لا يصح ان يكون المذكور بدل البعض من الكل لان
معناه هو الذي يكون فائدته بعضا من فوات المبدل منه وهنا ليس كذلك قوله
فلا يكون من بدل الاشتمال اه ويمكن الجواب عن السؤال الذي تقدره السارح هنا
بان وجه التعلق بينهما كان لانه يكون بدل الاشتمال وفيما ذكره السارح التعلق
من وجوه بين البدل والمبدل منه فيكون ح من ابدل الاشتمال الاخالة وبدل قوله لكن فيه
لكن حصل فيه اه المقال المذكور بان فيه علامة ما حصل في بدل الاشتمال فالتعلق
بينهما قوله الكلام اه لغة اللفظ اسم للمصدر هو الذي هو مشكلم كالسلام بمعنى التسليم
واما اسم الكلام لانه بتة نا ثبرا او تقلقلا في القلب في الاصطلاح هو مجموع
الحكم المفيد اما ضروري على الاخر فالثانية تامة وقيل الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وفيه
نظر لانه منقوض بحديث القايم وحتى كان بعض الطير فان كلا واحد منهما
ليس بكلام مع انه يصدق عليه حدة او قيل بالحكم موضع باسناده ولم يرد النقض
عليه لان الاسناد اعم من الحكم لانه موقوف على النصوت الثلاث شرط
وهي لا يكون من النايم وبعض العلوم فلا يكون ان كلاما فاحفظه فانه طب عجيب
قوله كما يلوح اشارة الى ان التخويش بين علم وجه التشبيه بين النحو والعلم ظاهر
وهو الصلاح بسبب ما فيهما من الفساد مطلقا ولكن لما كان النحو اشد
الطرق في الامر به والنهي عنه علم انه وجه التشبيه انما هو من حيث قلت
اسنى لها مصيبا وكثرة استعمالها منه وان القلة والكثرة مختلفتان بالنسبة فيجوز ان
تكون لا يكون هذا الوجه مناسبا للطرق المشبه به اعلم ايضا ان لا بد في التشبيه
بين الشيئين من مناسبة تكون بالقرب وهو المص والمشبه به النحو اشد به اسرع

وهو آلة التشبيه الصلاح والنفساء سماها وغرض التشبيه وهو بعد
الخواتمه وهو الكاف ووجه التشبيه اعلم ان عدد التشبيه بين الشيئين يتفق
باعتبار العقول لا غاية وعشرون نوعان وان اذكر منها نلثة امثلة تمثيلا بين
الاول عقليان والثاني حسيات والثالث مختلفة فمثال العقليان
ان المشبه والمشبه به كشبيه العلم بالحيوة فيقال العلم كالحيوة ووجه التشبيه بينهما
كونهما ادراك والمراد هنا الادراك بالقدرة لا الادراك الذي هو تجريد النفس لانتقاء الادراك
كالطيوة ومثال الحسيات ان المشبه والمشبه به كشبيه بينهما هو ان الهيئة التي حاصلة
من الاستدارة والاشتياق وحركة الشريفة المتصلة بسطح الاشراف حتى يرى اشتياقا
براهم بان بنطه براهم بسطا حتى ينتقض من جوانب كمرآة ثم يعدل لو فرجه من الاوسط
الذي يراه الانقباض كانه يرجع من جوانب الى الوسط فانه اشد كان وجرأ
الشمل اذا احد الانسان انظارها تنبيها جرأ وهو ما سوابة الى هذه الهيئة وكذا
كمرآة القعبة بكونها وكرة الاشل ومثال المختلفات ان المشبه على عقلي والمشبه به
حسي كتشبيه العلم بالنور فيقال العلم كالنور ووجه التشبيه بينهما هو ان كل واحد منهما
موصل الى المطلوب فان قلت قد جعلت الشيء مشبها ومشبها به من نوع واحد
التشبيه قلت هذا انواع الذي اختلف طرفاه اذ المشبه والمشبه به الاسم الخاص
عقلي هو العلم حسي هو النور لكن لفظ لكن لفظ لتكون طرفا بين الاثبات
لاسيما بين العلم والنور تعليم مثال اللغو زيد حاصل والدار ووجه التشبيه بينهما
قد لغى من الاعراب او العدم الاحتياج اليه بسبب لغو وحال خط وهذا الكلام اشارة
الى الفرق بين اللغو والمستقر ثانيا تعليم المستقر آه ووجه التسمية بهذا انه فاز
تنه من الاعراب فالمستقر عليه يسمى مستقرا وهو هذا الاعتبار والا فالمتعلق
مستقر فح

مستقر فح يكون من قبيل تسمية الشئ باسم متعلقه اولانه قد استقر كونه جزء المتعلق
فح يكون من قبيل تسمية الشئ باسم لازمه تعليم الصلوة اشارة الى الدعاء من المصلي
على رسول الله صلعم طريق الوجوب فان قلت لم وجب الدعاء على الرسول بالصلوة قلت
لانه كان الانسان موضع التطبيق فلابد من تحقق التطبيق من السعدة وهو يحتاج الى الصلوة
والامر الشارع لحكمة بيانا وجهة التجرد وجهة التعلق فبالجهة التجرد يكتسب البارئ
وبالجهة التعلق يكتسب السبب وبها يعلم امور الدنيا والدين فح وصح ان يكون وسيلة
بين الخالق والمخلوق فتحقق الشرط وهو الصلوة التي هي وسيلة بين العرب والعبد فوجب
الصلوة على الرسول اصلا وصح تسميته فان قلت اذا كانت معنى الصلوة الدعاء
فما معنى قولنا نصلي ونبيع وصلوة الابرة قلت نهاما من قبيل ذكر الحال واراد المحل مجازا
لان المراد من الصلوة هنا مواضعها وهي تناسب مبهمة فاعلم ان الصلوة
اسم موضعها للمصدر لا المصدر فاعلم ان الصلوة يجيء على ثمانية معان الاول
بمعنى آلة كالسرج والابرة والثاني بمعنى الوصول محل عملت المرجل بالنار اوضعته و
والثالث بمعنى البيت مخصلت العصي بالنار الرابع والرابع بمعنى الشوى
مخصلت اللحم وغيره فح الشوى اسم موضوع والاربعة الباقية مشهورة بين الطلبة
ومن جملة الاركان المعلومة والافعال المخصوصة بها بالصلوة قلت لانها تشتمل
على الدعاء فح يكون هذا من قبيل تسمية الشئ باسم مشتمل عليه قوله قلت على
ما كان الصلوة معنى حقيقة اه وفيه نظر لان هذا الجواب مستلزم على صحة
معنى الصلوة فح بحقيقة والغاية فح يلزم خروج صلوة الملائكة وهي الاستغفار
لعدم وضوليا فح بحقيقة والغاية لانه لا يجوز ان يقال محمد عبد الملائكة لانه
وايضا لا يقال فعلت الملائكة الاركان المعلومة والافعال المخصوصة وكذا لا يقال

رحمت الملائكة فظاهر خروجها عن مطلق الصلوة الصلوة والحال انها معنى
قوله حمل على غايته وهي الرحمة فان قلت غاية الشيء سبابه له فيلزم حمل الشيء
على سببه وانه فيه قلت غايته ان اضاف فحذف وقدر الصلوة غاية الرحمة
فيكون قد صنع غايتها وفيه نظر لان هذا مرجوة لا رحمة وكلامنا فيها اجيب عنه بان
هذه رحمة الرحمة غايته في الباب ان المرجوة لازمة لها قوله والواو كما قلنا
اه اي الواو قد عطفت اما الثانية على اما الاولى وهي اما فهو عطف عمرو على زيد
يعني لو كانت اما الثانية معطوفة على اما الاولى لوقعت اما الثانية مقارنة على
الاولى للعطف واما يزيد فهو اخر لفظا ومقدم رتبة فسبب التاء اجتماع هو نحو
على ان من قال ان الاولى للعطف فان قلت لا يجوز عطف عمرو على زيد بأما الاولى لكونها
مفردة قلت يجوز ذلك لانها مقدم لفظا ومتأخرة معنى فان قلت لو كانت
اما الاولى واما الثانية والواو لعطف عمرو على زيد لزم اجتماع ثلثة احرف للعطف
وهو اما الاولى واما الثانية وهو ممتنع قلت امتناعه في اللفظ واما في التقدير
فلا قوله فيكون نعت النبي الذي اشرف على سائر الخلق اه وفيه نظر لانه كان نعت النبي
الذي اشرف على سائر الخلق لزم ان يكون كل نبي اشرف من ملك ورسول وهو غير جائز
واما الاختلاف فيما بين رسلا البشر ورسلا الملائكة لا بين الانبياء ورسلا الملائكة
وايضا يلزم التساوي بين النبي والرسول لصدق الاول بقال الذي اشرف
على سائر الخلق على كل منهما وهو خلاف المشهور تأمل قوله من غير عكس اه وفيه
نظر لانه يقال رسول الخاص رسولا الا يقال رسل نبيا فيلزم ح ان يكون
النبي اخص من الرسول وليس كذلك قوله محمد عربي معناه الوصفي اولا هو للنبي
لكونه نحو ما قيجوز ان يكون سببا تسمية فيجوز ان يكون تسمية

فلاحرة

فلاحرة الا الانبياء محمد شهرت هذا المعنى في قرانه وفي وانما سميت محمد الكثرة خصاله
الحميدة قوله لان المقصود به الاول هو من الثلثة اه وفيه ما قلناه في جنة تصريف بدل
فارجع اليه ان غفلت عنه قوله سيد اصله سيود قلبت الواو ياء فادغمت
الياء في الياء لما ثبت قاعدة التصريف ان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة واحدة
وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
فان قلت قلبت الواو ياء وليس بمكث الا ان قلت ان الواو ثقيلة والياء خفيفة
فقلبت الثقيلة الى خفيفة وهو الحبيب عندهم فان قلت سيد ايضا عرف فثقيلة الواو
وخفة الياء قلت ان الواو وجناح عند التلفظ في الخروج الى مخرج الفصوص من
مخرج الشفتان بخلاف الياء فانها يحتاج الى مخرج عضو واحد وهو اللسان لا تثقال
يلزم على القاعدة المذكورة في التصريف انه فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء في مثل يوليه من يحول بان اصله يحويل قوله وعلى الله فعلى ان اصل
ان يجيء على حتمه اوجه الاول اصله اهل لان اهل قلبت الهاء الفا تحركها وانفتاح
ما قبلها فصار آل على قاعدة بعضهم الثاني اول لان تصغيره اويل اعلال مثل
سادة الثالث اصله اول لان تصغيره اويل اعلال ظاهر الرابع اصله اول لان
تصغيره اويل قلبت الواو همزة فصار اول ثم قلبت الواو الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل فعلى هذا يلزم الاعلال لان فيه
وهو غير جائز عند الشريف قلت جميع ما ذكرت اعلال لان اذا كان اصله
واصفا في نحو ما قيجوز ان يكون واقل واو في حالات الخمس اصله سكون الهمزة

الغاية اعلا رتبة الشيء يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلثة معان الاول بمعنى النهاية
الانتهاء كقولهم انقطع الطريق اذا وصلوا الى موضع اي انتهوا اليه وانقطاع الشيء
آل موسى وآل هارون ان نفسهما الثالث بمعنى اهل البيت خاصة ومنه آل
محمد وهم من جهة النسب او لاجل جلية وهو اولاد علي واولاد جعفر واولاد العباس وعقوا
الله عليهم اجمعين ومن جهة الدين هم كل مؤمن تقي على ما قيل
العجمة ذهاب الآل والعرق بين الآل والاهل مذكور في الشرح **فصل** والاصحّ به الصحي بعد
من حرم البيع هم سنة او سنتين وقيل كل من راه من المسلمين ولو كان ساعة
فصل الاسماء ايضا الى الفتح اذا اضاف فلان الباء احرف منصوب لا يحتمل
الحركة وان كانت فتحة واذا اضاف الضم فلانه لو ضم يلزم الخروج من كسرة الدال الى ضمة
الباء وهو غير جائز للثقيل **فصل** واذا كان بمعنى الحاضر اه وان كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي وجب الاضافة لانه متعلق ان كان بمعنى يقصد فاعله نحو زيد ضارب
عمرا امس لانه اذا لم يكن متعلق وقصد لا ذكر متعلق ان يضاف اليه كما في سائر الاسماء
الغير المشروطة فان متعلق انما الا تدل الاضافة بل الباء مضافة لا مضافة فلم
يتعرف لفوت علة اضافة اللفظية وهي كون المضاف كانت الاضافة
مفيدة لفوت علة اضافة اللفظية وهي كون المضاف صفة مضافة
الى معمولها فلم يتعرف وان كان المضاف اليه معرفة اعلم ان الكاف والسراج
والانديسة قد فالفوا جمع الشيخ في اضافة اسم الفاعل وعلى هو جريان الاول
ان ثالثهم جعلوا اضافة اسم الفاعل لفظية سواء كان بمعنى الماضي او الحال
والاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد امس او الان او غدا فان ضارب
زيد صفة رجل عندهم الثلثة انهم يجعلونه في الاربعة حتى الثالثة يتمكن بمثل قول

الشيخ

الشيخ مررت برجل معطي عمرو امس وهو جائز باتفاقهم فعال الشيوخ
الثلثة ان ذا على ذي رأيهم فعند عمرو عند عمرو ايضا لا يلزم الاختصاص في باب
اعطيت على احد المفعولين وهو غير جائز عندهم فعلوا بان اضافة لفظية
في محل حال فهي اذا يكون سواء كالسلام بدلا من اضحى به لا صفة تامل فانه
بحث غريب **فصل** ومعنى الايمان استقرارا له لا يقال لو كان معنى الايمان
عبارة عن الاشياء الستة المذكورة في الشرح لم يكن احد عمر مؤمنا لانا لم نكن
قبل الاتي زمانه رسول حتى يؤمن وكذا يلزم ان لا يكون الملائكة مؤمنين لانه لم
يوجد منهم الايمان بالملائكة والا لزم ان يكون المؤمن به واحدا وهو ممنوع لان
نقول ان معنى الايمان بالملائكة والرسل يجوز ان يؤمن برسالة زيد في رسالة
من يأتي من عند ربه بعده واما قوله والا ان يكون المؤمن والمؤمن به واحدا لانهم
الاسماء الاخاص بينهما او بين معلوم الملك غير معلوم الملائكة فيجوز ان يؤمن
بملكية انعام بخصائص مقصوصة او نقول يؤمن ببعض ملائكة بملكية بعض
الاخر او نقول الايمان بالملائكة ليس بشرط في ايمانهم **فصل** والقدر خير وشر
والقضية خير وشر راجع الى القدر فان قلت ما الفرق بين القضاء والقدر
قلت القضاء عبارة عن وجود جميع ما قدر في الكتاب المبين واللوح المحفوظ
مجتمعة ومجتمعة على سبيل الاجمال والقدر عبارة عن وجودها منزلا في الاعيان
بعد حصول شرائطها مفصلة واحدا بعد واحد فورد هما لفظان مترادفان
ونشاء التراوف هنا هو قول بعض الدين عند الله الاسلام [على] التراوف
بين الشيئين يطلق على معنيين احدهما الاتحاد في الصدق والثاني الاتحاد
في المفهوم ومن فرق بينهما اي بين الاسلام والايمان نظرا الى معنى الثاني في سمى

النجاة

وسواء جوز نظرا الى المعنى الاول قوله كما جاء هم في الاية جيران عندهم بعضهم الاخر فخبر
وهو خسروا في الاخرة وقيل وبعدون على سبيل الله خبره لان الواو زائدة عند البعض
وقيل خبر ان محذوف فيكون التقدير ان الذين كفروا ويصدون على سبيل الله تجلد
لهم ملكوا في الاخرة قوله فلغفته لم تجذف آه اشارة بالمفعول ايضا فيلزم
ان يكون الضعيف سببا للقوي قوله دخل على المبتدا وخبر اعلم ان المبتدا
على ثلثة اقسام الاول ان يكون مبتدا اسما محضا نحو زيد قايم الثاني ان يكون
فعلا في اللفظ اسما في التقدير نحو ان تصوموا خير لكم ونحو زعد منطلق الكذب
فرعوا مبتدا ومنطلق الكذب خبره متاول بمعنى مبتدا اللفظ منطلق الكذب في نحو
سواء الزيدان سواء خبر مقدم والزيدان مبتدا وهو خبر متاول بمعنى سواء
عليهم الانزال وعدمه الثالث ان يكون اسما في اللفظ وفعلا في الحقيقة نحو
قايم بكر قايم مبتدا وبكر مرتفع بفعل اقايم بكر فان قلت لا يجوز ان يكون بكر الاول
للخبر يجب ان يكون محكوما على المبتدا قبل اسم جامد لا يحكم عليه فكيف يكون خبره
عنه قلت متاول بمسمى فيكون التقدير قايم مسمى بكر شم اعلم ان الافعال
الناقصة انما تدخل على الاقسم الاول فقط لانها مطلوب المبتدا وخبرا فقط
فانه لجب حسنا قوله سعدوا بالنصب في التنوين فان قلت لم كتب
فيه الالف في حالة النصب ولم يكتب الواو والياء في حالتي الرفع والجر لان
التنوين نون ساكنة تقلب الفا اذا كان ما قبلها مفتوحا كما في مثل الحرين
تقول جاءني رجل اخر بالرفع قلنا نعم فان تنوينه نون ساكنة تقلب الفا
لان اصله لا نعم فقلبت الفا لفتحة ما قبلها واذا كان ما قبلها مضموما
او مكسورا فلم تقلب فيهما واوا وياء لثقل الواو والياء وخفة موجودة في الالف

فتذكر

فتذكر قلبت الياء والخفة فيها فلم تقلب التنوين الياء في حالة الرفع والجر
فان قلت لم تقلب الفا في مثل رحمة رحمة قلت لان التا علامة التانيث
وهي ثقيلة والالف اذا قرنت مع ما ثقلت ثقلها فركت على صورة فرارا من الخفة
فان لجئت عرب وعجيب قوله لان الاشتمال اعم آه اشارة الى سوال
تقديره ان يقال لا يجوز ان يكون سعد وبدل الاشتمال لان شرطه ان يكون
البدل شيا مبدلا منه شمله او خص نحو زيد ثوبه فان الثوب شامل وزيد
مشمول واما كاسمه سعد وما قلبه فليس كذلك بل الامر بالعكس فاجاب عنه
بقوله لان الاشتمال اعم من اشتمال المبدل منه على البدل او اشتمال البدل على
المبدل منه قوله واعا يقال لهذه الافعال الناقصة آه لما لم تتم على معنى غير
تامة اي لا يصح الا جزءا وجدها وقيل لاطلاطها من مدرية الافعال الحقيقة
سمصان مدلول واحد لان سايرة الافعال تدل على ثلثة معان الاول
الحدث لا مرية في ان الثاني نسبة فرق الحدث الى موضوع ما
والثالث زمان ذلك النسبة فالافعال الناقصة تدل على معنيين الاخيرين
فقط فلذلك سميت افعالا ناقصة وقيل لانها لا يبغيه فايدة تامة
بمرفوعها بخلاف سايرة الافعال وقيل لنقصان نزلها استماع التعليق
بها اي لا يصح تعلق الحدث بالافعال الناقصة فصارت ناقصة اعلم
ان بعض المشايخ سموها افعالا وجودية اذ ليس مفهومها الا
ثبوت نسبة في زمان قوله واذا تفهم مفعول آه وجه الاستدلال
بقوله تعالى والا يوم ياتيهم ليس مصروفا الذي وخبره ليس فلو لم يجز تقديم
مفعول خبر ليس على ليس الاستماع ووقع مفعول الاستماحيث يصح

وقع الفصل فيه وفيه نظر لان لا تهم ان يوم بائسهم معمول المعروف بل هو مبني على الفتح مرفوع محل بالابتداء وخبره ليس معروفا فان قلت لم يبن وهم يعرب ثم بعدهم ضمن على الفتح قلت لاضافته الى الفعل كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بسبب الاختصاص على الفتح للخفة والاولى سلمنا انه منصوب لا نسلم انه منصوب بمعروف بل منصوب بفعل مقدر تقديره بلازمهم يوم بائسهم المعروف

قوله جملة معترضة اه الجملة المعترضة هي التي توسط بين اجزاء جملة المستقلة لتفيد معنى يتعلق بها اذا حاصل اجزاء وجملة هنا توسطت بين اجزاء الجملة المستقلة وهي اسم ان وخبرها تفيد معنى يتعلق بها حاصل اجزاء وهو اسم ان فقط

اعراب

لا محل لها من الاعراب اه اعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب عدة انواع الاول الجملة الابتدائية والثانية الجملة التي وقعت بين المبتدا والخبر والثالث الجملة التي وقعت بين الفعل والفاعل والرابعة الجملة التي وقعت بين الصفة والموصوف والخامس الجملة التي وقعت بين حال وذي حال والسادس الجملة التي وقعت بين الشرط والجزاء والسابع الجملة التي وقعت بين القول والمقول والثامن الجملة التي وقعت بين القسم وجوابه والتاسع الجملة التي وقعت بين الصلة والموصول والعاشر الجملة التي وقعت بين اسم كان وخبرها او تقول كل جملة يقع بين المعمولين لشيء واحد او بين الشيئين احدهما متعلق للاخر فهي جملة معترضة وهذا القول يشتمل على الوجوه العشرة المذكورة وانما تركت امثلتها لظهورها استجرا من نزع الدعاء من ارادة ربه فالفتح فيه فتحة بناء

فعل

فوله رعاية الامر السجع اه واللغة هي التكلم كما قال توقد اي تشتد بلام وبحث بين السجع فارسي قال الشاعر وسجع حرثي وجونة المبدل السجع قارسة بمؤس سعاد وسجع وايضا يقال سجعوا التمر كما قال الشاعر لو قال سنوكة بهمزة يطن سجع قارس اعلم ان السجع في الاصطلاح توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وعند الكلام هو توافق الفاصلتين في الحرف الاخر من الفقر وقيل السجع في النظم كالقافية في الشعر والحاصل ان السجع ينقسم على ثلثة اقسام مطرف ومترصع ومتوازيه ثم اعلم ان اختلاف الفاصلتين كقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فهما مختلفان حرفا فمطرف وان لم يختلف في الوزن فان كان ما في القرينة من احد الالفاظ اوكان اكثر مما في احدى القرينتين مثل ما يقابل من القرينة في الوزن والقافية فمترصع فقوله الاشجى بجداء لفظية فوله والعدا الاسماء بدواجر وعظيم جميع ما في القرينة الثانية موافق كما في القرينة الاولى ولو قيل في البيت بعد الاشجى الاذان لكان مثالا لما هو يكون الفقر الثانية موافقا لما يقابله وان لم يكن جميع ما في القرينة الثانية والاكثرة مثل ما يقابله من الاخرى فمتوازي كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة والاختلاف سرر واكواب في الوزن والقافية وقد يختلف الوزن فقط كقوله تعالى وزروع عرفا فالاول اصفات خصصات وقد يختلف القافية مثل حصل الناطق والصامت بهلكا لغا سردوا شاهدوا قبل احسن السجع ما كان قرائنه متساوية مثل قوله تعالى وكم خضوره وطلعه منضود وظل ممدود وحسن السجع ما طالت قرينة الثانية على الاولى مثل قوله تعالى والنجم اذا هوى ما ظل صاحبكم وما غوى فاضغط لتكون

مثل الريح في الشعر والعنق قوله استمرار فعل ماض اه اعلم ان الفعل على قسمين
جامد او متصرف اما جامد فهو الذي لا يأتي منه الا صيغة واحدة مثل ليس وعسى
وخبر او خذ فذكر من الافعال الجامدة واما الفعل المتصرف فهو الذي
يجيء منه جميع تلك الامثلة الا ان الفعل المتصرف لا يثنى ولا يجمع والغالب مثنى ويجمع
لو صور الاول ان لفظ الفعل حسن وقع بلفظه على كل انواعه والغرض من التثنية
والجمع بغير الحسي بخلاف الاسم فانه وضع للفعل وقصد ليدل على الحدث والزمان
فلو ثنى او جمع لدل على اكثر من واحد من الزمان او احداث او ازمان وهو باطل اه
ان الفعل لا بد له من فاعل فيكون جملة وتثنيته تجيء وجمعه كذلك ولهذا لا يثنى ولا يجمع
فلو تابط شرا او زيد قام وقاما قلنا الرابع ان الفعل لو ثنى او جمع لكنت
تقول قام رجل واحد ان قام مرة ولمرة قام رجل او مرتين فاما رجلا او امرأة فاسموا الرجل
وهو غلط عظيم فاحفظ فانه يخبط فيه عرب واما قولهم تعالوا القيا بينهم فانه
تثنية والفاعل معرف لانه مقدر بالالف واللام فاذا قلت يعاقبان الصواب في
جمع الفعل والفاعل ايضا معرف وهو الا انه مقدر بما يرجع اليه ويجيء تثنيته
ان هذين المعنيين ليسا بمثنية ولا يجمع بل واو الفعل هنا بصورة
الثنية ويجمع بغير المبالغة فيه واما خطأ كلوني البراغيث ويجمع ليدل على جمعية
الفاعل دون الفعل قوله اضافة اسم الاسم اه في عبارة الشارح التفاعل
تساهل لان حد الاضافة يحتقر الا اقتضاء من قبيل اضافة اسم الاسم اه
بجزم وليس كذلك لانه يحتمل ان يكون من قبيل اضافة الصفة الا انه موصوف
لانه صفة في الحقيقة فالاولى ان يقال اضافة تختص الا اقتضاء تشبه ان تكون
من قبيل اضافة اسمي مسمى كما صاحب الصنعة قوله الياء للاستعانة اه

غير معصم

غير معصم عن هذا المثال باب السبب لان الافعال المتعدية الى الثاني لا يجوز
استعمال الاستعانة فيها ولكن يجوز استعمال السببية فيها قوله متعلق
بكشف وفيه نظر لانه ليست الباء متعلقة بكشف بل هي متعلق باستعنت
لانها بمعنى الاستعانة واجيب عنه بان هذا من قبيل انجار لانهم يقولون
الباء في لفظة متعلقة بكشف مجازا لان ابتداء خروجي من البصرة فان المتعلق
في تحقيقة هو هنا هو الابتداء فان قلت لانهم ان المتعلق في تحقيقة هو الابتداء
بل حاصل او حصل لانهم فسروا هذا المثال بقولهم ابتداء خروجي حاصل
او حصل من البصرة فكان المتعلق احدهما قلت لانهم انهم فسروا هذا القول
بل يقولون ابتداء خروجي من البصرة فيكون ابتداء واقعا وثابتا فسلم لانهم
فسروا بهذا القول لكن لا نسلم ان لا يكون المتعلق الابتداء لان حصول شيء
الى الابتداء فكان المتعلق هو الابتداء في الحقيقة فاحفظ فانه يخرج
وفيه استعارة اه الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبيه بما
الاصل بعلاقة امتزاج بينهما بين المستعار والمستعار له وكثيرا ما يطلق
الاستعارة على فعل المتكلم في استعمال رسم المشبه به في المشبه كقولنا رأيت
الذي يحمار اسدا على ما اعلم ان الاستعارة في مثل رأيت اسدا في يحمار يفتقر
الى ستة اشياء المستعار والمستعار عنه والمستعار له والاستعارة
ههنا فهو اللفظ المستعار عنه فمثلا والمستعار له الرجل الشجاع
والمستعار عنه فهو الرجل المخصوص والمعتبر هو التلفظ بلفظ الاسد
بالاسد والاستعارة فهو اللفظ بلفظ الاسد وما وقع به الاستعارة في وقوعه
بينهما صورة ومعنى قوله بالكناية اه الكناية في اللغة مصدر كنيت بكذا

اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة
ذكر المعنى مع لازمه كما يقال فلان طويل النجاد يراد به طول القامة مع جواز
معنى لازمه كما ارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه
لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي قلت كان الكناية تخالف المجاز من جهة
جواز ارادة المعنى الحقيقي كما يقال جاءني حاتم ويراد به لازمه اي الجواد الشخص
المسمى بحاتم وكذا يقال ان يراد به طول النجاد وطول القامة ايضا فقوله قال
قان قلت ما الفرق بين الكناية والمجاز قلت كان الكناية تخالف المجاز من
من جهة الجواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة معنى لازمه كما ارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم
القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما يقال جاءني حاتم ويراد به لازمه
اي جواد الشخص المسمى بحاتم ولذا يقال رأيت بالرجل اسد اي جبانا وهذا ان
يمثلان الكناية واما مثال المجاز فكما يقال رأيت الربيع البقلة ورأيت الامير اسدا
اذا نبت الربيع البقلة ورأيت جند الامير جندا استعارة تخييلية اه هي ان يثبت
اللازم للمشبه به على المشبه واخفيت ما بالاضافة تشبيه فيه كما في الاستعارة التخييلية
بالكناية فقوله صح والاصل بل هو واجبة محضة لانتفاء ما في الشق الثاني من القيد وهو
لفظ الاستعارة فقال رثيت انسيت اطفارا بمقلان فانه كما شبهت المنية
بالسبع في الاعتبار اخذ الوهم من صورة المنية التي لا يتحقق بها فيها والاستعارة
المكنية والكناية بمعنى واحد فيهما اي المكنية والتخييلية يتلازمان اي كلما
وجدت في المكنية وجدت في التخييلية لانها قرينة لها استعارة تبعية
اه الاستعارة التبعية التي تقع في الافعال مثل نطقت الحال بكذا اي دلت

وفي الصفات

وفي الصفات المشتقة مثل الحال ناطقة اي دالة وفي الحروف مثل جلست
بالمسجد فاحفظه فانه بحث حسن وفي هذا المقام كلام طويل لا يليق ذكره
في هذا المختصر فليطلب في علم البيان منصوب على التمييز وهو مصدر
بمعنى التمييز بكسر الياء على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس
التي ترفع الابهام وعرفها الخاجي بما يرفع الابهام المستقر عن ذات
المذكور او مقدرة وفيه نظر لانه منقوض بمثل رجل القرشي لانه لا يرفع
الابهام المستقر عن ذات لان القرشي نوع لم يكن مفهوما من قولك رجع
في اصل وصفه كان الدراهم كم لم يكن مفهوما من قولك عشرون واجيب عنه بان
القرشي بسبب النسبة الرجوع لان الرجوع موضوع للذات فيكون الذات
مفهوما منه لكن لا بهيئة بل القرشي بهيئة اخرى فيكون مثل الحال في بيانه فهو سليم
عنه بقولنا لذات بخلاف تمر برفانه لم يوضع للذات اصلا وانما وضع لكيفية
الذات فيكون ذاته مبهمة والتمييز بعده وانما يبين ذاته ايضا منقوض بالرجل
في قولك جاءني هذا الرجل لانه يقصد عليه هو تعريف التمييز لانه يرفع الابهام
المستقر عن لفظ هذا مع ان صفته تمييز واما ما توهمه بعض الشراح ان
يصح التمييز عن كل اسم ام المضمر واسم الاشارة مثل عارضا في قوله تعالى فلما ان
عارضا ومثلا في قوله تعالى فاذا راوه سبهم مثل عارضا عندهم على التمييز هل هذا يكون
الرجل تمييزا عن لفظ هذا فلب شيخ او لبس ابهام اسم والاشارة لا تفكه
باعتبار الوضع ان يشار به الى الذات كما في جاءني هذا الرجل فاعرف هذا
لان المعنى احاط حفظه اعلم ان اذكر كل قاعدة يعرف بها التمييز عن الفاعل
ان اخذه واحتفظ ان فاعل فعل مذكور نحو طاب زيد نفسا عبد طاب نفسا زيد

ويكون بمعنى المفعول ان اخذته والصفة لا مفعول فعل مذكور نحو حصوت الارض
زرعا بمعنى حصوت زرع الارض او فعول بمعنى مفعول نحو فجرنا
الارض عيونا الانهار والا بحار وقيل عيون مفعول به اى فجرنا عيون
الارض وقيل منصوب على الحال من الارض اى فجرنا الارض ذوات عيون
وهذا الوجه ضعيف لانه يصير ح جميع الارض عيونا لان الحال
هو صاحب الحال وقيل منصوب بنزع الخافض والتقدير وفجرنا الارض
عيونا فحذف الباء ثم نصب عيونا قال بعض النحاة ان عيونا
ههنا مميز فان قلت ما الفرق بينه وبين مفعول لفظا ورفعه الابهام
قلت الاول رافع الابهام عن اسم الموصول فقط والثانى رافع الابهام
عن مضمون الجملة المفسر وقوع الاتفاق على مفعوله وهو ماء صلة
قد يقع الحال من المبتدا كما مثل زيد قائم ضاحكا وزيد حسن
غلام زيد راكبا ويمكن ان يخصص من الاجتماع من الان تقدم اى الحركة
الحبل المؤلف من الشعرات بغير الجزئية كالحيوان الناطق مثلا فانها
كليان لكن احدهما جزئية بالنسبة الى الآخر وهى الانسان لانه
جزئى اضافى الحظ فعل مضارع زعم كما حرر ان الالفاظ المضارعة
مركبة من اسمين او من اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة
ليس حرفا ولا فعلا والا لكان ماضيا او مضارعا او امرا من الظاهر انه
ليس كذلك متعين ان يكون اسما حرف المضارعة ايضا واما حرف ولا اسم
فعلى التقادير المذكورة يلزم التركيب اما من اسمين او من اسم وحرف

او

وحرف لان المضارع من الخاطب والمتكلم بدل جزء اللفظ على جزء
معناه ولكن ما بدل جزء اللفظ على جزء معناه فهو تركيب بيان الاول
التاء تدل على المخاطبة والهمزة تدل على المتكلم المفرد والنون
والنون على المتكلم المتعدد فح لا يكون فعل مضارع كلمة واما الغائب
والغائبة مفرد وكلمة لان الياء لا تدل على الغائب والغائبة لان
كلا منهما موضوع للشئ الغير المعين والانسب سبع من ياء الغائب
والغائبة بخلاف التاء والخطاب وهمزة المتكلم فح لا يكون الغائب
والغائبة مركب تأمل فانه يحتمل غريب مخاطب تلميظ
فى الاصل تحريك اللسان فى الفم ليتبين بقية الطعام وقد يكون به عن الاكل لان
التلميظ فى الاصل من اللوازم الاكل فتذكر اللازم واراده الملزوم كناية
ويحتمل ان يكون الامر بمعنى الدوام كما سبق ان التلميظ يتضمن معنى
التحريك او فيه استعارة مكنية تصريحية فاقرح اليه عما غفلت
عنه فح هذا الاشتمال الاشارة الى الافاوة والاطعام ان كلام الابهام
استعارة تخييلية كما مضى واما سبب حيوة القلب فعلم فاجتنبه
انما عطف على الاخبارية وفى نظر لانه اولا حكم على انشائية سبق
وجعل معنى على اخبارية بالعطف فالعطف اما حيث المعنى او من حيث
اللفظ وعلى كلا التقديرين المطابقة بين المعطوف والمعطوف
عليه فرعية فلا وجه لقوله انما عطف على الاخبار بالجملة الصورة
والجواب عنه بان المراد من الاول الاخبار ومن الثانى الانشاء اشارة الى

موصوفه نقول ياعبيدا لصورة ولا تحل بجملة من الاعراب وقد ذكرنا
بيانه وحمدها واذا خولف سائر الاسماء بالعرض لان الجمع اقارب
زوج المرأة واذا اضيف الى الاناث لتبيين معناه فاحفظه فانه يحدث
حسن الثالث في التثنية بابن الرابع في جمع آه وان جعل
اعرب التثنية وجمع المصحح بالحروف لانها ملتفة عن الواحد والاولى
بالحروف فرع الاعرب بالحركة فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع ابتدا يلزم
مزية الفرع على الاصل لان اعرب بعض الاحاد بالحروف كما في الاسماء الستة
لانس في كلا وهو اسم موضوع لغرضين بالاضافة وهو موافق
المثنى في المعنى فلذلك كان له حكمه المثنى واذا يكون له حكم المثنى عند اضافته
اذ كان اضافته الى المضمر ووجهه هو ان اتصال الضمير المجرور حاقبة الشعر
من اتصال المظهر به فيصير جزءا كالالف والنون فالمثنى فيكون له حكم
المثنى واما اذا اضيف كلا الى المظهر فاعرابه يكون بالحركة الثلث تقديرا
كعصا ورحى وقيل ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى فيقتضي الاعرب
بالحركة نظرا الى اللفظ والاعرب بالحروف نظرا الى معناه فالا
فاعرب بهما رعاية بمقتضيه واذا كان كلا مضافا الى المضمر معربا بالحروف
لانه فرع المظهر فالى المضيف الى الفرع فروع لجانب المعنى الذي هو فرع
اللفظية فاعرب بالحروف الخ هي فرع الاعرب بالحركات والى المضيف
الى المظهر الذي هو الاصل وهو جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعرب
بالحركات التي هي الاصل لفظة آة اللفظ في اللغة مصدر يقال
نقطف الرجل الدقيق اي ربته وفي الاصطلاح الصوت المعتمد

على المخرج

على الخروج فهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول بمعنى اللفظ هنا بمعنى الملفوظ
على سبيل المجاز لقولهم هذا اضرب الامير اي مضروب وغايته تسمية الشيء بما يؤل
الحلاوة اللفظ في اللغة ضد المر يقال الشيء حلو حلاوة ويقال
احليت الشيء اي جعلت حلوا ويقال حالبه اي طايبه ويقال
حلوت فلان على كذا حالا فان احلوه حلوا وحلوانا اذا ذهبت به شيء
على شيء بفعله لكن بغير الاخرة والحلوان بالضم الرجل يهدا ابنه للفتنة وكانت
العرب تقبيه قال امراة لا يأخذ الحلوان من بغانا وقيل الحلوان اسم
بلد فيقال احلوا الرجل شيئا فانه يأتي الافعيل ولا يجوز المقدر منه
الا بهذا اعلم ان تعريف اللفظ بالحلو من قبيل المجاز لانه لحلاوة الثمرة
لا بتصور الا الاخ المحلوة بات والمشروبات وهو ما اذا الموصولة الى الموصول
ان يحتاج في جزئيته الى صلة ولذا الى عايد سالم يكن الموصول حرفا لانه
لو كان الموصول حرفا لم يحتج الى عايد واذا يحتاج في جزئيته الى جزء الصلة
مثل ان المصدرية ثم ان الصلة وجب ان يكون جملة جزئيته معلومة
للسامع واذا وجب ان يكون جملة لان وضع الموصول ليطلقه فتكلم
على ما يعتقده ان المخاطب يعرفه بلزوم ان يكون متعلقة محكوما عليه بحكم
معلوم المحصول او المتعلقة عنه خلو زيد الذي ضربته علامة او زيدا
الذي ضربته او زيد الذي ضربته علامة تامل فانه جلت بسبب ثم اعلم ان
اللام في الذي زايدة ان اصله الذي على وزن عمر ثم زيدت لتحسين اللفظ
تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فجملة لفظ الرجل ولفظ الذي
تستلزمان بين فيزيادة اللام على لفظها اذ لو قلت مررت بالرجل الذي

فعل كذا لم يجز ذكر السكاكي بتجوزا اعلم اصل التجوز عندنا بيع
التجوز من قبيل المجاز لان التجوز هو سبلان وهو لا يصور الا في المطلق
والكلام ههنا مخصوص للماء لانه على زعمه اسما بقرينة بنائيه ويمكن
حمله على الاستعارة بالكناية بعد تفكر وتعمق وتأمل حقيق ان يكون ذكر
البنائيه تخييلا لها او يكون استعارة بنفسه قدر فوصت
اه وهو فعل من افعال القلوب وانما سميت بالقلوب وان
حسب وظننت وهي للظن فرقت وهو للقلوب بان الشيء
على صفة قول الغير مسندا اليه وتوثق خطر ذهنك كبر عما وقد يستعار
التحقيق وغيره كما في قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي انكر
والبعث فان زعم والآية تجوزان يكون تحقيق وان لا يكون فان
الرجل قد ينكر ما يتيقنه به عنده مكابرة وعنادا وما هو شك فيه
وتخيل وظننت انزل الكلام حسابه فانه في الآية للبعثين لانه وصفه
المؤمن وعلمت وهو للمتعين فقط رأيت وهو للاعتقاد مجازا في شيء
على صفة مفيه سواء كان مطابق للواقع ووجدت وهي لاصابة الشيء
على الصفة فان كذا وجدت وشيء على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن
معلوما فلما جاز ذكر من افعال القلوب للعلم فيها ونصب به الا فعال
مبتدأ او خبرا على انه مفعول به لتعلق معناها بجملة بعضوتها لا اقتضائها
منسوبا ومنسوبا اليه وهو يعلم آه اعلم هو الذي يتوقف فهم معناه
يتوقف على متعلق وهو الفاعل قلت ان العامل هو جواز لا متعلق حتى يتوقف
فهم معناه عليه لا يقال غير مقيد ايضا يتوقف فهم معناه على متعلق

وهو الزمان

وهو الزمان وامكان لانا نقول قد يتعلق الفعل مع الزهول الزمان وامكان
لو كان تعلقه موقوفا عليهما لما يكن الزهول عنهما ونقول لكل فعل متعدد بهما ان
احدهما متعلقة بحصل صدر الفعل وهو الفاعل والثانية تعلقه بقبول وقوع
الفعل عليه وهو المفعول به فلا جرم لا يتم تعلل الا بعد فعلين بهما بين الز
والامكان ليس من قبيل تجريد بين كما ذكره بين الفلاسفة او اشكال بهما اعلم ان
المتعدي بحسب اعلى اربعة اقسام لانه اما ان يتعلق بنفسه ضربت زيدا او بنائبه
الهمزة كما حسنت زيدا وهو ضعيف الضعيف كفرحت عمرا او بواسطة
حرف جر مخصوص بحسب خاصة فانه بحث لطيف لانه تم بالمتعدي
بغير آه ولو قال الشارح الفاصل تم بلا اضافة فنصب على التصريح كان احسن

فكر هذا التنوين اعلم ان التنوين على ثمانية انواع الاول التنوين
الترنم وهو ما يلحق القافية المطلق بدلا من حرف الاطلاق وهي القافية المحركة
التي تولدت من حركتها احد حروف المد واللين وانما سمي الترنم لانه انما
جاء به لوجود الترنم وهو ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اي رفع صوته
به مطربا ومغنيا الثاني التنوين الغالي وهو ما يلحق القافية ويسمى الغالي
لخروج الشعر بواسطته عن الوزن لقول الشاعر وخاتم الاعناق خاوي
مخرق قبل اصله مخرق يسكنون القاف فلما لحق التنوين التقى ساكنان
فبقيت ما قبلها ما تشبيها له بالتنوين المخففة او تلك لغة لبعض العرب اذا
حركوا حركوا بالكسر فالتنوين يندرج تحت التنوين الا ان التنوين يختصان
بالاسم بدليل خلان الفعل لقول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
فعل الا ان احببت لقوله اصابن واما الاقسام الاربعة وهي

وهو تنوين التمكن والتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين
المقابلة فكلها مختصة بالاسم وفي هذا المقام بحث طويل لا يليق ذكرنا
لفوات صوابه قد مر تبيانا فاغرض اليه ان حذفت عنى وذكر الفاعل
مرة وكرة وقد ذكرنا الفرق بين الكم مرة والحذف والا تذكره ثانيا التنوين
عوض عن المضاف اليه وجه التعويض هو ان المضاف اليه لدلالته مكان
ذكره كالتاء هو الثالثة على انها سبب ان يقع موقع التنوين استقلالا
منصوب على انه مفعول له اى المفعول هو الباعث على الفعل اى هو حاصل
على صحة ان الفعل الفاعل فيه سواء كان علة غائية معاصرة عنه في الوجود او غير
جنسه اصلا او كان علة اصطلاح علة غائية تجيء فوجود الاصلاح سبب
عن وجود تجيء الان تصوره في الذهن سبب تماخر لاقدام على الفعل او
فالوجه الذي كان به سببا او سببا باعثا على الفعل ومتقدم على الوجود
خلف قعدت عن حبنا فان تجاهل سبب باعث للمقعود وليس علتي غائية
له وفيه نظر لانه منقوض بمثل تأخر بالياء ضرب زيد تأديبا لانه لا يجوز ان يكون
القاء الوجب فيه سببا باعثا للمفعول الان التأديب يقتضي الضرب لانه
لم يتصور ههنا عن المتكلم حدثان احدهما الضرب والاخر التأديب
بل الصادر عنه حدث واحد وهو الضرب ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد
وجوابه ان العلة في حقيقة انما هي اثر التأديب وهو التأديب
او نقول ان ههنا مضافا فاحذف فاقيم مقامه اثر حدث تأديب فان
فان قلت كيف يكون التأديب علة للضرب والضرب قلت
ان التأديب له جهتان هو باعتبار احدهما علة وبالاخرى معلول
فباعتبار

عن بالعلية ومعلولية وبالثانية علة للضرب وباعتبار وجوده معلولا
الضرب فالوجه الذي كان به علة غير الوجه الذي كان به معلولا فلم يتوقع
اشكال فان قلت لا يدخل فعل المفعول لاجله وسببا لانه لم يفعل له فعل
مذكور مع انه من علي ود وقلت المراد من الفعل اعم من ان يكون بجانا او
فعل التسبيب مفعول له مجرى مفعول به بلد خر المفعول به في الاصطلاح
هو ما وقع عليه فعل الفاعل بعينه وبسط حروف بكر او لهما بسبح مفعولا
غير صريح واما بسبح مفعولا به لانه وقع الفعل او فعل به فان قلت بهذا التعريف
منقوض بمثل عبد الله وحلت زيدا او ردت زيدا او مررت زيدا الحلت
الاكرام بالوقوع المتعلق سواء كان بعقب كما لامثلة المذكورة او حسبا
خلو مررت زيدا ايضا في التعريف نظرا لانه منقوض بمثل زيدا في قولنا زيد
ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور وليس مفعولا به بينهم
منصوبة على الظرفية لانه مفعول فيه وهو فعل مذكور لفظا او تقديرا
وفيه نظر لانه منقوض بمثل اشاب الدهر يوم الجمعة جمعة فان الدهر يوم الجمعة
بيان يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول لا يليق
ذكره وجه الخروج ان الاثبات من الاثبات فيه ومن النفي نفي نقيضه
انه اذا كررت للمستثنى المستثنى بعد المستثنى الاول والاول بحكم يصح دخول
المستثنى فيه كان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفيا يعني يكون
الاستثناء الثاني من الاستثناء الاول فان كان اول الكلام منفيا كان الاستثناء الثاني
موجبا مثل ما ذا قلت ما لزيد على عشرة دراهم الا خمسة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا كان لزاما على المقر
الاستثناء الاخير الاربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا كان لزاما على المقر

الوهم وما يحسب في وضع الواضع فلا يعدل الا الى موضوع معين فرد الخص
من موضوع وضع الواضع فحينئذ لا يرد السؤال فاعلم ان هذه السؤال
يمكن ايراده على جميع العرب والفارسية من الماضي والمضارع وما اشتق
فيه فوقع الاشكال عاما فاحفظه هذا السؤال وقلوب اب تلك غير مشار اليه بشار
العلى فاحفظه هنا البحث فانه بحث عجيب وغريب ويستفاد هذا
الكلام فيه كما الكلام في يستضيء قوله الاشكال الخ وقوله الاشكال اشكال
لان الباء في النحوية لو كانت للسببية على رأي المشهور لزم ان يكون الاطلاق
المذكورة في المصباح غير الوجه لان المنسوب اليه لا يقال حصل بعد
الحال من العلوم ان الرجل غير البعد الوجه فيها ذكره وجعل اليه ملجأ الامر
في لبه العوامل الفعلية الى قوله في العوامل الحرفية به يشكل الاشكال
باء النحوية وجوابه حصر جعلي اذ اعلم ان الحصر على قسمين
حصر جعلي وعقلي وقوعي واستقراء ومعرفي وشرعي وما تركت ذكر الامثلة
سيلا على الكتاب العبد الفقير محمد بن علي الحسيني اللطيف بالعباد على
استاذ الحمد بن محمد بوخ نعم الظاهرة والباطنة تمام موقوفا بحسن
التوفيق وجعله من اعمال يوم صحيح الاصديق وذكر العبد الضعيف
الخفي سنة ١٢٨٧ وضع وشريف ان يتبرك له بعد بوب تلاوة اية
من القرآن او قراءة سبع اثاني من القرآن ويكون كتابة في ورقة
نظيفة عند كل عن وقت زمان تأليف مدة طول ابدا الفقير العنان
واشكل اقوام الفئة الفاضلة بين الناس من الخاص والعام
الاسماء بين سلوم الروم والنام فانشرت سنا بين خلايق الاضطراب

واحد كان اللازم على المفرد خمسة دراهم لانصب الكلام اثبات ونصفه
نفي على طريق التوزيع ونشر على مرتب فلا بد من اعتبار كل واحد منها بالسقاط
المنفي وايقاع المثبت وهذا هو القاعدة فيما اذا كان الاستثناءات
بعض من بعض واما اذا انعكست بمثال المذكور وكررنا بعد المثنى
الاول عشرة الواحد عالا يصح وحصوله فيه كما تقول لزيد علي عشرة دراهم الا واحد
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا
تسعة فلم يكن الاستثناء الا خر من الاول بسطلان استثناء الاكثر من الاقل
بل يكون المجموع استثناء من عشرة متقدم كان اللازم واحدا الان المجموع
منفي فاسقاط الاول يشتغل باسقاط الاكثر فيكون غائية النفي الى اسقاط
تسعة من العشرة فبقي واحدة فقط وهو اللازم وهذا اعرف في بيان
الرواية ليستضيء بانواره آه فان قلت ليستضيء الاشتغاء
فوجه الاتيان على موضوع غير معاين عند السامع الخ اما ان يكون معنى في نفسه
او غير معين فيها يجيب يكون في فقرة قولنا بشيء ما يستضيء والمثال
باطل بوجهين قلت الاول اذا فرض ان العقائل يستضيء فذلك كان
معناه بشيء ما يستضيء في الجملة يكون صادقا واذا كان في العالم
لم يستضيء في وقت كان كاذبا فاسلب الضياء عن جميع الاشياء
ادعاء ومن البين انه ليس كذلك بل صدقه وكذبه بالنسبة الى المعاين الوجه
الثاني فانه لو كان معنى ليستضيء شيء ما يستضيء في العالم لم يصح
حكمه على العدد المعاين لانه موضوع غير معاين قلت لا ريب في شمول هذا
السؤال ولا له ليستضيء على موضوع غير معاين عند السامع ط وج

الوهم

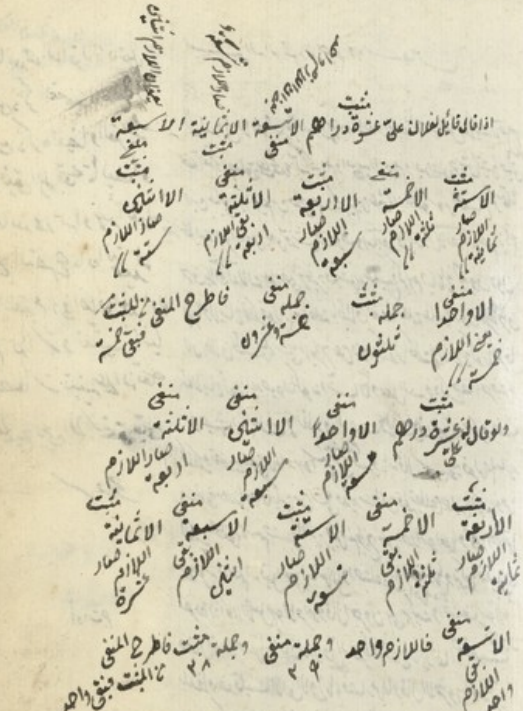

قوله اما بعد حمد الله اقول فان قيل
ان المصدر ذكره اسمية وليذكر
الحمد ثم ذكره ايضا والقرينة
عليه توفيق اللهم الا ان يقال او
قوله اما بعد حمد الله او يراد القول
نفس مع التصرع باداة التحميد
رتبت التقديم في اضافة الحمد اولا
الى الكل الذاكر ونعمته ثانيا
ببعض الصفات تنبيه على ان نعمه
منغمرة بالجميع بحي الاستحقاق

سر وجه

ادات م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله ولي الانعام فاطر السموات والارض وانارهم جاعل الملائكة الآية حمدا
خالدا دائما والصلوة على محمد وآله الكرام واصحابه العظام وبعد فقد وجدت كتيبا حاجي
ابن حاجي ابراهيم بن حاجي عبد الكريم بن عثمان الطلوسوي المصباح وسماها
خلاصة الاعراب قال اطهر قدس الله روحه واناب بعد الحمد ذو الانعام اعلم انها او
حرف بالاتفاق للاباحة على معنى وغيره ومشترك عليه ذكرهم وما يأتي حروف دون
غيرها والا ياء فذكر قولهم انها كلمة باطلاق لفظ الكلمة عليها دون غيرها ظرف
لان الاطلاق طلب على شيء لا يخرج عن نوعه فكونها كلمة لا ياء وكونها حرفا
كذلك ياء وكون زيد حيوانا كونه انسانا ولعل السر في ذلك ضعفا حرفيتها
من حيث انها علمت في الظروف المتصلة بشيء غير ما من الحروف
كذكره وتضمنت معنى منها وهو استفهم حقيقة وشرطية قال سيبويه قولهم اما زيد
منطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق فلم يطلق عليها الا كذلك نوعها
لذكرها واطلق اسم جنسها للظرفية لانها لم تخرج عن احد انواعها وصحة اطلاقها
على كل منها اعلم انه قيل اصل اما مهما وادغمت فيها وقيل مركبة من مه وما
مفردة اذ كان الاصل مهما لا فراد وقال آخرون هي مركبة واختلف في اصلها
فقال قوم اصلها ما ما فالاولى للشرط والثانية زيدت فلما اجتمعت ثلاثة
بلفظ واحد قلبت الالف الاولى هاء فصارت ماما وقال الآخرون اصلها مهما
التي بمعنى الكف والثانية هي اداة الشرط ثم ابدلت الهاء همزة نظرا الى الاصل
في المخرج فصارت ثم قلبت الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ولا يلزم على الاولين
اجتماع

الغير الجاري

الغير الجاري يزيد اذا الا علال ان يحسن لساس حتى واحدا فانظر في قوله وبه ثم اذ في الالف مكان الميم على ما عرف القلب
شيء بكسر الميم وبالعكس ثم حركت الالف بالفتح ضرورة امتناع الابتداء
باسكن فصار اما بعد الادغام فان قلت لم فتحت الالف والاصل في تحريك
الساكن الكسر قلت دفعا للالتباس بما العاطفة فان قلت ان الالتباس
يلزم بالفتحة بما المركبة في نحو قولك اما انت منطلق انطلقت قلت
الفرق يحصل بلزوم الفاء واما المفردة دون اما المركبة فان قلت بهذا الفرق
حاصل على تقدير اعطاء الكسر الاصل يلزم ترجح الفتح عليه بما فيه من الترجح
دون الفتح وهو الاصالة قلت ان الترجح في الفتحة هو ضعفها او خفتها
اما الرطبة اياما الكسرة استعملوها فاعطيت الفتحة لكثرة الترجح ضمنا بعد
اعلم ان بعد من الظروف المكانية لانه من المحال ليست لكن يقال يحتمل
انظروف زمان وفرائد الاندر جايكون حال المضاف حال المضاف اليه لكمل
فائدة بأخذ حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث وبعد هنا مضاف
الى الزمان تقديره بعد زمان الفراغ من حدائه فحذفت المضاف اليه
واقيم بعد مقامه وسمي باسم المضاف اليه ويقال انه ظرف زمان لعلم
اصله الا ان فيه معنى وهو ظرف ثم اعلم ان الظرف نقسم الى الظرف الزمان
والمكان وكل منهما ينقسم الى متصرف وغير متصرف ثمان اسمي وظرفا
وغير المتصرف لا يكون الا ظرفا الا ول كما سيجيء والمتصرف والثاني كذلك
وكل منهما ينقسم الى المستقر واللغو والمستقر هو الذي يحذف عامله
حذفا لازما ويكون متعلقا من الافعال العامة كالاستقرار والحصول
والكون وسد هو سدة فبعد ظرف لغو غير متصرف لما لم يستعمل الا ظرف

ذكر المعرف م

وانما قلنا ان ظرف لغو لان العامل فيه اما وهي ليست من الافعال العامة
فان قلت اما نائبة مناب الفعل الذي يكون وهو من الافعال العامة
قلت نعم الا ان الظرف لم يسد مسده والا لم يستقم من ان يسند الظرف
مسند الفعل حكما او تجرور بالباء مضاف اليه وهو مضاف هو لعبده
وهو مضاف الى الله والاضافة لامية كما في اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
محذوف والتقدير اما بعد حمدي الله فحذفت الفاعل وهو ياء المتكلم الى
(المقام) عليه فاضيف الى المفعول والفاعل محذوف تقدير اما بعد حمد الله
محذفت الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة (المقام) عليه فاضيف المصدر
اليه ذكره وهو سم من اسماء الستة المعتلة المضافة يكون بالواو في
حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر وذكره هنا بالياء
لانه مجرور على انه صفة لله وهو مضاف الى الاسم والجر الفرض
(اجزاءه لكونه مضاف اليه لذي جاعل وهو مجرور على الله بدل من الله فان قلت لا يجوز ان يكون
للابهام وذكر العموم شرطه وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فان قيل لم يجوز
جاعل هنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير محضة للتوصيف بل التخفيف بشرط
التعويض لان الاصل جاعل الخ لامعنية حتى تفيد فان قيل لم لا يجوز ان يقع جاعل
بدلا من الله ولو كان بدلا منه لوجب ان يلزمه توصيفا بصفة ما مثلا فان النكرة
اذا ابدلت من المعرفة فلا بد ان تتصف بصفة فلما لم يكن موصوفا فظهر انه لا يصلح
قلنا ان الموصوف هنا محذوف والداعي لاسم الفاعل اعني جاعل
اعتمادا على ذكر الموصوف تقديره الجاعل النحو ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه فجر بدفع الاعتراض والناصب جاعل على الحال او على

الممدوح

بين بجعل بمعنى التصيير

الممدوح والارتفاع على انه خبر مبتدا محذوف وجه اعلم ان جاعل هنا بمعنى المختص وهو
من الافعال القلوب المتعدية لمفعولين وهو مفعول الاول النحو وهو مجرور لا
اضافة جاعل اليه اي الكلام او حرف من الحروف الجارة والكلام مجرور به وتجار
والجرور متعلق بجاعل منصوب محلا على انه مفعوله به جاعل فاعلة مضمر
اذ كان لجاعل جار والجرور بعض يكون مفعولا به غير صريح واذ كان
باللام يكون مفعولا لاجله غير صريح واذ كان بغيرها يكون مفعولا به صريح
كما لا يخفى واعلم ان الكاف فيه يجوز ان يكون بعض المثل وهو ح يكون في محل
النصب على انه مفعول ثان او يجوز ان يكون حرف الجر والمجرور به قائما
والجرور متعلق بكائنا منصوب محلا على انه مفعول ثان لجاعل فان قلت
ان متعلق الجار والجرور اما يكون محذوفا اذا وقع خبرا او صفة او صلة
او حالا وهو هنا كيف يكون متعلق كاسم مجرور فما لم يقع حتى منها قلت
الاسم هنا لما كان جاعل هنا من افعال القلوب وهو يدخل المبتدا والخبر
فيكون متعلق الجار والجرور في الحقيقة خبرا في الكلام فحرف جر الطعام
والجرور والجار والجرور متعلق بجاعل منصوب محلا على انه مفعول فيه صريح
بجاعل واعلم ان المضارعة بالام والتشبيه عبارة عن الدلالة على تاركة
الامر لامر فيما مضى نحو هو يقضي الاشياء الستة المشبه والمشبه به ووجه التشبيه
وآلة التشبيه والغرض من التشبيه والمشبه هنا المصروف والمشبه به هو النحو
والمشبه به هو الملح وآلة التشبيه هو الكاف والغرض من التشبيه
المبالغة وهو مدح النحو ووجه التشبيه هو الصلاح باستعمالها
والفساد باهمالها والمراد بالاستعمال في الملح ان يجعل كما يقتضيه

بجاعل ح

والمشبه ح

الذوق السليم والعقل المستقيم وبالاجمال ان لا يجعل كذلك وذكرا بانان لا
يجعل اصلا لو يجعل اقل من المقتضى او اكثر منه يعني كان المقام اذا جعل في اللفظ
على الوجه المقتضى صح ذلك كله والا فقد يكون قليلا وكثيرا مقدما
لاجل ترك الاستعمال على الوجه المقتضى لا لنقص القلة والكثرة كذلك النحو
اذا استعمل في الكلام صح والا فقد استعمل في الكلام ان يجر مفعوله فاعجوبة النحو
بالجر فيجار ويفتح ويرفع فيجار وينصب فيجار ويجر فيجار وبالاجمال عدم اجرا
قاعدته لهذا هو الوجه في التشبيه ومن ظن ان التشبيه في القلة والكثرة
وقد سبق هو اعظمها اذ لا معنى للف ومن جهلته القلة والكثرة في النحو
والصلوة الواو فيه حرف من حروف العاطفة الصلوة مجرور بانا معه
معطوفة على محمد اما بعد الصلوة وهي من الله رحمة ومغفرة من عباده
دعاء واستغفار على نبيه على حرف جر شبيه مجرور به وجار ومجرور
متعلق بالصلوة منصوب محلا بانا مفعول به غير صريح للصلوة والضمير
فيه مجرور محل لكونه مضافا اليه نبيه اصله نبيئ على يوزان فعيل قلبت
الهمزة ياء لوقوعها بعد ياء زايدة ثم ادغمت للجنسية او ينبو قلبت
الواو ياء لاجتماعها وسبق احديهما بالسكون فادغمت للجنسية
محمد مجرور بانا عطف بيان لنبيه سيد مجرور بانا صفة والانا مجرور
لكونه مضافا اليه سيد اصله سيود او سويد من السودد فان كان سيودا
قلبت الواو ياء واد غمت الياء في الياء كما ثبت في قاعدة اجتماع
ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبق احديهما بالسكون فقلبت
الواو ياء واد غمت الياء في الياء وان كان سويدا فاعلال كذلك وعلى

ط الآل بمعنى الاهل والعيال او بمعنى الاتباع او بمعنى النفس والمراد بهنا اما المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب او الثاني ليعم الاصحاب وذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم لاجل التفخيم وترى

العواو فيه عاطفة آل مجرور بانا معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد
والجار والمجرور متعلق بالصلوة منصوب محلا بانا مفعول به غير صريح
للصلوة واصحابه مجرور بانا معطوف على آله والضمير مجرور محل لاضافة
الاصحاب اليه راجع الى نبي محمد صلى الله عليه وسلم وهو من التابعين وهو الاكثر
واصله موصوبين فحذفت لاجل الاضافة لان النون في المثنى والجمع بمنزلة
التنوين يسقط عند الاضافة في المفرد لانه لا يتم الا بفصل والاضافة
على الاتصال فحذف واحد منهما واحدة فكذلك النون في المثنى والجمع وهو هنا
المذكر السالم حالة رفعه بالواو وحالتي نصبه وجره بالياء وهو هنا مجرور على
انه صفة لاصحاب لا لانه اضافة بمعنى اللام لان زمان الصحابة لا يستلزم
الزمان اللام فيتعرف بالاضافة فيصح ان يقع صفة للمعرفة ولا يستقيم
الياء من الكتابة لانها بنيت بالفعل فان قلت لم تحرك بانا كما حركت ياء
الضمير عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت
لالتبس اجتماع الكسرة خلاف ياء التشبيه فان ما قبلها مفتوح والاصل ايضا
في الفتحة والضمة وهو ظاهر فان الواو والالف فيه وجب ما قبلهما لمناسبة
وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل مستدعى لاسم منصوبا وخبر مرفوعا
للاول منصوب بانا بسم ان والاخر منصوب ايضا على انه صفة الاول لانال
اسم دام وثبت لان المنفي وهو لا اذا دخل على ما فيه النفي وهو بعيد الانحناء
والانال فعل من الافعال الناقصة وهي ترفع على المبتدا واسمها وتنصب الخبر فرفع الاول فيكون
اسمه ونصب الثاني فيكون خبره تشبيها لها بالفاعل والمفعول التامة
فصار مثل كان زيد قائما وكذلك غيره فاسمه لا زال مستتر فيه مرفوع المحل راجع

لا زال

التنوين في المذكر السالم فكذا ان

ذكر الاصحاب

نائب فاعل

نائب بجزم

الى الولد كاسمه وفجار وآخر ورمى متعلق بجر الازال ان كانا كاسمه فيجوز ان
ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون خبر الازال وضمير امى الازال مثل اسمه مسعودا او هو
بدل من كاسمه بدل الكل او بدل الاشتمال وما فيه ان مسعودا خبر الازال وكاسمه حال
من الضمير المستكن في الازال ليس ببدل لان الحال قيد للعامل وهو دعاء للولد والغرض نفي
فيه لان الدعاء المطلق اقصى ما يراد من القيد واعلم ان جملة الازال كاسمه مسعودا
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله اردت ان المظلوم والاحل لها من الاعراب
وتجعل المعترضة هي التي بين شطري جملة المستغنية بنفسها سميت بها او
باحد جزأيها وهي التشبيه والتنزيه والتخصيص وهو الدعاء متعلق باحد جزأيها وهو اسم
ان والا اهل خبر ورب الجر ظرف ورب اضافة اهل اليه وفجار مجرور متعلق بمحذوف
موجود هو معطوف على مسعودا تقديره وموجودا الا اهل الجر فان قلت ان حق
ظرف اللغو التاخر انما يكون فضلة وحق الظرف المستقر التقديم اعلاما بكونه
عمدة ومحتاجا اليه فهنا قدم وهو قوله الا اهل الجر على قوله موجودا قلت لا محذور
لما استظهر ونقل عن صاحب الكشف فانه قال في الكلمة اذا دخل على الجملة
يكون ظرفا واذا دخل على المضارع يكون حرفا جازما نحو لما يخرج ويكون
فعلا مشتقا من لم يلم تاتي بمعنى الاكمال وقد ترد بمعنى ان حتى نقل لما علمها حافظ من الا عليها
حافظ وهو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وقوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون وقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
بتشديد الميم على قراءة تشديدها وهي ههنا بمعنى حين لدخولها على الجملة وهو مستظهر
والعامل فيه اردت فان قلت لا يجوز ان يكون العامل فيه مستظهر قلت
لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف اليه في المضاف لامتناع تقدم
المضاف اليه على المضاف وامتناع كون الشيء عاملا في عامله وبطلان الاضافة

والنقض

وجملة المعترضة بينهما يسمى
بين اجزاء الجملة المستقلة وهي
اما ان وضعه وتفيد معنى من
الدعاء

والنقض الغرض منها هو وجوب ان يكون العامل فيما قبلها مستظهرا فعل ماض
فاعله مستتر فيه عائد الى المولود وجملة جبر لكونها مضاف اليها اللهم فان قلت
ان الجملة التي وقعت بين اسم ان وخبرها لا يكون لها محل من الاعراب
وههنا جملة استظهر وقعت بين اسم ان وخبرها فكيف تقول
انها في محل الجر قلت نقول انها في محل الجر قلت لا نسلم ذلك لان
جملة ما استظهر هو آخر من خبر ان رتبة وان كان متقدما لفظا لان
العامل في اردت والعامل مقدم على المعمول فلم لا يكون جملة استظهر
واقعا بين اسم ان وخبرها وعلى ان لما وهو اذا اتفقا اسم سنى فان
قلت ما علة بناء لما قيل علة بناء الاحاد والقصور بين كونه
اسما وكونه حرفا كمذ فانه بني حال كونه مشابها على صورة الحرف منصوب
كذلك لما فتح منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى الاجتماع
واضافة المحتم الى الاقناع اضافة اسم الى اسمه كقولك سعيد كرز اي
المحتم الذي هو الاقناع وكشف امازال عنه ان عن فتح الواو
في وكشف للعطف كشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى المولد
ومحله جر لكونها معطوفة على جملة استظهر لحفظ الباء في للاستعانة اي كشف عنه بالاستعانة
حفظه وهو حرف جر حفظه مجرور به متعلق بكشف والضمير لحفظه واجاز الجزم
مجرور المحل لكونه مضافا اليه لحفظه وجاز ان يكون عائدا الى المولد فيكون
من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره لحفظ المولد
المحتم الجواز ان يكون عائدا الى المحتم المولد فيكون من اضافة
المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره لحفظ المحتم المولد فضلة

منصوب لانه مفعول كشف ومضاف الى القضاء واحاط واعرابه كاعراب كشف
من فرق بفتح الراء والجار والمجرور فيه متعلق باحاط والتصريح فيه مجرور المحل
لكونه مضافا اليه الظرف حالة كونه لفظا ومعنى منصوب على التمييز
وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه وانفذ امره احكم واشبه وهذه
الجملة التعليلية معطوفة على احاط وسطر وباقي اعرابه كاعراب كشف وما وهي
موصولة موصولة لا بد لها من صلة مشتملة على الضمير العائد الى الموصول لان
الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة الشيء الواحد صار بينها وبين ما هي فيه كالصفة
من حروف الجارة الباء مجرور المحل وهو جار والمجرور متعلق بحصل والجار والمجرور
صلة الموصول والضمير المستكن فيه العائد الى ما والضمير البارز المجرور
تقديره وانفذ ما حصل فيه فاعل الظرف عائد الى ما والضمير البارز المجرور
المختص والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول انفذ ومن في قوله
بسبابته فان قلت لم لا يجوز ان يكون صفة لما قبلها اي وفي اي موضع
ان كان ما قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قريش وحالا ان كان معرفة نحو
ما قبلها معرفة نحو مررت بزيد من العرب لان الموصول مع صلته معرفة فكيف يقع
نكرة وايضا النكرة لا تفيد التعريف قلت يمكن ان نخصص من الاحتمال
والانفاق بإضافة المتعلق والكان ذكر نحو انكرة او المعرفة المشتمل
ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب فيجوز ان يعرف المتكلم
المبهم الذي هو الموصول لفظا ومعنى نحو بان على التعريف بمعنى
المفعول اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فان قلت ما الفرق بين التعريف بمعنى
الفاعل والتعريف بمعنى المفعول قلت فيه قاعدة يعرف بها التمييز عن الفاعل

والتعريف

والتعريف بمعنى المفعول وهي ان التعريف يكون بمعنى الفاعل اذا اضفته واضفته اما
فاعل فعل يكون بمعنى المفعول ان اضفته واضفته الى مفعول فعل اردت
فعل فاعل ان مصدرية لفظ فعل مضاف منصوب به فاعل مستتر فيه هو
انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول لفظ وهو عائد الى الولد
والمفعول منصوب المحل عائد انه مفعول اردت واردت بهما على فيه يرفوع
المحل عائد انه خبر ان تقديره فان الولد الاعز تنبيه لفظ ومربيه لفظ فان قلت
ما الداعي الى هذا التقدير قلت الداعي الى هذا التقدير هو ان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا وتحقيق كونه مرفوعا محل من كلام مجرور من وجار ومجرور متعلق بلفظ
منصوب طلا عائد انه مفعول به غير صريح لفظ الاعلام مجرور بانه مضاف اليه
للكلام المحقق مجرور عائد انه صفة لها وجر لانه معطوف على المحقق والمعنى
اجر العالم المحقق المتيقن وقيل هو مقلوب من اجر العالم وكيف قلت بلوحه التشبيه بينهما
على تقدير كون الخبر مقلوبا هو ان اجر العالم اشد من اجر المتعلم
هو ان العالم يجمع العلم ان اجر يجمع الخير والعلم ويفيد بين الناس والعلم عما
ذكر هو سبب لحياة القلوب وكذلك العلم سبب لحياة الروح وفي هذا المعنى
قال الشاعر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا الى الخلق وهو من دقق النظر
اذا علمه علم وجه اليقين واطلع فيه على خفي وهو مجرور على انه صفة لظهر الذي
وهو مجرور بانه بدل من الاما وبكر مجرور لكونه مضافا اليه الابر والابر كنية اللام
وهي من اوائل العلم لان العلم اما ان يصور به او لا فالاول كتصور
كابي بكر وابن عمرو ام كلثوم والثاني ان يقصد به العلم والمدح اولا
فالاول اللقب والثاني العلم عبد القاهر مجرور لانه عطف بيان لابي بكر

فان قلت كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة معرفة وكلام منها نكرة ص

كلام

فلما ان الماء سبب لحيوة البدن

على سر ٣

على ارعوت بالفاء ويجوز ان يكون جوابا لشرط محذوف تقديره الكلام اذا
اذا كان المولد مستخضرا مختصرا ومجملا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجرورة المحل
على انها جواب الشرط كذا في شرح الدماميني والقائل ان يقول ان الجملة التي
وقعت جوابا للشرط غير جائز ان لا يكون لها محل من الاعراب فكيف يتعلق بها
مجرورة المحل في مختصرات في عرف من الحروف الجارة مختصرات مجرورة والجار والمجرور
والمجرور متعلق بنظرت منصوب محلا آعلم انه مفعول فيه غير صريح لنظرت به
والظرف فيه مجرور المحل لكونه مضافا اليه مختصرت عابدا للاسلام المشروطة
وهي مجرورة لانها صفة المختصرت فان قلت ان المشروطة لا يجوز ان يكون
صفة للمختصرت لعدم شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف
لان الموصوف فيه جمع والصفة ليست بجمع قلنا فالجمع عند مبنى عامر وفه
قاعدة وهي ان الصفة اذا استدت الى غير عاقلة كان حكمها حكم الفعل في
جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل في قولنا النساء جاءت او
او جئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول نساء جائنة او
او جائنات واذا عرفت تلك القاعدة عرفت لطيوب فان قلت فليم
الحمه الواحد مع ان الجمع جائز ان قلت اختار المفرد او ان يختصر دون
وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه نظرت كتبه وهو جمع لكتاب مجرورة لاضافة
دون اليه المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه فان قلت ان المبسوطة
لا يجوز ان يكون صفة الكتب لعدم شرطها وهو التطابق بينهما قلت
وجوابه ما قلنا انفا فلا يعيد والفاء في قوله فوجدت للعطف على فصل
فنظرت وهو هنا يجوز ان يكون بمعنى على ثم وهو يتعدى الى المفعولين

مفعول الاول

مفعول الاول اكثرة او الباء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عابدا المختصرت
تعاورا من اذ واذا او استعمالا منصوب على التمييز من اكثرة او بنزع منصوب على الظرفية
والعامل فيه تعاورا لا الامة وهو جمع اما مجرورة الاضافة بين اليها والمفعول الثاني
لوجدت قوله الغاية وهو جمع اما مجرورة الاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت
قوله الغاية وهو جمع يجوز ان يكون بمعنى صادفت فهو يتعدى الى مفعول واحد ويكون
الغاية بدلا من اكثرة او بدل البعض من الكل والتتمة معطوف على الغاية وكذا قوله
والمحل وبرزه الثلاثة اعني الغاية والمحل والتتمة اسم كتاب للشيخ عبد القاهر
فاستطلت او وجدته مطولا او ذا بة طولا او غدوت طولا او هو فعل كامل
الفاء كالذي مذكورة في نظرت وهو ماض محذوف منه حال يطول متعد
بالنقل الى باب استفعال كاستكبر بمعنى ان هي مصدرية الكافة وهو فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب خلق
على انه مفعول اول الكاف وهو عابدا لمولى وينتصب الى مفعولين ومفعول
الثاني قوله فيها والباء مجرور المحل لاضافة جمع اليها عابدا الى الكتب الثلثة
وجملة الفعلية اعني الكاف جمع ما عمل فيه منصوبة المحل على انه مفعول استطلت
واحكمه منصوب معطوف على الكاف وهو الاول مفعولين ايضا الاول الضمير
البارز المتصل والثاني قوله نفعا والباء مجرور المحل لكونه مضافا اليه يرفع عابد
الكتب كذا ذكره صدر منصوب لانه مفعول من استطلت وهو مضاف
الى مفعوله وهو ما وهو موصول فيه كما صلته والموصول مع صلته مجرور المحل
لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي اياي الكتب الثلثة
والضمير فيه عابدا الى ما تقديره كراهتي ما قصدته من الاشياء والجار والمجرور متعلق

متعدي ثم

نه لكونه اصل واحصرها

ومن البيانية ح

بكائنا منصوب محلا بأنه حال من الموصول وصاحبه العائد وهو اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المنطوقة من ناحية سوال وجوابه وان كانت الواو فيه للحال وان المشروط في الاصل كانت فعل شرطها فعلا من افعال الناقصة يستدعي اسما مرفوعا وخبرا منصوبا او اسمه مستتر فيها وهي عامة في الاشياء الا انهم لما وقعوا فعل مضارع منفي بلا اجراء الشرط وكل هذه الجملة النصب لانها خبر كانت وفعل الشرط وجزاءه الشرط جملة بشرطية منسوخة عنها معنى الشرط وقعت حالا من الاشياء فان قلت هذه الجملة لا يجوز ان تقع حالا لانها في المفعول قلنا لانه ملكر لانه عبارة عن ما الموصولة فكرا سواء فيها وهي مفعول الكراهة من الافادة من حرف جر للافادة مجرورة وانجارة والمجرور متعلق بالاخلاء منصوب محلا بانه مفعول غير صريح فاستضعفت وهو فعل ماض وفاعله مضمر تقديره انا مثلا سنا الى من الكلف الثلثة متعلق باستضعفت هذا وهو اسم من الاسماء الاشارية مبني على الكسر لشبهه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف يحتاج الى متعلقه لكن محله منصوب لانه مفعول استضعفت كذا في شرح الدباجة وفيه نظر لانه مبني على السكون لان آخر حروف هذا العين الساكنة المختصر وهو منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا تابع المبني مبني محله ونصب وهو معطوف على استضعفت عن حرف جر للتبعيض وانجار والمجرور متعلق بنصبت والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه عن كل واحد منها اي من الكلف الثلثة ما دمت مصدرية تنكر وهو فعل ماض والضمير فيه عايد الى الكل وهو في تقدير المصدر مما في محل النصب بانه مفعول نصبت تقديره نصبت عن كل تكرره فان قلت لم لا يجوز ان يكون موصولا قلنا لانه يلزم نفي النكرار

وهو

قلنا م

وهو غير منفي فان قلت هل يجوز ان يكون موصوفا هنا بحذف المضاف ويكون التقدير نصبت عن كل واحدة منها تكرارا مستقلا وهو منصوب على انه مفعول من نصبت او منصوب على انه حال من ضمير نصبت بمعنى مستقلا للعلم بان في حرف جر حروف الجارة للعاد مجرورة وانجار والمجرور متعلق باستقلالا منصوب محلا بانه مفعول غير صريح لما ورد انعقاد مصدر بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استقلالا الاول فهو حال ايضا والجواب هنا ايضا بانعقاد واللام في حرف جر للعاد مجرورة وانجار والمجرور متعلق باستقلالا منصوب محلا بانه مفعول غير صريح لما ورد وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيها للعهد والمعهود وهو الورد المذكور او بمعنى الجنس والمراد كل من انعقاد من هذا الجنس فان قلت ان اللام في انعقاد لا يجوز ان يكون للعهد ولا للجنس لان الالف واللام في الصفة بمعنى الذي فلا يقال الالف واللام في الصفة للعهد او للجنس كما لا يقال الذي للعهد لانه يهم ولا للجنس لان المعنى حينئذ بل الجنس اعم من ان يكون مستفيدا او غيره قلت هذا السوال غير وارد لان الفرق بين الذي وبين الالف واللام ظاهر وهو ان الذي يتعرف بالصفة دون الالف واللام بل هو موضح للمتعرف وهو اذا كان المتعرف صالحا ان يكون الالف واللام في انعقاد للعهد المعهود والجنس بمعنى الصفة وهو من يستفيد والحال صفة باعتبار الموصوف ان كان الموصوف معهودا او جنسا بمعنى كان الصفة كذلك غير وهو منصوب على انه حال من الضمير في استضعفت فان قلت لا يجوز ان يكون غير حال لانه من شرط الحال ان يكون من المشتقة وغير ليس من المشتقة قلنا

سر جايز استثنا ام

لانه لا يتبين ح

والجار والمجرور متعلق بلم اطو والباء فيها مجرور المحل لاضافة المسائل
اليه الا وهي حروف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة بمعنى الذي فعل ماض صلته
وفاعله مستتر فيها عائد الى ما والمحل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على
البدلية من ذكرتني في خذوف المضاف اي لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر سائر
وامّا مجرور على البدل من شيء فيكون تقدير الكلام ولم اطو ذكر شيء ما الا اطو ذكر شيء
فكلمة من مسائلها مقحمة لتقدير الكلام لم اطو ذكر شيء الا ذكر سائلها
الى قدرت فان قلت لم لا يجوز على تقدير ان يكون المحل المجرور ان
يكون بدلا من المضاف المتصل بالمسائل قلت لفساد المعنى لان المضاف
المجرور في الكتب الثلاثة فيصير تقديره ولم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب
الثلاثة الا الكتب النادرة وهذا فاسد والمستثنى وهو مضاف فيها
في حرف جر اسم موصولة بينهم بين منصوب على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور
المحل لاضافة بين اليه عبارة عن الفاء وعامله محذوف وهو حصل والجملة
الماضي والعائد مع محذوف صلة ما الموصول ومع صلته الموصول في محل
نصب على الظرفية وهو مضاف اليه مجرور المحل
بفي والجار والمجرور متعلق بشاع منصوب المحل بانه مفعول فيه خبر صبح
لشاع وانشتر وهو معطوف على شاع او على نذر وهي حرف من
حروف الجوازم اذا دخل مضارع مجزوم بلم اصله اذي سقط الياء لالتقاء
الساكنين وهو اليا والدال وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة
متعلق بلم نذر والجار والمجرور منصوب بانه مفعول فيه غير صريح لاشياء
وهو منصوب بانه مفعول لم انذر اجنبيا وهو منصوب لانه صفة
الشيء الا حرف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة كان وهو

قلنا مضاف اليه ههنا حالا باعتبار اضافة المستق وهو مجرور وهو مجرور
لكونه مضاف اليه فصل وهو منصوب بانه مفعول به اخر لاطوي والجملة
الاستقبال فان قلت اين فعل اسم الفاعل شرطه عند البصريين
بالاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة وحرف الاستفهام او النفي
وذو الحال او الموصول وهنا لم يعتمد على احد الاشياء الستة فكيف عمل قلنا
اسم الفاعل ههنا اعتمد على غير فان قلت ان غير ليس من احد الاشياء الستة
قلت ان غير فيها معنى النفي ولهذا يستعمل مع المثنى والجمع والمذكر
والمؤنث لانه اذا كان فيه معنى النفي بمنزلة حرف النفي وحرف لا يثنى
ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث وكذلك غير المضيفة مجرور لاضافة فضل اليها
في رعاية في حرف جر رعاية مجرور به وهو ظرف لغة مستعار عند هنا لمجرور
ان يظرف مستعملون في محل النصب على الحالية من الضمير المستتر في اطوي
او على الوصفية لها بان تقدر المتعلق بمعرفة النصبة اي كائنة في رعاية وهي مضاف
الى المفعول وهو عبارة وقد ذكر الفاعل ستروك تقديره في رعاية عباراتي و
والضمير البارز مجرور المحل لاضافة العبارات اليه وهو عائد الى الالف
المضيفة وهي مجرور بانه صفة العبارة فان قلت لم لم يجز ان لم
يصوف جمع قلت وجوابه مر في المظبوطة ولم وهي حرف من حروف
الجوازم اطو وهو فعل مضارع مجزوم به وعلامة الجزم فيه سقوط الياء
لان اصله اطوي وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة
استطفيت ذكر وهو منصوب بانه مفعول لم اطو شيئا وهو مجرور
لاضافة ذكر اليه عن حرف من حروف الجارة سألتها وهي بمعنى
وجاوزه

وهو فعل من الافعال الناقصة جملته اسمه مستتر فيه عائد الى ما بالزيادة
والجار والمتعلق خبرها منصوب محلا بانه مفعول به خبر كان لا وجه له
بانه خبر كان فان قلت ان حق الفظ الملفوظ التاء وخبرانا كلونه فضلة
وههنا قدم اللفوظ وهو بالزيادة على قولك خبرا كنت وجوابه مر في قوله
والى اين تجر مورد او محل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على البدلية
من محل شيئا اجنبيا وترجمته ما سميت هذا المختبر الواو فيه للعطف
وترجمته فعل فاعل وهو ضمير بارز متصل والهاء منصوب المحل بانه مفعول
ترجمت بكذا المصباح وهو مجرور بانه باضافة الكتاب اليه سمي قبيل الاضافة
العام الى الخاص ليستغنى اي ليستغني عان قلت ان وصل اللام ممتنع على
الفعل لانه من حروف الجارة وهي تختص بالاسم فكيف يدخل عليه وجوابه ان حتى
يعلق وليستغني فعل مضارع ومنصوب بانه ان مضمرة وفاعله
الضمير المستتر فيه وهو عائد الى الواو بانواره وهو متعلق ليستغني والضمير
مجرور المحل بالاضافة الانوار اليه وليستغني اي بالقرآن وهو معطوف على ليستغني
والضمير المستتر فيه عائد الى الواو بمغانم هي منصوبة بنزع الخافض تقديره
بمغانم تتاركا او من مغانم اثاره والضمير راجع الى المختبر وكسرته وهو
عائد الى المختبر والهاء في يجلي يصطفونه عائدة على خمسة على حروف جر
مجرور به والجار والمجرور متعلق بكرست منصوب المحل بانه مفعول به خبر مر
لكن ابواب مجرورة لاضافة خمسة اليها الباب وهو مرفوع بانه
مبتدأ الاول وهو مرفوع على انه صفة الباب وهو في جر الاصطلاحات
وهي مجرور ومرفوع والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ فان قلت

ان المفعول

ان المصدر لا يثنى والراجح فكيف جمعه ههنا قلت المراد من قولهم المصدر لا يثنى
والراجح هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان بمعنى الغير فيجيء ان يثنى ويجمع
والاصطلاحات بمعنى مصطلحات والفعل المراد من قولهم المصدر لا يثنى والراجح
هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه
الانواع المختلفة النحوية مجرورة على انه صفة الاصطلاحات فان قلت ان المجرورية
لا يجوز ان يكون الاصطلاحات لعدم شرط جواز النعت وهو التطابق لان الموصوف جمع والصفة
ليست كذلك قلت ان الصفة اذا استعملت في الجمع جازت فيه الوجهان الافراد والجمع
فان قلت ههنا القاعدة انما تجوز اذا كانت الصفة من المشتقات وههنا
ليست كذلك قلت ان الباء في ياء النسبة ويكون بمعنى الفعل فيكون تقدير الكلام
الباب الاول والكائنة في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فان علم النحو في الاصل مصدر بمعنى
النحو اذا قصد فان قلت لم سمي هذا العلم نحوا قيل انه سمي ابو الاسود
الدؤلي فاعل نحا اي اراد من المتكلمين ورسوله الى ان يتكلم على الوجه الذي
كرم الله وجهه فعل الطلب ثلاثي والكلمة ثلاثية اسم وفعل وحرف الاسم
عما لم يسم فاعله والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما لم يدل على معنى في غيره الفاعل
مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه
مجرور وما سواه فرع عليه وقال به لما اورد ان هذا الاسم هذا العلم ظن الباب مرفوع بانه
مبتدأ الثاني وهو مرفوع تقديرا على انه صفة الباب وحرف جر العوامل وهي مجرورة
بفي والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ اللفظية وهي مجرورة على انها صفة
العوامل الفعلية وهي مجرورة بانه صفة للعوامل الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية واعراب الكل والاول الباب الرفع العوامل المعنوية

كما مر

مجرور

باء صفة معنى بالوضع والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره الذي مرفوعة المحل
بانها مبتدأ ثان وقوله كلمة مرفوعة بانها خبر المبتدأ الثانية والمبتدأ الثانية
مع خبرها جملة سمية مرفوعة محلا لانها خبر المبتدأ الاول فان قلت لم دخلت
الفاء في قوله فمن قلت لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء
في خبره وقد اراد ان كان اسما موصولا اصله فعل او ظرف لقوله الذي ينتقل
اعوالها بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله فلهم اجرهم وقوله ولا خوف
عليهم او نكرة موصوفة باحد هذين كقولك لي مائتي درهم ونعم الدرهم وقوله
كل لفظة من قبيل المبتدأ النكرة الموصوفة بالفعل فان قلت لم تشترط التغير
بين المبتدأ والخبر هنا قلت لئلا يصير الامر انك اذا قلت زيد عالم لم يلزم تغاير
العالم من زيد اذ قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك لا عالم الا زيد فان قلت
لم قدر تعريف الكلية عليها مع ان المقصود من التعريف المعرف قلنا لان
معرفة المعرف انما تعرف بمعرفة المعرف طبقا فقط وصفا ايقاعا للموافقة
بين الوصف والموصوف فان قلت لم قدر الكلية على الاعراب والبناء مع ان
المقصود من علم النحو الاعراب والبناء فلنا انها عارضان على الكلية وهي
معروضة والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون اهم وابدا افقر منها
عليها ثم جمعها وجمع مرفوع بانه مبتدأ والصحيح فيه مجرور المحل لاضافة اي
اليه راجع الى الكلمة كما مر وهي مرفوعة بانها خبر المبتدأ وكلم وان
لانها مضافة لفظا فان قلت لم لم يجمع ان سمي بصيغة الجمع
التعريف قلت اما تصديقا لقوله خير مدخر فضل النصيحة او لدفع
وهم من يتوهم ان الكلام مع كلية كالكلمات فان قلت وقوله جمعها

واعرابه عاشر الكلام الخامس الكلام مرفوع بانه والخامس مرفوع بانه صفة فصل
والجار والمجرور في محل الرفع على خبرية سواء سمي حرف من حروف الجارة
العربية بحرورة به والجار والمجرور متعلق بكائن بمحذوف محلا على انه صفة فصل الكاف
قوله كل وهي مرفوع بانه المبتدأ لفظة وهي مجرورة للاضافة كل اليه وهو الا ان الاضافة
فانه يكون مذكرا ان كان المضاف اليه مذكرا او يكون مؤنثا ان كان المضاف اليه
مؤنثا فان قلت لم يذكر هنا الاضافة قلت لانها لا تعرف الا الا [illegible]
فخاطبه قلت هذه الكلام منقوض بقوله تعالى وكل درجات مما عملوا الا الكل والاحاطة
لم تعرض قلت وقد يطرف ما يضاف اليه الكل للتعريف وتعرفه لا آية
وكل فوج درجات فان قلت ان الكل سواء سمي مفردة اسم جمع قلت ان الكلمة
اللفظ مفردة وهي جمع وعلى هذا يدل الاعتبار سواء بحسب اللفظ والمعنى
وكل آتيه يوم القيمة وقوله تعالى وكل اتوه داخرين فان قلت لم يجز دخول الالف
واللام على الكل قلت لاجل ذكر لان تعريفها بالاضافة واللفظ والالف واللام يتطابقان ذكر
فان قلت لم لا يجوز ان يقدر المضاف اليه بعد الكل وزن الكل وانهم ادخلوا الالف واللام
على الكل قلنا لا يجوز اذ هي حال الالف واللام على الاذكر كان عدم مقابلتها المضاف
اليه فهو الكل وان الكل تقدير كما يقال فان الكل لا حاطة الافراد
والمراد بالمضاف اليه لفظة كذا ذكره ابو البقاء والمتبع في شرح الجمع دلت وهي فعل
ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى لفظة وهذه الجملة محلها فعلية مجرورة المحل
على انها صفة لفظة فان قيل ان الجملة الخ وقعت بين المبتدأ والخبر وبين
المبتدأ والخبر لا يجوز قلنا على معنى على حد قوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا
والجار والمجرور متعلق بدلت منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح لاستوفى اي

نقد بر بها

لا يكون محل لها من الاعراب تكيف
تقول انها في محل الجر فلت لا نعم فوعيها

مرام الحركات والثاني ان الزمان الذي يدل عليه الفعل متصل فيكون
تارة ماضيا ومستقبلا اخرى وحال والمصدر لا يتعلق وهو مرفوع
على انه مبتدأ محذوف تقديره والثالث حرف فان قلت لم سمي ظرفا وهو حرف
قلت ان اصل الحرف ظرف الشيء وطرف كل شيء وليت سمي الابرين
ان قولك ليت زيدا قائم زيد لانه حصل مع ليت جملة اذ لو لم يقدر لبقي الكلام
صحيحا والمراد بالحرف هو الاسم مرفوع بانه مبتدأ وما جاز ان يكون صلة
لا يجوز ان يكون صلة جاز فعل ماض لان الحدث ان المصدر به فعل ماض والمصدر
عنه حرف جر والغير مجرور المحل به راجع الى الموصول والجار والمجرور متعلق
بحدث مرفوع المحل على انه قائم مقام فاعل حدث وهو مرفوع محلا بانه نائب
فاعل جاز وجاز مع ما عمل فيه صلة الموصول والموصول مع صلته
مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة محكية لا محل لها من
الاعراب لانها جملة مستأنفة فان قلت ما الفرق بين الاسناد والحكم
والاخبار قلت الاسناد اعم من الاخبار والحديث الصدق الاسناد على
المستقبل وفعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث يجاز ان يحدث
عنه ان لا يكون المستقبل فوفعل الامر والنهي سمعا لان من لوازم الاخبار
والحديث احتمال الصدق والكذب والمستقبل في فعل الامر والنهي لا يحتملهما
وله قال الاسم ما يقع مسندا اليه او يشعر بمسند اليه لكان المصدر كذلك
ويمكن ان يجاب عنه بان قال لما اسم المسند اليه اما فاعل او ما يقوم
واذا كان كذلك فحديث او سمي الاسناد لان اكثر فعل الفاعل وخبر
المبتدأ حديث عنها واما اسناد اليهما ليس بحديث وللآخر ان الاسناد

كلمات صحيح وقوله كلم ليس بصحيح لان الكلم ليس بجمع لان الجمع
على نوعين مقصود وهو ما كان في صدره بالواو والنون او في آخره التاء
بالالف والتاء وكلم ليس بهما لنظم واحده بناءه والكلم ليست منهما فكلم
ان الكلم اسم جنس واحده كلمة كنمرة ونمر وتمرة وتمر قال وجمعها
كلمات وكلي باعتبار معناه لا لفظي الكلم مع الجمع فان قيل ما الفرق بين
الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم يطلق على المفيد وغير المفيد واما
الكلام فلا يطلق الا على المفيد خاصة لقوله تعالى حتى يسمع كلام الله
الآية ثم هو اما مفرد على انه اخبر المبتدأ او الواقع او هو بتقدير لا اضافة مثله
اليه اسم وهو مرفوع لانه جزء مبتدأ محذوف تقديره الاول اسم فان قلت

ما الفرق بين الاسم والفعل لان الاسم
عبارة عن تعريف الذات والفعل
عبارة عن تعريف الصفات والذات
مقدم على الصفة

ما الداعي الى تقدير المبتدأ قلت لان الاسم يطلق على ما يسند اليه وعلى ما
يسند وعلى ما يقوم بالمسند اليه فلما احتمل هذه الوجوه قدرناه مبتدأ ليكون
الاسم جنسا عن الاقسام الثلاثة فاذا اسند الى ظاهر فهو اسم الاسم كما تقول
زيد اخوك فزيد هو المسند اليه وهو مشتق من الوسم وهو العلامة محذوف الواو وهو
على وزن اعل فحذفت الواو وعوضت عنها الهمزة في اوله فصار اسم
على وزن افع فان قلت لم سمي الاسم اسما عنهم فلم سمي وقيل لانه
جزء من الاسم الذي هو العلامة على المسمى وقيل لانه مشتق من السمو وهو
العلو لان الاسم اسما خذ الكلي فان قلت لم سمي الفعل فعلا قلت سمي
الفعل باسم المصدر الدال عليه والمصدر سمي فعلا فان قلت فالفعل
يدل على الزمان فعلى هذا يسمى به كل شيء يدل على المصدر وما له وجهان احدهما
ان الفعل يدل على المصدر لفظه وعلى الزمان بحكاية فلفظه اضل واقوى

فكيف يدل على الحكم

من الحركات

والثاني الاستفهام والنفي فقيل لما بينهما من الاشتراك في ان ليس لواحد منهما صدر الكلام
حرفان من حروف الجارة زيد مجرور وربه الجار والجر والمجرور متعلق بكائن المرفوع
محلا على انه خبر مبتدا محذوف تقديره هو كائن زيد وجملة كائن زيد في محل رفع
صفة لمبتدا محذوف تقديره هو كائن زيد وجملة هو كائن زيد في محل رفع على انها
خبر المبتدا الذي هو ربه والجملة من المبتدا والخبر في محل رفع على انها صفة
لحرف الجر المحذوف تقديره ربه شيء كائن زيد والعائد محذوف تقديره ربه شيء
كائن زيد والعلم والجهل فانهما مجروران لان الاولى منهما معطوفة فان على زيد
في حرفي الجر تحمل مجرورية ربه والجار والمجرور متعلق بكائن منصوبة محلا على
انه حال من زيد وهو الى في محل نصب بحمل لاضافة تحول اليه وهو من قبيل
اضافة المصدر الى فاعله خرج زيد وجملة خرج زيد في محل نصب بحمل بانه
مفعول العلم والعلم مرفوع بانه مبتدا وجملة العلم وهو مرفوع لانه جنس المبتدا
والمبتدا مع خبره في محل رفع على انها معطوفة على ما في زيد من الجملة
قبيح وهزه الجملة معطوفة على جملة والعلم حسن فانك تجد حسن اخرجت
عن زيد بالخروج وعن العلم بالحسن وعن قبيل بالقبيح فان قلت ما الفائدة
في تمثيل المصنف الاسم بثلاثة مع ان قوله لزيد يكفي في التمثيل قلنا ان المصنف
يذكر اسم ان الاسم منقسم الى اسم عين وهو الدال على مسمى قائم بذاته
كزيد والى اسم معنى وهو الدال على مسمى قائم بغيره وهو على ضربين احدهما
وجودي كالعلم والآخر عدمي كالجهل ثم اعلم ان من الاسماء ما لا يجوز الحكم
عنه الا اذا تقدم عليه كلمة او كان في معنى ما حدث عنه او حرف من حروف
العاطفة كان فصل بين الناقصة وبين الاسم مرفوعها
والخبر منصوبها والاسم مستتر فيه راجع الى الاسم وخبره جار ومجرور متعلق
بمحذوف وقوله مضمر وكان مع اسمه وخبره جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها

معطوفة

معطوفة على صلة الموصول وهو جائز وقول الاسم ساجاز ساء وهو سوء صلة لا ابدا من صلة
حدث فعل محذوف عند حرف جر والضمير يتصل مرفوعا والمحل به راجع الى الموصول وقادر خبر
متعلق بمحذوف مرفوع محلا بانه قائم مقام فاعله وجملة حدث صلة الموصول لا محل صلة
مع صلته مجرور بحمل الاضافة معنى الى والكاف فيه في المثال مرفوع لانه تجيء
خبر مبتدا محذوف تقديره هو مثال زيد وهو مجرور بحمل الاضافة الكاف الى وزيد مجرور
بالعطف والواو مجرور بحمل
الاضافة فقوله الى اذا اذا وقع فانك يجوز ان يكون جملة الشرط محذوف تقديره
اذا كان كذا كان اذا اذا وقع معنى ما حدث عند فانك يجوز ان يكون للتفسير ان
حرف جر مشبه بالفعل والاسم منصوبها والخبر مرفوعها والضمير المتصل اسمها
لا تحدث وقعت
الجملة مرفوعة المحل لكونها خبرا ان وعنها عن حرف جر والضمير المجرور المتصل راجع الى
اذا واذا وقع محذوفا لالتزام اللام فيه حرف جر مزيد ومجاور مجرور متعلق بمحذوف
حدث مضمر بحال بانه مضمر وغير صريح تحدث ظرفيتها ان ظرفية اذا اذا وقعت وكونها
فان قلت لم لا يجوز الاخبار عن الاسماء الا بازمنة الظرفية فلنا وكل الاسماء الا لازمنة
لما منصوب ابدا والوحدت عنها بلزم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون الشيء الواحد
منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو مستحيل والكناية والضمير المتصل فيه منصوب محلا
بانه اسمها لكن راجع الى اذا واذا وقع وفعل بمعنى الحدث والجار والمجرور فيه متعلق بكائن مرفوع
محلا على انه خبر لكن الوقت وهو مجرور بالاضافة فيلعبه اليه وهو العامل في المبتدا الذي
هو مرفوع محلا بانه مبتدا راجع الى الوقت كما في حدث من حروف الجر ماء وهو مصدر وصلة
حدث وهو مع صلته مجرور والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا على انه خبر المبتدا

عنه عن حرف جر والباء وما مجرورة بمن به وبجار ومجرور متعلق بجدن مرفوع محلا بانه قائم مقام فاعله الجملة الفعلية فقوله وبجار ومجرور متعلق بكائنا منصوب محلا لانه حال من الوقت بعض وهو مضاف الوقت وهو مرفوع بانه فاعل بعض وهذه الجملة فعلية منصوبة المحل بانها مقول القول وطالب وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى الوقت وانسب مكان وهو فاعله مستتر فيه راجع الى الوقت والجملة فان قلت ما عدد بعض اذ وذا من قبيل نقل الاسماء الاعلام الى الظرفية وبدل عليه قولهم ان اذ في قولك قمت اذ قام زيد اذا اسم قبيل الا بنية منصوب المحل بوقوع الفعل عليه ولو كان الا زما الظرفية بكون الفعل واقعا فيه لا عليه وفعلهم اذ يقوم زيد اذ قعد عمرو بعض وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فوقع اذا هنا نائبا عن في وحرفا قلنا اما عدد بعض اذ وذا من الاسماء اللازمة للظرفية اعتبارا لا كثر استعمالها لانها يكون في اكثر مواضعه مفعولا به اما كونها مفعولا به منبوذة وجرا وبالاضافة قليل لا يعتبر فان قلت ما الفرق بين اذ وذا وان قلت اذ وذا وحرفا فان للزمان واسما اذا قلت ما جاء في وذا الوقت مستقبل تخبر اذ زيد راكب فجملة واذا الشمس طالعة قال الله تعالى والليل اذا يغشى قاعدة واعلم ان اذا قد يجعل اسما مستقبلا في المعنى كقوله تعالى اذا احياء نعم الله واعجز اذا يحيى كذا اذا قد يجعل اسما مستقبلا ماضيا في المعنى كقوله تعالى اذ يقول المنافقون ومن علامات الفعل قبول تاء التانيث الساكنة نحو قامت هند وقعدت جمل وقد مر علامات الجر وهي ثلاثة مجرور بمن وبجار ومجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر المبتدا مؤخر والضمير فيها مجرور بفي راجع الاضافة العلامات اليه راجع الى الاسم اللفظية وهي مجرورة بانها صفة علامات فان قلت ان اللفظية لا يجوز ان يكون صفة للعلامات لعدم شرطها وهو التطابق بينهما لان الموصوف

خوفي ماضي هم

تقول هم

موخرهم

بهما جمع والصفة ليست بجمع قلت وجوابه مر في قولهم الباب الاول في الاصطلاحات اللغوية فلا نعيده وهو مرفوع بانه مبتدا والالف وهي مجرورة لاضافة وضو اليه واللام وهو مجرور بانه معطوف على الالف عليه وبجار ومجرور متعلق بدعوا ومن خبر مبتدا محذوف اللام وهو مجرور لاضافة اليه والفرس وهو مجرور على انه معطوف على اللام فان قلت لم اورد المصنف الاين قلت ليكون فيه من فنون النحو ولقائل ان يقول ان المصنف لو قال من علاماته حرف التعريف لكان اولى لبدء فيه بجهة التعريف فان اجيب بان جعله مكان اللام الجيم منه قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الجيم في هذه الكلمات الاصل في الاصل اذا الاصل في البر الصيام ثم في السفر فحذفت اللام التي كان اصلها التعريف ثم جيء بالجيم عوضا عنها فان قلت فهم المصنف الالف واللام عن حرف جر وقال من علاماته التعريف واللام وحرف الجر علامة المتصل على المنفصل فان قلت لم اختص دخول الالف واللام بالاسم دون الفعل قلت لانهما يفيدان التعريف وبه خلان بهما ما سواهما اذ وضعه للنكرة فان قلت لم اختص دخول الالف واللام بالاسم فعند الفعل فان قلت قد جاءت الالف واللام في الفعل فجوابه ما ذكره ابو زيد يقول الحفاوالبعض الجهلة ناطقا ان بنا صيغة الجار والمجرور من الفعل السريع من نا فقابه ومن جره بالاضافة التي تختص فيل بهذا الشاذ وتاء وبل ان يجعل الالف واللام في موضع الذي فان قلت ان اللام قد فرض على اهل وهو حرف الاستفهام في دخول اللام فجوابه ما ذكره ابو الحسن

وهو راجع الى الاسم

متصلة

متصلة ومتقدم هم

ثلاثة الفعل غير هما في له

الف

انشد الاول في جواب

من قال ليس في شريطة كان وكلها عيون الفضاء وقلنا هذا محمول على
جعل بل سماكذا لشدة الالف وظهور ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما
بقطع وقصد اعلما شدت حرف الاشباع ليكون على اوزان اكثر حروف المعربات
وحرف وهو مجرورة على انها معطوفة على الالف واللام المجرورة بالاضافة
الجر في اليه يقولون زيد ومرفوع بانه خبر مبتدا محذوف وهو مضاف اليه زيد وقد جاء
والجر وربما شاذ كقوله بالقد كنت مررت برجل فان قلت لم قالوا من علامات
اللفظية وحذف اللام وحرف الجر وليس بقيد والجر وقد يقال ومن علامات اللفظية وحذف الالف
واللام والجر بغير تقييد بالجر وقلنا انما قلنا احد حرف الجر ولم يقل الجر ليشمل
جر المضاف اليه فان جر المضاف اليه بالاضافة والاضافة ليست
من العلامات اللفظية بل من العلامات المعنوية فاجاب بعضهم وقال
بجعل حرف جر هنا الاسم الجر لان الجر يكون في الافعال على الظاهر نحو يخشى ربه
بجر الياء الصادرين عن قولهم فان قلت لم كانت حرف الجر علامة
لاسم قلت لان حرف الجر انما يجاء به لتقوية الفعل حتى ان المفعول كانه جزء
من الفعل والفعل لا يدخل الا على الاسماء فان قلت الا جر في الجر دخل
على الفعل في قولهم نعم الرجل على ليس كذلك قلت انما دخلت على الفعل كما يدخل
وحذف الفعل لتغيره بقلة السير على مفعوله فيه بسبب السير وحذف الفعل كثير في
الكلام وانما عدته من جملة ما سماه الاخفاش انا وبلغ وهو جر حرف الجر عليه
وبقي وحذف الكاف اشاذ الا بقاء والتنوين وهو مجرور بانه معطوف
على حرف الجر مثال ما دخل التنوين نحو رأيت زيدا ومررت بزيد فان قلت لم اختص
التنوين بالاسم دون الفعل وجوابه ما قال سيبويه ومن تابعه هو
التنوين

واما اختص دخول الجر بالاسم
دون الفعل لان الجر مختص
بالمضاف والفعل لا يكون مضافا
ولا يكون مضافا اليه شرح رحمة

الجر من علاماتهم

بيان ذوق في الجواب الثاني هم

التنوين بجر زيد على الاسم دليلا على خفته وانه ليس كالفعل في ثقله ومعنى ذلك ان الاسم
في اصل وضعه دال على معنى واحد وليس بعامل فما بعده والفعل ثقيل لانه دال على حدث وزمان
ويلزم الفاعل ويتعدد بتعدد الظروف وبحال والمفعول وبعده وبعد ما بعده على ثلثة
مفعولين فما كثر عشرة كان فثقيلا والثقيل لا يجر وعليه بحثي ان الزيادة تقبل والما
اخفيه فيحتمل ان يجاب كما ذكر العسكري ثم تكنا بفان قلت ان التنوين قد دخل على الفعل
وهو حرف في قوله الا ليت شعري مسافة يوم علينا وبانا قلت كنت عالما بذلك ليوم تقتضي ايد قلنا الشعر
جعل سماعا ولذا كثر في الاسم حتى مر في سر فان قلت فقال المصنف ومن علاماته دخول الالف
واللام ولم يقل لحوق الالف واللام واتصالهما الا لحوق واللام متلازمان اللحوق والاتصال
يستعملان في اخر الكلمة غالبا والدخول يستعمل في اول الكلمة وربما قال اسم دخول
الالف واللام ولم يقل لحوق الالف واللام واتصال الالف واللام واسلمك ان اسم لو قال
من خواصه ولم يقل ومن علاماته كان اولى لان العلامة اثر ناشئ كالحركة للفاعل
لانها بوجود المعلول على الاسم نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فتنكشف الحركة لنا ان فاعل
الاسم الفاعل يلزم من وجوده الاسم ووجود الالف واللام كما يلزم من وجود القاتل
وجود الرقبة انه علامة له فان قلت لم بين العلامات اللفظية وقال بين العلامات
المعنوية قلنا ان العلامات اللفظية انواع من العلامات المعنوية لانه
يعرف بالحس البصر والقلب معا والمعنوية بالقلب فقط فان قيل ما وجه
الفرق بين الحد والعلامة قيل الحد كاشف عن حقيقة الشيء والرسم يطرد
وينعكس والعلامة تعريف الشيء بامر خارج عن حقيقته والرسم يطرد وينعكس
الا ترى ان قولنا في حد الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمن احدى الثلاثة كان
لزوم الصفة لكل اسم وكل ما يلزم الشيء حكم بانه غير مستغن عنه لا يرى ان الزيد للاسم

نظائرهم

واما العلامة كالالف واللام وحرف
الجر فتنعكس وكل ما دخل
عليه الالف واللام حكم بانه اسم
وليس كل ما لا يدخل عليه حكم بانه فعل

والا يدخل عليه حرف جر كما ذكره في الفرع اللام قائلة واعلم ان قولهم اسم
علامات اشارة الى كثرة علامات الاسم لان من المنقض الان المصنف يذكر الا ما يجوز
واكثر اسمي الا وهي على عشرين احدها اللفظ والباقي العشرة
وثلثة مخصوصة في اول الاسم وهي الالف واللام وحرف الجر وحرف النداء
واثنان يكونان في وسط الاسم وهي الف التكسير وياء التصغير وخمسة يلحق
آخر الاسم وهي ياء النسبة وياء الاضافة ونون التثنية ونون الجمع وتاء
التأنيث المتحركة نحو طلحة واما علامات المعنوية فمنها ان يكون فاعلا
او مفعولا او خبر عنه وموصوفا ومضافا اليه ومضمرا كذا في المتبع والفعل
وهو رفع بانه مبتدأ اما وهو موصول لابد من صلة وعائد وهو فعل ماض و
الضمير المتصل فيه منصوب المحل بانه مفعول به قد وهي حرفية تحل على انه
فاعل دخل وهو مع ما عمل فيه صلة الموصول والموصول مع صلته رفع
المحل لانه اسم خبر المبتدأ الذي هو والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب
لانها جملة مبتدأ وخبر مستأنفة والسين وهو مرفوع لفظا لانه معطوف
على قد وسوف وهي حرفية محلا بانها معطوفة على السين نحو وهو مرفوع
بانه خبر مبتدأ محذوف قد وهو حرف التحقيق خرج فعل ماض وفاعله جملة
فعلية مجرورة المحل لاضافة ظرف اليه التقدير كالكلام سئل ما دخل قد منك فخرج
وسيخرج وسوف وهما خبر وبان محلا لانهما معطوفتان على ما قبلهما فخرج
والقائل ان يقول ان ترتيب الحصر غير مستقيم لانه ذكر حد الاسم ثم ذكر علامة
ذكر علامات الفعل ولم يذكر حده والاولى ان يذكر حده ثم علاماته فان قلت لم اقتصر
على ذكر قد بالافعال قلنا اختص قد وقد بالافعال لانه تختص لتقليل الفعل
في المستقبل

والمناقشة في العبارة على السين وسوف لان
قد يدخل على الماضي والمضارع وغيره
وبهما السين كذلك وكذا سوف
فقد علم ما فيها والله اعلم

يخرج حج

في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اذا بالحقيقة بصدر منه الصدق وان
كان قليلا او المتقرب من المحال والتوقع في الماضي قد وقع فلا ينظر كيف
يقال ان قد في الماضي للتوقع فلنا اريد بالتوقع الامكان يتوقع ثم صار ماضيا
نحو قد قامت الصلوة للقوم كانوا قد قاموا خلق الامام ينتظرون قول
هو عمرو قد قامت الصلوة فعلى هذا قد لانتظار الاخبار خبر ينتظر المتكلم
ان يتوقع منه المخاطب كذا قيل وفي بعض الشروح اللب فائدة وجواز الفصل
الفعل بين قد وفعلها بالقسم كقوله قد والله حسنت والقد احمد بن يزيد
سائر الان القسم ليس بأجنبي لانه متأكيد المصدر بقوله فان قلت اختص
السين وسوف بالفعل قلنا لانهما والان على الزمان المخصوص والمختص
بالزمان الا الفعل فان قلت ما الفرق بين السين وسوف للتسويف قلنا
اقرب الى الحال من سوف وفي سوف زيادة تنفيس وتأخير وقد جاء في القرآن
بعضي واحد كقوله تعالى وسيعلمون سيعلمون وقوله سوف يبلغون عشا فلا
فيما فيهما سيان واحد فان قلت لم ذكر المصنف السين مقدما وسوف
قلنا لان السين اسم جنس فكان اخف وادور فيصح اضافة كما يقال سين
المطلب وسين الاستقبال فيصح ادخال الالف واللام عليه للعهد وسوف
اسم علم مبني وسبب بنائه تركيبه على صورة الحرفية فلا يصح ادخال الالف
واللام عليه وحرف جزم نحو لم يخرج ولما يخرج واعرابه قدم فان قلت لم اختص حرف
الجزم بالفعل دون الاسم قلت ان حرف الجزم في الاسم عامل الجزم
بالفعل والجر بالكسرة ولم يعكس للتعادل وان اتصل الواو في عاطفة اتصل
فصل ما ضوا الباء حرف جر الضمير المتصل مجرور به والجار والمجرور متعلق

ناسخ فقامت الصلوة يمنع
دخول اذا الا على الناظم والصانع
فان قلت لا يتوقع الا المنتظر
والناظم

دون غيره

وحرف الجزم مرفوع بانه
معطوف على حرف الجزم مجرور
للاضافة الجزم المضاف ما دخله
حرف الجزم

في الفعل ممكن لم حرف الجزم

بانفصل منصوب سمي بانه مفعول بغير صح او راجع الى الفعل الضمير وهو مرفوع
لانه فاعل اتصل المرفوع وهو بانه صفة الضمير منه لجاز مفعوله فاعلة
وض واعلم ان المفرد قد اختير نائب المرفوع عن المنصوب ليس بمختص به بل يتصل
بالفعل والوصف والاسم عند الشيخ عبد القاهر والضمير المجرور لا يتصل بالفعل
اصلا وتتصل بالحرف والاسم نحو مررت بك فان قلت ان اتصال الضمير
ليس من خواص الفعل لانه لو كان من خواص الفعل ما اتصل بغيره وهو
يتصل نحو زيد ضارب اه ضارب هو فوجب عليك ان تزيد قيدا اخر وهو
البارز لان المستتر زعمت قلنا المراد من الاتصال الاتصال الصوري ودون الضمير
والضمير المجرور المستكن في الاسم لا يتصل به لفظا لعدم ظهوره فلا اشكال فان
قلت لم اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل قلنا لان هذا الضمير
فاعل والفاعل لا يتصل الا بالفعل فان قلت لم يمثل اتصال الضمير
المرفوع البارز بالفعل بثلثة امثلة وهو قولك نحو الرمت واكرمت وانرمنا
قلت للاشارة الى ان تاخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع البارز قد يكون
ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث واما اعراب هذه
الامثلة الثلثة فكاعراب قولك نحو قد خرج وسيخرج وسوف يخرج وتاء
التانيث وتاء مرفوع بانها معطوفة فتحي الضمير تقدير الكلام والفعل ما
اتصل به تاء التانيث الساكنة وهي مرفوع لانه صفة التاء نحو قمت
ونعمت وبئست ومحل هذه الافعال الثلثة جر لاضافة نحو اليها
فان قلت لم اورد نعمت وبئست بعد قولك نعمت قلت لان
فعليتها ما خلا فا والصحيح فعليتها فحملها جانبا على علامات الفعل وهو ان

التانيث الساكنة على الاذهب الاصح واعلم ان الضمير المختص بالساكنة
عن المتحركة ان المتحركة مختصة بالاسم كما مر فان قلت لم اختصت
التاء الساكنة بالتانيث الساكنة بالفعل قلنا الساكنة في الفعل كالعوض
المتحركة بالاسم فاعطى الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ولم يغلب
للتعادل سيما واول الواو وفيه ابتداء لو قوعها في ابتداء الكلام واللام
جر والضمير المتصل مجرور المحل به راجع الى الفعل والجار والمجرور متعلق بكما
مرفوع المحل لانه خبر المبتدا المؤخر ثلثة وهي مرفوعة لانها مبتداء به مؤخرة
امثلة وهي مجرورة لاضافة ثلثة اليها المفتوح وهو مرفوع لانه خبر مبتداء
محذوف وتقديره الاول المفتوح الاخر وهو مجرور لاضافة المفتوح اليه فان
قيل لا يجوز اضافة الاسم الى الحرف واللام قلنا ان الالف واللام في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الذي فجاز اضافتهما بالالف واللام فان قلت
لم خص الفعل على ثلثة امثلة قلنا ان الفعل الخلو من ان يكون اخباره
اولم يكن فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون معناه موجودا او لا الاول
الماضي والثاني المستقبل مثال المفتوح الاخر من الثلاثي الماضي نحو ضرب ومثال
من الرباعي المجرد نحو دحرج ومثال من الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم ومثال من
الافعال الثلثة للاضافة نحو اليها وسيء الماضي الواو وفيه ابتداء لو
لو قوعها في ابتداء الكلام سمي فعل مجهول يتقدر الى مفعولين ومفعوله
الاول مستتر في نحو لانه قام مقام فاعله راجع الى المفتوح الاخر ومفعوله
الثاني قولك اما ضي فان قلت لم سمي الماضي قلنا لان موجب الاعراب
مفتوح فيه فان قلت لم بني على ما حركة مع ان الاصل في البناء السكون

قلنا المشابهة للاسم بوجوه منها انه يقال مررت برجل ضرب
تقول مررت برجل ضارب فان قلت لم بني على الفتح قلت للخفة والتأنيث
وهو مرفوع تقديرا لانه مبتدأ وما وهو موصول اسم وفعل مضارع
على الاول على حرف جر اول مجرور به والجار والمجرور متعلق بتعاقب والضمير
المستتر في محل الاضافة اذ الاصل تعاقب الزوايد فيه فلما اضيف ارتفع
وهو مرفوع بما عمل فيه عمل صلته للموصول والموصول مع صلته مرفوع محلا على انه
خبر المبتدأ مع خبره جملة كسمية لا محل لها من الاعراب الاربع وهو مرفوع
على انه صفة الزوايد وفي عبارة المصنف تسامح لانه لا تتعاقب الزوايد بل
فالاول اصح الزوايد فالالف للاثنين وفعلوا والنون ضمير تعاقب على اول الاصل الزوايد
الاربع ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان حذف المضاف كثير شائع فصيح في كلام العرب
خصوصا وقع في كلام المجيد وهو موضع كثيرة منها قوله تعالى واسئل القرية التي كنا فيها
اهل القرية وعبارة المصنف من هذا القبيل وهي الياء مرفوعة بانها خبر هي للغائب المذكر
فيه حرف جر اول الغائب مجرور به والجار والمجرور متعلق بكائنة مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ
محذوف تقديره وهي كائنة للغائب المذكر وهو مجرور لانه صفة الغائب والتاء
وهي مرفوع بانها معطوفة على الياء محلا طلب المذكر والغائبة المؤنث والالف
للمتكلم الواحد واعرب بعضهم تركيب قد رد النون وهي مرفوعة بانها معطوف
على الالف ما قبله والام حرف جر ما موصولة فوق حرف ستة صلة والضمير
المستكن فيه المنتقل من فصل ما بعد حذفه فاعل الظرف عائد اليها والموصول
مع صلته مجرور محلا باللام والجار والمجرور متعلق بكائنة مرفوع محلا انه خبر مبتدأ
محذوف تقديره الكلام غائبة ما فصل او كان فوق المتكلم الواحد مذكرا او منصوب
للمذكر

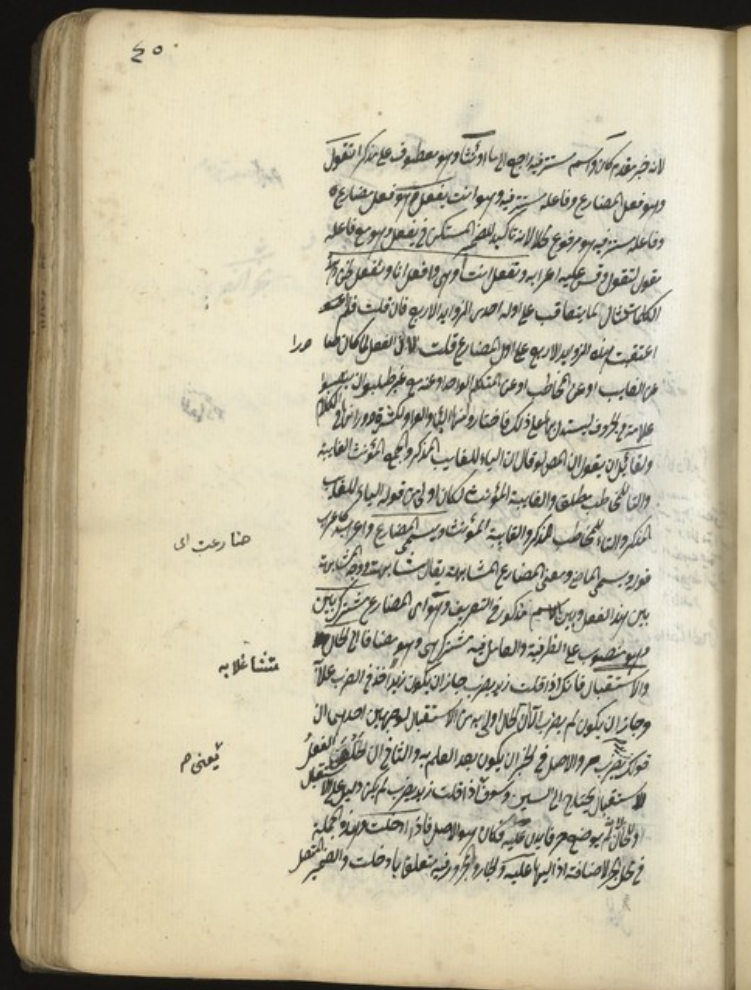

انه خبر مقدم كائنة اسم ستة فيه راجع الى ما او تاء وهو معطوف على ما تقول
وهو فعل المضارع وفاعله ستة فيه وهو انت بفعل وهو فعل مضارع
وفاعله ستة فيه وهو مرفوع محلا لانه تاكيد للضمير المستكن في يفعل وهو مع فاعله
مقول القول وقس عليه اعرابه وتفعل انت او هي وافعل انا ونفعل نحن
الكاف للتشبيه كما يتعاقب على اوله احد الزوايد الاربع فان قلت فلم لم
اعتقبت هذه الزوايد الاربع على اول المضارع قلت لان الفعل لما كان لما
عن الغائب او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان يجعلوا
علامة مجزوء يستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء والهمزة والتاء لكثرة دورانها في الكلام
والنون لخفائها وقيل ان يقولوا ان الضمير لو قال ان الياء للغائب المذكر والتاء
والنون لمن خوطب مطلقا والغائبة المؤنث لكان اولى من قوله الياء للغائب
المذكر والتاء للمخاطب المذكر والغائبة المؤنث ويسمى المضارع واعرابه واعراب
فعوده ويسمى امارة ومعنى المضارع المشابهة يقال شابهت وجه فلان وجهه شابهة
بين هذا الفعل وبين الاسم مذكور في التصريف وهو اي المضارع مشترك بين
وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه مشترك وهي وهو مضارع قائم الحال
والاستقبال فاذا قلت زيد يضرب جاز ان يكون زيد آخذا في الضرب الآن
وجاز ان يكون لم يضرب الآن لكن الحال او ما هو من الاستقبال كالجزء بين احدهما ان
تقول زيد يضرب عمرا والاصح في الخبر ان يكون بعد العلم به والفارق ان الخبر
لا يستقبل يحتاج الى السين وسوف اذا قلت زيد يضرب لم يكن دليلا على الاستقبال
الا ان يريد به ذلك فكان هو الاصل فاذا احتملت عدة وجوه كانت
في محل جر لاضافة اذ اليها او عليه وقد جار وهو فيه متعلق باذ حذفت والضمير المتصل

هنا رغبت اى

مشتاقا به

يعني م

فيه راجع الى المضارع لانه مرفوع بانه مفعول وعلمت الامر اذا ورد وهو مجرور بالاضافة
الام خلص وهو فعل ماض مبني على الفتح وفاعله مستتر فيه راجع الى المضارع وهو مبني على الفتح
مفعوله الاول ها من الاسرار لانه وقع جوابا للشرط غير جازم وهو اذا فالحال الذي
جر جر طالما مجرور بها وبجار ومجرور متعلق بخلص منصوب محلا بانه مفعول ثان
غير مرفوع لانه قال وهو فعل ماض الله وهو مرفوع بانه فاعل يقاتل فعل ماض مستتر فيه
راجع الى لفظة ذو وهو مبني على الفتح فاعل جاءت فعلية لا محل لها من الاعراب لكونها معترضة
بين قال ومقول قال ليس بتنوع ان ذو هو الذي من حروف مشبهة بالفعل والخبر
المتصل به منصوب بخلا بانه مفعول به والنون فيه للوقاية يعني ان ياء المتكلم
المتكلم فيه منصوب بخلا بانه مفعول به والنون فيه للوقاية يعني ان ياء المتكلم
منصوب بخلا نون خلا نون وقاية ويعني بصيانة الفعل عن الكسر لان فعل ماض
مستتر فيه وهو انتم وبجار ومجرور متعلق بتنبيه منصوب محلا بانه مفعول
به فيه راجع الى يوسف والفعل بعلمه مرفوع محلا بانه فاعل ليجزي وهو
مع ما علق فيه جملة فعلية مرفوضة محلا لانه جزاء لو وهي مع ما عملت فيه
محل غير انه مقول قال فان قلت الا بلام في هذه الآية حرف جر فما
الذي ليس بموجود فيها قلنا ان المضاف محذوف فيه تقديره الكلام انتم
لبشر تنتفي تصوركم بأنكم بشر حتى والتصور موجود في الحال فلا استحالة فان
قلت ان اللام الخلص للحال لانه لو كانت للحال فكيف جامعت مع حرف
الاستقبال في قولك لسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد التأكيد وفي الحال في
هذه الآية قد خرج عن معنى التأكيد واذا دخلت اللام على المضارع السين او سوف
خلص للاستقبال واعرابه كاعراب قولك فاذا دخلت عليه لام الابتداء خلص

للحال

للفعل

الحال والثالث اما ان تكون الثلثة وهو مرفوع بانه مبتدأ والموقوف وهو خبره
الآخر مجرور بالاضافة الموقوف اليه فان قلت لم قال الخص الموقوف الآخر
ولم يقل المجزوم الآخر قلنا لان الخص اشارة الى مذهب الاخفش وهو عندهم مبني موقوف
وعند الكوفيين مجزوم وبصري الخص الموقوف فيه الامر واعرابه كاعراب قوله
وبصري المضارع ذا واعرابه ظاهر وكرر الواو ايذانا بان الاخير
الآخر مجرور فيه متعلق
بكائنين مرفوع محلا لانه خبر المبتدأ الموصول وهو كل وهو مضاف الى ما وهو موصول
لانه اسم صلته كان فعل من افعال الذم قصته واسمه مستتر فيه راجع الى ما
مشتقا وهو خبر كان وهو مع اسمه وخبره صلة لما والموصول مع صلته
مجرور بالاضافة خلا لانه على طريقة وبجار ومجرور فيه متعلق بمحذوف خلا
خلا انه وقع حالا لان اسم كان فعل وهو مجرور محلا بالاضافة طريقة الحذف
وضع وجرب وحسب واعراب هذه كلها ظاهر قوله مشتقا احترز
به عن خوضه وذمه فانهما فعلا طريقة افعل احترز عن خوضه بنزال وترك فانهما
مشتقان بغير ان فاريد الامر الا ان مشتقا فهما ليس على طريقة افعل
فان قلت لم قال الخص على طريقة افعل ولم يقل على صيغة افعل قلنا ولم يقل
على صيغة افعل ليدخل فيه نحو عدو وغزو فانها بالوان على طريقة افعل لا على
صيغة افعل والطرف وهو مرفوع بانه مبتدأ وخبره ما وهو موصول صلته فعل
جاء يجيء وفاعله ضمير يعود الى ما وهو فعل من افعال الناقصة واسمه مستتر فيه عائد
الى ما وخبره هو قوله بمعنى اسم مفعول متعلق بمحذوف وهذه الجملة
خبر صفة لفعل والافعل وهو معطوف على اسم فعل وهلم وبجار ومجرور ان
خلا الاضافة النحو البهي العاقل ان يقول ان الخص لو قال ظرف ما دل على معنى

وهو البصريون م

ظ

محو النحو ج

في خبر لكان او اسمًا من فعل للاخر بما جاء لان الدال على الشيء كالشيء حتى
في حقيقة وما جاء فقيل على الحرف علامة شيء بخبر مجهول ذلك الا بالحرف
بعض ليس بعلامة ما هو مرفوع محلا بانه مبتدا او لان الاسم يكون حديثا ومحكوما
عنه ان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام او الجار والمجرور متعلق بالكائن و
هو مرفوع محلا على انه خبر المبتدا او قال بعضهم ان اللام فيه زائدة
غير متعلق بشيء وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه
جاز الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه معطوف على اللفظ ومثال كون
الفعل حديثا نحو ضرب زيد فضرب مسند الى زيد وضرب ولا تضرب وهما مسندان
الى الضمير للمصدر واسندت الى الفعل شيئا لم يستقم فلو قلت ضرب
اسند على الفعل اسند جر ضرب لم يستقم فان قلت ان
امنوا في قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اسند اليه مفعول ما لم يسم فاعله
قلنا انه فعل قلنا انه محمول على هذا القول اذا قيل لهم هذا اللفظ
مشتمل ان الفعل كان محدثا عنه في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه وتسمع مبتدا خبره ان تسمع فعل و خبر محمول على حذف
ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان
ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان بقي بنية قوله خير من ان
تراه على الفعل من النصب لفقد عامله لفظا الا الرفع الذي هو اول
احوال في قوله ولا وف ادات اي رابطة جاز الرفع
والنصب بين الاسم والفعل وهو مع متعلقه للحدث
في محل الرفع انه صفة الحرف قوله لا يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه

مرفوع المحل

فان قيل ما السر في كون الاسم حديثا ومحدثا
عنه وفي كون الفعل حديثا لا محدثا عنه وفي
عدم كون الحرف حديثا ومحدثا عنه قلنا
السر فيه ان المعنى قد يكون ملحوظا اصالة
وتبعا وقد يكون ملحوظا لا تبعا ومعنى
الاسم ملحوظا اصالة من وجه وتبعا من
وجه ومعنى الفعل ملحوظا اصالة
ونسبته مخصوصة بينه وبين فاعله
فصح ان يكون حديثا ولا يصح ان يكون
محدثا عنه ومعنى الحرف ملحوظا تبعا
البتة / ورى

وتغيير الاعادة ثم

مرفوع المحل بانه وقع خبرا عن الشيء يا بني خبرهم الاخر وقيل معنى
قوله ولا حرف لا يكون حديثا ولا محدثا عنه اي كان القياس ان لا يتحقق
ولا معنى له في غيره لانه لا يكون حديثا ولا محدثا عنه وانما وضع
لتقوية الفعل الذي لا يتعدى والعلم ان الحرف حد وعلامات وحده ما ذكر
في النص وما علامات فمعلومة من علامات الاسم والفعل جميعا فان
قلت لم يجعلوا عدم العلامة للحرف علامة اشتباه بهذه العدم الامر
انه لو كان معك ثلث اثواب معلمة اثنان منها بالعلم لا تعلم الثالث
واذا عرفت في صدر الكتاب بما جعل الجار مجرور المحل بالاضافة اذا المعنى
ان الكلام اي كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة وهي الاسم والفعل والحرف
والجار والمجرور فيه متعلق بالكائن منصوب محلا بانه صفة كل قسم كلمة وهذه
الجملة مرفوعة المحل بانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره منصوبة المحل لانه مفعول
عرفت الفاء في قوله فاعلم جواب لقوله اذا عرفت انه اي الشأن اذا او
وهو مضاف اليه اي اذا ركب منها اي من الاقسام الثلاثة فعل
مرفوع بانه قائم مقام فاعل وهو معطوف على فعل او اسمان
وقوله واذا الفعل والاسم او اسمان مجرور المحل لانه معطوف على
وقوله سمي اي الاسم والفعل او الاسمان مرفوع محلا بانه خبر كان وهي
مع اسمه وخبره منصوبة المحل على انه مفعول لاعلم كلاما وهو منصوب بانه
مفعول ثان فان قلت يا زيد مركب من الحرف والاسم مع انه كلام
تام ويلزم بطلان الحصر قلنا ان حرف النداء نائب مناب ادعو فمعنى
التقدير هو مركب من الفعل الانشائي والاسم فان قيل الاسناد في

ان يكون تابعا لغيره وهو مرفوع بانه صفة للضمير الذي الاسم الاول والجار والمجرور فيه متعلق بعامله فان قلت كم مر اخبارا ان الجملة عين الضمير اذا وقعت خبرا قلت الان الجملة من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر اذا دخلت الجملة عين الضمير كانت منقطعة عن المبتدا لان الفعل لا يناسب ان يكون خبرا للمبتدا او للذكر الخبر منسوب الى غير المبتدا الا بدسيسة رابطة يتعلق بها الجملة بالمبتدا فان قلت هذه الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو هو زيد هو العالم احد وقعت خبرا عن هو مع احتمال عن الضمير قلنا ان الجملة ههنا عبارة عن الخبر والخبر نفس المرفوع فلا حاجة الى رابط وكذا لا يحتاج الى الضمير في جملة يكون عليا في عين المبتدا نحو مقولي زيد منطلق وقد صح انه عليه وسلم افصل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وذلك اذا قام الجملة مقام المفرد وهو مرفوع محلا بانه احد اخبار ثلثة والجار والمجرور هو متعلقة المحذوف في محل الرفع على انه خبر مبتدا اي هو حاصل وظاهر والمجرور هو متعلقة المحذوف في محل الرفع على انه خبر مبتدا اي هو حاصل وظاهر والمجرور في الاضافة ستة ايها او سبعة بانا اخر منصرف وغيره يعملون بالفتحة حالة الجر وخبر المبتدا والجار والمجرور فيه مرفوع محلا بانه خبر ثان المحذوف تقديره احدها خبر المبتدا سواء كان صحيحة نحو زيد قايم ابوه او معتلة نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تعطه يشكر او ظرفية نحو زيد في الحجر وثانيا هو الخبر باب ان والجار والمجرور فيه هو متعلقة المحذوف مجرور محلا بانه صفة للخبر هو ان زيدا اخوه ذهب وقد ذهب اخوه او ان تعطه يشكر كرامة السوء في محل الاربع فيها هو مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها الخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه قايم او قد قام اخوه او ان تعطه يشكر كرامة السوء في البيت ورابعها المفعول الثاني في باب ظننت

ظننت

كظننت زيدا ابوه قايم او قد قام ابوه ان تعطه يشكر كرامة السوء في محل الاربع فيها هو منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت برجل صورته حسنة او حسن صورته او ان تزره يعبك حسنة او حسنة او في حسنة حسن محل هذه الجملة الاربع مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور وسادسها في الحال نحو جاءني زيد غلامه راكب او قد ركب غلامه او هو يركب او تسئ بعطه او على كسفة سيف فمحل الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وسابعها في صلة الموصول الاسمي وهو نحو قام الذي ابوه منطلق او قد انطلق ابوه او هو ينطلق ابوه فمحل الاربع فيه مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور وثامنها في صلة الموصول الحرفي وهو ما ومن وان وكي وهو ساعجبني قيامه او ان قام او كي يقوم فمحل الاربع فيه مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور وتاسعها في الشرط وهو ان تعطه يشكر او قد اعطى يشكر او هو يعط يشكر فمحل الاربع فيه مجزوم لوقوعها موقع المفرد المجزوم وعاشرها في الصلة الموصول الظرفي وهو حيث وايان وكيف ومتى واذا وهو اجلس حيث زيد جالس او حيث هو جالس او حيث يجلس زيد فمحل الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وحادي عشرها في جواب الشرط وهو نحو ان تعطه يشكر او قد اعطى يشكر او هو يعط يشكر فمحل الاربع فيه مجزوم لوقوعها موقع المفرد المجزوم وثاني عشرها في جواب القسم وهو نحو والله لقد قام زيد او ما قام عمرو او هو يقوم فمحل الاربع فيه مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالث عشرها في جواب لو وهو نحو لو جاءني لاكرمته او قد اكرمته او هو يكرمه فمحل الاربع فيه مجزوم لوقوعها موقع المفرد المجزوم وهذه الجملة الاربع عشرة هي التي لا محل لها من الاعراب

فصل في بيان الاعراب

الاعراب هو مرفوع بانه مبتدا ان اختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل وهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فان قلت ان الجملة اذا وقعت خبرا للمبتدا فلا بد من عايد منها اليه ولم يوجد ههنا عايد وقعت خبرا مع انتفاء العايد قلنا ان الجملة ههنا في تقدير المفرد فلا حاجة الى الضمير وقيل الاعراب منقول عن فعلهم عربت سعدة افعالهم اذا فسدت كثر شربهم اللبن واعربت بها اذا اصلحتها او ازالت فسادها فالاعراب في الكلام يزيل عنه الفساد الذي يلحقه باشتباه الفاعل بالمفعول وقيل منقول من قولهم امراة عروب

الاعراب في اللغة الاظهار والازالة الفساد

فاركضه علاوة حيث شئت او اعنقه او خذ زمام جواده او مخرزه او اعنقه او اعنقه او اعنقه

الوصف اي فاصل في المفصول او ترجع تعليم المتعلم

الفصل مصدر بمعنى الفاعل اي فاصل بين ما ذكره قبله وبعده ويمكن ان يكون بمعنى المفعول اي مفصول ما بعده عما قبله

وضع الظاهر موضع المظهر اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الاعراب وبالثاني المفهوم وان يقال ان المعرفة اذا عيدت فهي عين الاولى فليس على الاطلاق والله اعلم بالصواب

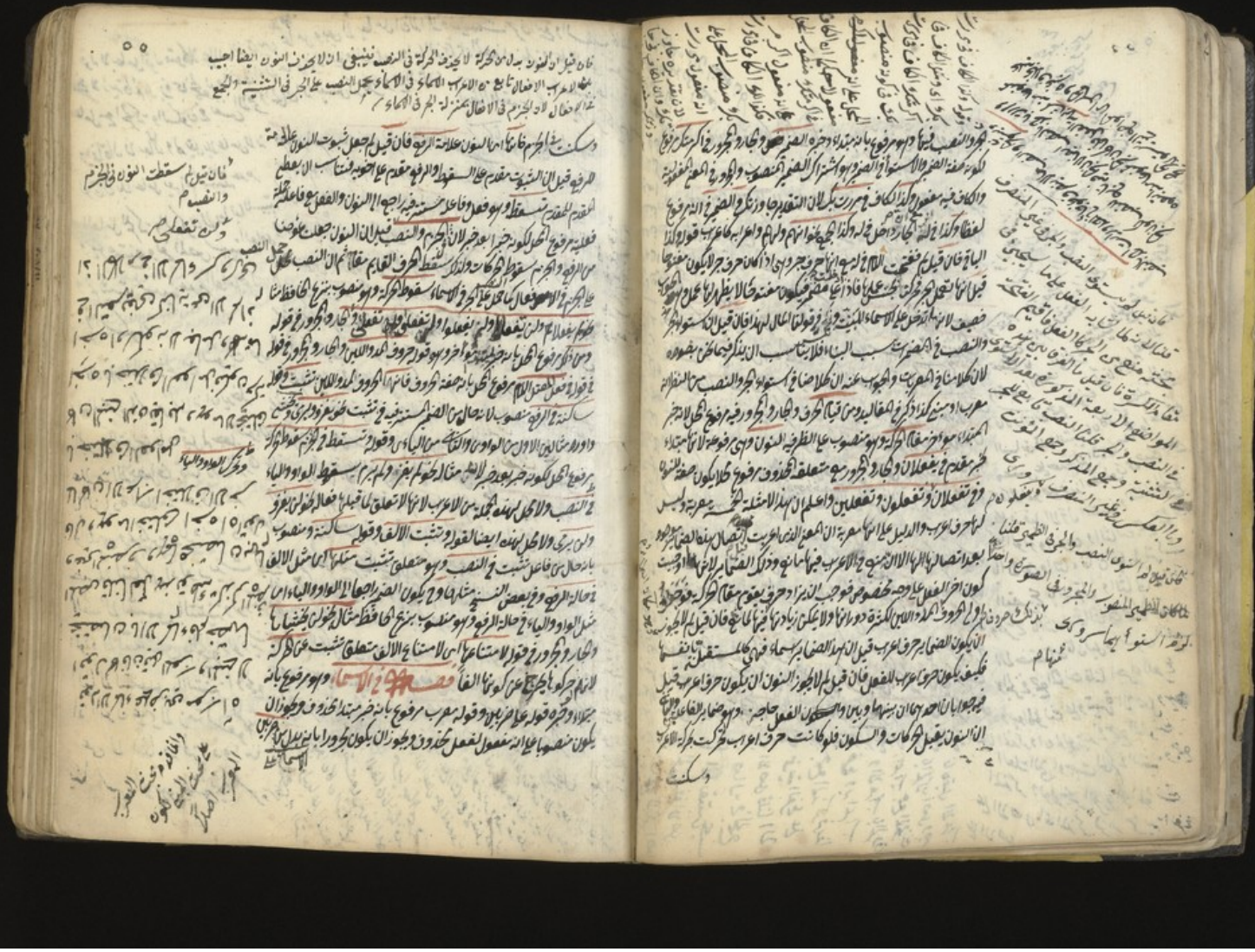

التانيث بدخول التاء والمعدول نحو ثلاث ورباع واعرب هذا الكلام ظاهر
وهما علمان من ثلثة واربعة قائما مجرى منصرفين في حالة التنكير للصفة
والعدل وما الواو فيه عاطفة ساموصول لابد من صلة في آخره وهو ظرف
مستقر الف التانيث وهو مرفوع المحل بانه فاعل الظرف والظرف مع فاعله
صلة للموصول والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه معطوف على المعدول او هو
او خبر مبتدا محذوف تقديره الكلام من لفظه ساحصل في آخره الف التانيث
ممدودة وهي منصوبة بانها خبر لكان المقدر او مقصورة وهي معطوفة عليها
تقديره فان الف التانيث بنمطيه المعروف سواء كانت ممدودة او مقصورة
مثال الممدودة حمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو صبلى وبشرى لان الف
التانيث فيهما قامت مقام السببين اذ الف علم التانيث كالتاء في طلحة
وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام صبع وبشر ثم ضم الالف
بل هي صيغة مجرى بناء التانيث الاخرى وجمعه الاقصى وهو معطوف على ما قبله
الف التانيث مثال كاساور وهي جمع سورة والسورة جمع سوار وكذا
وانا عيم وهي جمع انعام جمع نعم وما الواو فيه ابتدائية ساموصول وكان
وهو فعل ناقص فاعله مستتر فيه راجع الى ما على مثال ما اي على مثال
اساور وانا عيم وبجار ومجرور متعلق وكان مع اسمه صلة للموصول وهو
مرفوع المحل على انه مبتدا وخبره محذوف من مجموع وهو متعلق بكان
ومجرور في قوله مما بعد الف بيان للموصول حرفان وهو مرفوع المحل كان
بانه فاعل بعد او ثلثة احرف وهي معطوفة على حرفان او سطا وهو
مرفوع بانه مبتدا ساكن وهو مرفوع خبر المبتدا او المبتدا وخبره جملة

لانهم

اسمية

اسمية مرفوعة المحل على انها صفة ثلثة مثال الجمع الذي كان على مثال كما ذكر بان
يكون بعد الالف حرفان نحو جدد ومثال الجمع الذي كان على مثال انا عيم بان كان
بعد الالف ثلثة احرف او سطا ساكن نحو مصابيح فانها غير منصرفين
وان يتكرر الجمعية لمشابهتها اياها حينئذ الوزن والا منتاع من الجمع كما مر مرة
اخرى فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا لخصي قلة لانه صار نظيرا في الاحاد

وهو واقع بعد مقصورة وكذا ان كان تاء التحرير فيكون بعد الالف ايضا وهو واقع بعد منصوب
على الظرفية وعامله محذوف وهو حصل والظرف مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة
ثان لقوله فترة مجرور لانه وقع جوابا للان والرفع والجار والمجرور في قوله متعلقان بالمحذوف
منصوبة محلا بانه مفعول فيه غير صريح او يجوز ان يكون حالا من مفعول حوفت وجمع
يكون تقديره حوفتها كائنا في الرفع والجر فقوله ونونت الخ جملة مجزومة المحل بكونه
معطوفا على جزاء الشرط وانثيتا وهذه الجملة مجزومة المحل بالعطف في النصب
كاعرب قوله في الرفع بغير تنوين والجار والمجرور فيجوز الا يكون متعلقا بالمحذوف
ح يكون ظرف لغو ويجوز ان يكون متعلقا بكائنا ح يكون ظرف مستقر منصوب
المحل على الحالية من مفعول اثبت فان قيل لم ذكر التنوين في النصب في الرفع
والجر فلنا لان التنوين في النصب فعلي العكس مستقر فيهما تنوينه في الرفع والجر
فقال قوم الالف بدل من التنوين في النصب فعلى هذا حذفت فنقص المثال فمن امثلته جمع فعال اسما ينصرف
وقال المحققون ان التنوين لما فيه خلافا وعند سيبويه هو عوض من الياء
وعند الزجاج هو عوض عن حركة الياء وذكر ان هذه الياء يستحق حركة بالضم
في الرفع وبالفتح في الجر فحذفت وعوض منها التنوين مثال ما كان ناقصا ينصرف
بعد الالف يا نحو جاءني جوار ومررت بجوار ورايت جواري واعرب جواري

فيه سو حين وليس بتنوين
العرف كان قبل من ياء
تنوين عوض عن حركة الياء

ح واما انباء

ح والانعام

ح كان

هذا الكلام ظاهر فاعلم فان قيل ما معمول اعلم ههنا قلنا مفعول محذوف
تقديره فاعلم بهذه المسئلة اعني مسئلة جواز فان قيل ما محل هذه الجملة الاستئنافية
من الاعراب قلنا لا محل لها من الاعراب لانها لا تتعلق بما قبلها قوله وستة حالة التعريف
معطوف على قوله ثم حالة التنكير وهي الاسم العجمي العلم والعرب كما عرب قوله
وهي افعل مثل يخ ابراهيم وشماعيل فانها غير منصرفين للعلمية والعجمة والاسبت
يحوخام او وزن الفعل مثل اعجم فانها غير منصرفة لان العجمة النكرية غير مؤثرة في منع الصرف واعرب من الكلام
ظاهر فان قيل لم لم يكن العجمة النكرة مانعة من الصرف قلنا ان العجمة التقديرية
تحتاج الى سبب آخر في دخول التنوين وحرف التعريف والاضافة ولا يكون لها تاثير
في منع الصرف فان قيل ان اللجام ان سميت به امراة فكيف يكون منصرفا ام لا قلنا
انما يكون غير منصرفة للتعريف والتانيث وما الواو فيه عاطفة موصول
وصلته قوله في اخره الف والنون مزيدتان والموصول مع صلته مرفوع المحل
على انه خبر مبتدا محذوف تقديره والذي من تلك الستة التي يمنع الصرف حالة التعريف
ما فعل في اخره الف ونون مزيدتان والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها
من الاعراب لانها معطوفة على الجملة السابقة مثال الالف والنون المزيدتين
كعثمان وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف والنون المزيدتين
قاعدة وقد يقع في هذا القسم سببا يجوز ان يكون النون فيه اصلا وان يكون
زائدة واذا احتمل ذلك قالاصل عدمه فلم يمنع من الصرف وان حكم بالزيادة منعت
من الصرف فمن ذلك حسان ان اشتققته من الحسن فهو معرفة لانه فعال
فعلان وان اشتققته من الحس فهو منصرف ونكر بتبيان ان اخذته من الحسن
وان اخذت من الثلب لم تعرفه والثالث من تلك الستة المبالغة في حالة

التعريف

التعريف بما فيه وزن الفعل مثال ذلك احمد ويزيد ويشكر فانها غير منصرفين
للعلمية ووزن الفعل واعلم ان وزن الفعل انما يمنع الاسم من الصرف
عند تحقق سببين اخرين من الاسباب التسعة المتقدمة ذكرها وهذا ان يختص بالفعل ولهذا انصرف وقوده وستر فان قلت ان مثل
ضرب اذا سمي به رجلا هل يكون غير منصرف ام لا قلنا اذا سميت بما فيه
صيغة الفعل فانك تتفرغ فان كان ماضيا على فعل يستحق العدل فهو
غير منصرف لان علة البناء تغيره والاسماء والافعال فان قيل ان ضرب بضم الاول
وكسر الثاني اذا سمي به رجلا هل يكون غير منصرف ام لا قلنا ان مثل هذا لو
سمي به رجلا هل يكون غير منصرف ام لا قلنا انما
يكون غير منصرفين لان بناء فعل قد زال حين سكن اوسطه وكسر اوله
فاعلة فان سميت رجلا بفعل الامر فوقوله سمرة وصل نزعت الهمزة
وقطعت الهمزة وبقيته ساكنة وهي منصرف فتقول هذا اضرب وذهبت
الى ضرب ومررت باضرب وان كان في اخر الفعل تاء التانيث الساكنة وسميت به
وانت تقف قلبت التاء في الوقف هاء تقول هذه ضربه وجعلها تاء متحركا في الوصل نحو
هذه ضربة قد جاءت والرابع من تلك الستة التي يمنع الاسم من الصرف حالة
التعريف العدل مثال ذلك عمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل
عدل اسم عامر وزافر وهذا الجملة في محل الرفع بانه خبر مبتدا محذوف تقديره وهما
عدل اعني عامر وزفر وهذه الجملة في محل الرفع بانه خبر مبتدا محذوف تقديره
وهما عدل اعني عامر وزفر اسمعت فيهن وهي تجري مجرى بانه صفة عامر وزافر
ويجوز ان يكون منصوبة على انها حال منهما والواو في يكون الالف والام فيهما

زن يكون غير منصرف اذا سمي به رجلا
لانه لم يوجد في الاسماء ما هو على الافعل
فان قلت فيجب ان يكون منصرفا اذا سمي به رجلا
لانه يشبه ويجب ان لا يسمى به رجلا

لان اسم الفاعل صفة في المعنى والصفة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت بمعنى
اياه في المعنى والشيء لا يضاف الى نفسه قوله يجوز فيه الصرف وتركه اما ترك
الصرف فعلى العلمية وتانيث الجملة وهو مبتدأ وهو قول والثلاثي وهو مع خبره جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستأنفة مسوقة لتعديد وقوع ونوح
ولوط امتناع جواز تركهم فلم يجز فيهم الا وجه واحد وهو الصرف فلمقارنة سكون الاوسط
احد السببين غالبة وقد قيل ان اسماء الانبياء والملائكة كلها لا ينصرف
الا ستة ننظمها اثنان عمرو قد فاز شمعون نوح هود لوط وشعيب
وصالح ومحمد وما فيه سبب ثالث ما هو وجود لم ينصرف والموصول مع صلته
مرفوع المحل على انه مبتدأ وهو ما البتة وهو منصوبة على انه مفعول
مطلق وفعله محذوف وهو اقطع فانه في الاصل بتة فادخل
الالف واللام عليه وسقط التنوين فصار البتة فان قيل لم يقطع
الهمزة مع ان همزة ما همزة وصل قلنا ان قطع الهمزة فيه مخالف
للقياس ولكنه مستعمل عند الفصحاء وقال بعضهم ان سيبويه حكم
في كتابه بالقطع فيه لازم والزم من ذكر هو قطع همزة كذا ذكر شرح في
التسهيل لكن فان قلت جاز ان يقال بل سكون الاوسط العلمية
فاذا زالت العلمية زال اعتبار التانيث واعتبار العجمة ايضا
لانها تشعر بوجدان بالعلمية قلنا ان سكون الاوسط اذا قابل العلمية
سقط تاثير العلمية في موضع الصرف لا وجود العلمية وكذا
تاثير العجمة والتانيث وجود العلمية لانها شيء بانكذا في شرح الكتاب
وكذا الثلاثي بحركة الاوسط نحو سقر الا مراة قلم ينصرف البتة والظالم

وقال بعضهم سنقاتة ابت بيت
بتة فاذا قصدوا ان يعرفه
وبعد في اوله اللام فزادوا عليه
الالف وحركوا الباء بحركة اللام
ثم ادغموا التاء في التاء وسقط
التنوين كما في البتة وبحثه
جيد في شرح التسهيل للمالكي م

لم يتحقق

الظالم

وان لم يتحقق فيه السبب والثقل في قوله فان حكمه للتعليل لان حكم الرباعي كسعاد
وزينب لسكون حركته الاوسط منزلة الحرف الرابع فان قلت فما السبب في رجلا
نحو سعاد وزينب فهل يكون ثالث منصرفين ام لا قلنا انه انما سمي بنحو
سعاد وزينب رجلا لا يكون مثل منصرفين بل غير منصرف فان قيل اذا كان
مذكرا يكون مؤنث فقد زالت التانيث فكيف منع من الصرف قيل لانه وان زال
في باب الصرف بقاء التانيث المعنوي لان كل ما كانت كذلك اذا سمي بها
رجلا وغايرونا التانيث ههنا الهاء في اللفظ علامة التانيث كطلحة واما الطلب
والتسمية بالمؤنث كسعاد اذا كان يجري مجرى العلامة فان قيل يلزم على
هذا اذا سميت بثلاثي مؤنث ساكن الاوسط كاعت او متحركه ان يكون
غير منصرف قلنا لا يلزم ذلك لان المذكر اخف من المؤنث والثلاثي اخف من الرباعي
وان ترك بسكون الوسط في قوله الا اصل هو الصرف والصرف البتة بخلاف الرباعي لانه
ثقل لفظا بالحرف الرابع على الثلاثي فصار كالذي فيه التانيث فاعرفه وان
سميت مؤنثا مذكرا بحكم تسميته المؤنث وهو مذكر كعمارة سميتها ثم صرفتها
كهند وفيها الصرف وتركه وان سميتها ثم نصرف في المعرفة البتة قد نقل انا سما
اصول النحو وكحو الواو فيه ابتدائية خبره مرفوع بانه مبتدأ محذوف وهو كمور والاضافة
فيه البيانية وهو والو مستقر مذهبان مرفوع بانه فاعل الظرف والظرف
مع فاعله جملة ظرفية مرفوعة المحل على انه خبر المبتدأ والجملة مع خبرها جملة اسمية
لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة الاعراب وهو مرفوع لانه خبر
المبتدأ المحذوف تقديره الاول الاعراب فان قلت هل يجوز ان يكون قوله
بدلا من مذهبان اسم لا قلنا لا يجوز ذكر لان فيه ما يعنفه انا يكون بدلا وسواء

الاعراب

على من حيث الاعراب مع منع الصرف هي منصوب على الظرفية وعامله محذوف وهو
حصل والظرف مع عامله مرفوع محلا على انه صفة مذ سبان وقيل عامله الاعراب
لكونها مقدرة له والجار والمجرور فيها متعلق بمحذوف محلا لانه مفعول ثان
لعز حارثة والجار والمجرور فيها متعلق بمقدر والآخر وهو رفع بانه مبتدأ
البتاء وهو مرفوع على انه خبر المبتدأ على الكسر والجار والمجرور فيه متعلق بمحذوف
مرفوع المحل على انه صفة البناء او خبر المبتدأ محذوف او منصوب المحل بإضمار
منه ع وعليه او على البناء على الكسر الجار والمجرور فيه متعلقة مرفوع
محلا لانه خبر مقدم للمبتدأ الموخر وهو قولهم والضمير فيه يجرور المحل لاضافته
قولهم اليه والجملة الخ لا محل لها من الاعراب اذا وهو ظرف
هو بمعنى الوقت قالت وهو فعل بمعنى نفعل لان اذا يجعل الماضي
مستقبلا احتراما وهو مبني على الكسر في محل رفع لكونه فاعلا لقالت وهو
مع فاعله جملة فعلية مجرورة المحل لاضافة اذا اليها قصد قومنا لا محل لها
جملة من الاعراب لانها وقعت جوابا لشرط مجزوم وهو اذا والعامل
فيه هو فان القول ما قالت عدام ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها
جملة مستانفة واعلم ان هو البين من اوالى اخره منصوبة المحل على
انه مفعول القول وكذا البناء على الكسر فعال التي تختص ببناء مؤنث
مثال ياكاع وياباع وياحبكى تشبيها بفعال التي وقعت موقع
الامر ولذا بنى على الكسر فعال التي كانت بمعنى الفعل لها الامر مثال لها خزال
وتراك فانها بمعنى اترك وكل هو مرفوع بانه مبتدأ ما لا ينصرف
والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليها اذا وهو منصوب المحل على انه

مفعول

مفعول فيه لفعل مؤخر هو جوابها اضيف هو اليه جملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليه
او دخله الالف واللام وهو جملة مجرورة المحل كونها معطوفة على جملة اضيف اخر هو
فعل فاعله مستتر فيه راجع الى كل والمفعول به فاعل جملة فعله مرفوع المحل على انه
خبر كل فان قيل ان الجملة الخ وقعت جوابا بشرط غير جازم لا يكون لها محل من الاعراب
وهنا ان جملة اخر وقعت جوابا لاذا فكيف يقول نحاة العربية انها لا محل لها من الاعراب
قولهم ان الجملة الخ وقعت جوابا لشرط غير جازم لا يكون لها محل اصلا ومعناه
ان الجملة التي تقع جوابا لشرط غير جازم لا يكون معها الشرط لانه غير جازم فلا يكون
لها محل جواب حينئذ واما اذا كان قبلها عامل يقتضي اعرابها ج يكون بحسب اذا لها محل
من الاعراب وهنا كذلك فان قبلها يلزم عامل ان يكون الشيئان وهو المبتدأ والخبر
واذا سلطنا على عامل واحد وهو الخبر قلنا لا يلزم ذلك لان الخبر مقدم عليها واذا رتبة لانه
عامل بتقدير الكلام وكل حالا ينصرف اخر وقعت اضافة او دخول الالف واللام
بالكسر فجار ومجرور متعلق باخر فان قيل لم قال قبيل بالخفض بالكسر ولم يكتف بقوله
اخر قلنا لدفع توهم ان ما لا ينصرف يكون في موضع جر صفة حالا بعد
الكسر واما اذا دخله الالف واللام او اضيف لا يكون في موضع جر صفة حالا بعد
الكسر فان قيل قال الخفض لجر ولم يقل انصرف قلنا انما قال لجر ولم يقل انصرف
اشارة الى الاختلاف لان انصرف مختلف وجره متفق ولهذا قال جر ولم يقل
انصرف ونقول دخول الالف واللام مررت بالاحمر وحمراء وعند الاضافة
مررت بكر حاد وبعشار سنا وله قدم مثال الاضافة على ثمانية دخله الالف
واللام لكان احمر بفتح الهاء والنشر مرتبا فالجملة وهو ان جميع ما سواه
العالم والاجياء او البلدان ان قصدت به بقبيلة او حاد او ارض

اتباع ل
ابقعة

قصد حوشنة

لم ينصرف وان قصدت به مذكر كحاب وبلد انصرف وعامل من جاءت شروح
شرح في الحسبان فعال الحسبان صرفان احدهما لازم والثاني عارض والاول قبيل شروح
من غير عدد فاعلة تقتضي علة البناء وعلة سبب يجب ان يكون البناء
اما علل البناء فهي الاسماء فهي واحدة بشبه بهم بالحروف ووجوه الشبه تتعدد
فتارة بشبه في التضمن كشبه الذي بالحرف في انه لابد له من صلة وتارة
بشبه يتضمن معناه كاين وكيف فانهما متضمنان بمعنى حرف الاستفهام وتارة
بشبه حرية وجوده موقع المبني كما في المفرد المعرفة وتارة بوقوعه
وقوع الحرف الكفف وانزل فالاول وهو مرفوع بانه مبتدأ وما وهو موصول
تضمن وهو فعل فاعله المستتر فيه راجع اليها وهو مع فاعله صلة الموصول
والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ ويجوز ان يكون موصوفا
وهي بكون جملة يتضح مرفوعة المحل بكونه صفة لما واما على تقدير كونها صلة
فلا يكون لها محل من الاعراب وهو منصوب تقديرا لانه مفعول تضمن كان فاعلة
وهي الذال اذا وجدت بسما مبنيا على الحركة فعليك ان تسأل فيه عن ثلاثة
اشياء علة البناء اذ كان الاصل في الاسماء الاعراب فالمعدول عنه لابد من علة
التحريك اذا كان الاصل في البناء السكون وعلة تخصيص الحركة بالفتح او غيره
وان كان مبنيا على السكون سألت عن علة البناء فقط بين ذلك اين
فان قلت بنيت قلنا لانها تضمنت معنى همزة الاستفهام فان قيل لم بنيت
على الشرط قلنا لانها تضمنت معنى ان الشرطية فان قيل لم بنيت على الحركة
قلنا اذ لم تبنى على السكون لالتقت ساكنان وهو النون والباء
ساكنا وذلك ممنوع فان قيل لم بنيت على الفتح قلنا لثقل الضم والكسر مع
الياء

الياء والفتحة معها خفيفة ومتى فانه تضمن حرف الاستفهام او حرف الشرط ايضا
الا انك اذا قلت متى القتال كانك قلت اليوم او بعد يوم اسم غير ظرف
فاذا قلت متى يخرج اخرج فمعناه ان يخرج اليوم اخرج اليوم وان يخرج غدا اخرج غدا
او غير ذلك وكيف فانه متضمنة بمعنى الاستفهام وذكرنا ان بعضه قولك كيف زيد
اصحيح ام سقيم فان قيل لاندخل علامات الاسم على كيف فيكون اسما قلنا لا نسلم
عدم دخول علامات الاسم عليه كما حكى من قولهم على كيف تبيع الاحمرين فانظر
الى كيف كيف تصنع ودخل على الواو على كيف وقيل يمكن الاجابة عنه بوجه
اخر وهو انا نجيب عنها بالاسم واذا قلت كيف زيد فالجواب الصحيح ان يقال
او نحو ذلك من انواع الاجوبة عنه الا بعثة ويدل عليه انها اسما فاده تارة هو الاسم
وانه كان حرفا لما افاد ذلك مع الاسم لان الحرف مع الاسم لا يفيد وغير المفيد لا فان
قيل لم لا يجوز ان يكون فعلا كليس وهو على وزن الفعل قلنا لا يجوز ذلك لان الفعل
يلزمه الفاعل كقولك كيف صنعت والفعل لا يلي الفعل لئلا فان قيل فما حكمه
في موضع الاسم موضع الحرف قيل الاصل بالعموم في السؤال وذكرنا ان ايا سؤال
عن عموم الامكنة يجب يلزم السؤال ان يجب بالمطلوب ومتى ما بعضه والاصل
متى الهمزة الا بدل انك سؤال قلت ازيدا ارتقال لا فتقول ايوم احمد فتقول
لا وعلى اكثر من تكرير لمسئلة ومتى يلزمه احاديث كما ان تخلاف قولك ايزيد قائم
سؤال واحد يوجب الجواب بكلان زيد وهكذا كيف لانها سؤال عن عموم
الاحوال وما شبهه والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه مفعول
على الموصول المقدر تقديره او الذي لازم ما شبهه ويجوز ان يكون
ما هنا موصوفا ايضا فالراجع والعائد ذكر شبه الموصول لا شيء اقتضا

ويوصل لتعاج كذلك الموصولات مفتقرة الى عزم وهو الصلة م

وهي الجملة فان قيل تعريف الذي والتي وفروعها ليس بالالف واللام او بالصلة
فان كان بالالف واللام فما الحاجة الى الصلة وان كان بالصلة فما حاجة الى
الالف واللام قلنا ان تعريف الذي والتي بالصلة لان التعريف يحصل بذكر
الصفات والصلة كالصفة والدليل على ذلك ان تعريف ما وما بالصلة ليس
فيهما الف ولام كذلك الذي والتي واذا زيدت الالف واللام حسبا للفظ فان
قيل ان التركيب ان يكون الذات لكونها تأنيث الذي قلنا الاسم ان الذي تأنيث
الذي على القياس بل هي صيغة وضعت على التأنيث فان قيل ان لام
التعريف يكتب مع ما ادغم فيه حرفان سواء كان المدغم فيه لاما او غيرها قلنا
والاصل كون اللام من الكلمة وانما ادغم من كلمة اخرى وهي الذي والتي
يكتب بلام واحدة مع انها كذلك قلنا ان اللام فيها لا ينفصل فصار كالحرف
فان قيل لم كتب في الذين والتثنية بلامين فقلنا فرقا بينه وبين
الجمع حمله الذي فان قيل يشكل قلنا ان الجمع اولى بالتخفيف لثقله فان قيل
لم حذفوا الالفين ههنا فحذوف هو اول الاسم لا حرف التعريف لان حرف التعريف
جيء به لمعنى فلا يحذف الا لعلة قلنا لكثرة الاستعمال كما قيل في شرح الشافية وهي العارض
لخصوصه بالاستقراء في خمسة اشياء احدها المضاف اليه يا متكلم نحو غلامي
فانه مبني بناء عارضا اذا الغلام قبل اضافته الى ياء المتكلم كان
معربا وعند اضافته اليها صار مبنيا لتنزل منزلة وسط الكلمة من المبني العارض
المضاف المعرفة نحو يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف المخاطب
من حيث الافراد والتعريف فان قيل لم بني المنادى على ما هو قلنا فليطرد
فرع حركة البناء هي عارضة اذ الاصل في البناء السكون فان قيل لم بني على الضم

قلنا

قلنا ليكون حركة البناء مخالفة لحركة الاعراب وهي الفتحة والكسرة نحو يا عبد الله
ويا زيد والثالث من المبني العارض الشكل المقصور نحو الا في نحو الحب والغابين
ذكر لبعضهم حرفا جر اذ قولهما الا رجل اذا رأيته ينبغي على سؤال سائل فقال اين
مني رجل فيقال الذا حذف منه ياء من التكرار اعتمادا على العلم فان قيل علم مبني على ما هو كذا
قلنا وجوابه قوله فان قيل لم بني على الفتح قلنا فرقا بينه وبين عمل لان عملها النصب
كونا مخصوصا كالمعاني كمونا في الفتح بمنزلة الزنج الاعجاب وهم يكون شيء على صفة كما يكون
على نظام فلما للتشابه والنصب من جملة الفتح والجر من جملة الكسر
والرفع من المبني العارض المركب مثاله محوحة عشر فان قيل لم بني جزءا الاول منه
قلنا الغاية بنيت لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة فان قيل لم بني الجزء الثاني لكونه
منضما للواو لان اصل قولك خمسة عشر خمسة وعشرة فحذف عن اثباته للتخفيف
فان قيل لم بني الجزء الآخر معا على الفتح قلنا الغاية بنيت الاول على الفتح لان الجزء الثاني منه
مشابهة بناء التأنيث من حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء التأنيث يكون
مفتوحا حاملا لذكر يكون المشابهة به واما الجزء الثاني فلمشابهة وضعي لتضمن المبني
العارض وما حذف منه لمضاف اليه فان قيل لم بني على حركة قلنا لما عرض
سببا للحركة من حيث الالتقاء الساكنين فان قيل لم بني على حركة قلنا لما عرض
فان قيل فلم بني على الضم قلنا فرقا بينه وبين المحذوف منه ياقوى حركات وهو
الضم قوله وهو مرفوع بانه مخلا بانه مبتدأ وخبره قوله وبعد وفوق ونحت لا
محل لهما من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها وكذا وهو معطوف عليه وهو
جزء مقدم للمبتدأ الذي هو قوله باقي جهات الستة وهي امامه ويسار ويمين
تقول عند عدم حذوف المضاف اليه جئتك من قبل بدل بالجر وهو منه مجانبة منصوبة

ثم يكون اصل الجواب لامن جبل
في الدار ص

ثم قبل م

ثم عرض م

ثم بناء العارض م

المحل على انه مقول القول وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب
لانها مستأنفة نتم تركيد وهو فعل وفاعله مستتر فيه وهو انت ومفعوله
قوله الاضافة والا محل لهذه الجملة من الاعراب لا محل لها معطوفة على جملة
تقول ومتعلق بها اى تذكر الاضافة واعرابه كاعراب تذكر فتقول اذا حذفت منه
المضاف اليه وحذفت منا قبل الضم وهو فعل مجرد واو الفاعل مبنى على الفتح
قوله هنا اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات الستة غايات وهو مجرور
بانا اكسرة ونصب جمع المؤنث بالالف والتاء ومجرور على الجر كما مر مفصلا
والا محل لهذه الجملة من الاعراب والتسمية بالغايات على معنى ان غاية المضاف
اى تمام المضاف اليه قوله فلا منصوب محلا لانه مفعول فيه لفعل
مو محذوف وهو جواب قوله اما ينقطع الى قوله المضاف اليه وهذه الجملة الفعلية
مجرورة لاضافة لما اليها عند بعض اى عند قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات
الستة وهو قيل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات الستة صدر واو واجب منصوبة
لانها جواب لما ينتج الكلام عندنا اى عند تذكر الحدود وهو جملة منصوبة محل لكونها
صفة لظروف ومتعلق من المتبع اللازم والعارض من الاسماء شرع في بيان اللازم
والعارض بين الافعال فعلل لمبنية للازم كالافعال التابعة من الافعال الماضية
والامر بغير اللام واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم بالاجماع ومبنى
العارض من الافعال المضارع اذا وهو ظرف العارض ضلانه اذا لم يكن لها جواب فيما بعد
فيما قبلها اتصل به امر بالمضارع مخبر جماعة النساء غايبة كانت او حاضرة
قوله هذه جملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها او اذا اتصل نون التاكيد
مخففة كانت او مشددة قوله يفعلن بالياء والنون امثال المضارع الذى اتصل

قوله فلا يكون
مخبر جماعة النساء غايبة كانت او حاضرة وقوله افعلن بالنون المشددة والمخففة
مثال الذى اتصل به نون التاكيد مطلقا او اذا كان مبنيا وذلك عند اتصالها
عارضا لانه معرب بدونها بسبب اتيانه بها قبل فان قبل لم يبن عند اتصال
نون جماعة النساء قلنا لانه يوجب سكونا ساقطا بالتقاء الساكنين
اتصل به مقدر الاعراب لا يقع في وسط الكلام فان قيل لم لا يجوز ان يكون
الاعراب مقدرا ويجب عنه ان الاعراب التقديرى انما يكون في المعربات
والاصل في الافعال البناء اقول قبل لم يبن المضارع عند اتصال نون التاكيد
مطلقا قلنا لان شبهه يجب بعلبك في التركيب فان قيل لم بنى على الفتح قلنا له
للخفة كما بنى على الفتح
واما الحروف فهى مرفوعة لانها مبتداء الفاء في قوله
فلا يكون جوابا اما بناء على انها هو مرفوع بانه اسمه وخبره قوله الا زما الضمير
لانه ضمير شان لا لفظ لها اى لا مخزونة من الاعراب وهذه الجملة مرفوعة محل على انها
خبر ان وهى مع اسمه وخبره مجرور المحل بالام والجار والمجرور متعلق بفعل لا يكون منصوب
محلا بانه مفعوله غير صريح له واعلم ان هذه الكلمات اعنى الكلمة كما مر في قوله وبنى
غايات منها اى من الكلمات والجار والمجرور فيها مجرور مرفوع على انه خبر مقدم للمبتدا
الموخر وهو الموصول وهو مع صلته في قوله ما يعمل مبتدا والجملة الاسمية خبره وهو
مرفوع بانه خبر ان وهى مع اسمه وخبره بسد مسد مفعولى اعلم ويعمل فيه وهو صفة
الموصول دون الاول مثال لكيفية الاسماء التمكنة خبر اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واضافة اسم التام فانها يعمل ويعمل فيها والفعل
المضارع مجرور المحل لانه معطوف عليه على قوله كعامة الاسماء وهو
اى من اشكال الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه والكلام فيها كالكلام الذى مر في

من جهة العلوية والجهولية والاعرب مثال بهذا القسم كالحروف العاملة
في الاسماء والافعال مثال مجرور فكمن وعن وقوله والفعل المضارع يجزم الفعل
ايضا لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة والامر يغير اللام يجزم الامر
ايضا والاسماء المتضمنة بمعنى ان يجزم الاسماء قوله بغير بمعنى الا اما استثناء
المتضمنة بمعنى ان من الاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيما الا اياما فانه
يعمل ويعمل فيه كقولك ايا ما تفعل افعل فاسماء الشرط فان اياما جازمة لزيدوا
وزيدوا صلة اياما فان قيل يلزم الدور قلنا لا يلزم ذلك من ثلثة اوجه احدها
ان اياما لا يعمل الجزم لانها اسم وانما يعمل الاسم فيه من الحروف وكان عاملا بطريق
النيابة وعمله فيه بطريق الاصالة والثاني ان العامل هنا مختلف فاحدهما يعمل
النصب والاخر يعمل الجزم والثالث ان الجزم يجزم الحركة والعدم في غاية
الضعف بخلاف غيره وقد قيل ان قوله غير اما استثناء من قوله والاسماء المتضمنة
بمعنى ان بمعنى ان اسماء المتضمنة بمعنى لن يجزم المضارع وقد يكون لتضمنه
الا اياما فانه يجزمان وان تضمن بمعنى ان الاصل في الاسماء الاعراب واما لما يعمل عمل غيره
وتقبضها وهو جزم وكل هذه القول ضعف لانه غير مناسب للمقام ومنها
ما لا يعمل ولا يعمل فيه وهذه الجملة مرفوعة المحل انه خبر ان بالعطفية مثال
هذا القسم كغير العامل من الحروف والمضمرات وهي ما قوله العامل مرفوع بانه
مبتداء عندهم وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه العامل ما وهو موصول
والاحسن ان يكون موصوفا لانه لا يستعمل العوامل المضمون او جب
وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو مع صلته مرفوع المحل على انه
خبر المبتداء وهو مع خبره جملة سمعية لا محل لها من الاعراب لانها استانفة

ومبتداء

ومبتداء او مفعول اوجب قوله كون اخر الكلمة واو او الجار والمجرور فرع على
وجه مخصوص متعلق بقوله كونه من الاعراب والجار والمجرور مع متعلقه
محذوف ومجرور محل على صفة لوجه مخصوص والعامل هربان لا محل لهذه
الجملة من الاعراب الاول لفظي والثاني معنوي فالمفظي من العامل اللفظي
هربان الاول فعلية والثاني سماعي وقوله فالعباسي مرفوع مبتداء وخبره
هو مرفوع على انه مبتداء ثان ما صح ان يقال فيه والموصول مع صلته مرفوع المحل
على انه خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره جملة اسمية مرفوع المحل بانه خبر المبتداء الاول
المحل وهو مرفوع بانه مبتداء ما وهو موصول كان اسما وهو مع صلته وخبره مرفوع المحل
على انه خبر المبتداء كقولنا غلام زيد ما وهو ظرف والعامل جواب الشرط الاول
والثاني وهذه الجملة محذوفة المحل لاضافتها اليها وعرفت علته في غير هذا الكتاب
وهذه الجملة مجرورة المحل بالعطفية وقوله مسن عليه دار عمرو هو ثوب يلبس جوابا
لما قال عاصم هو ثوبان يقال فيه هذا بعل كذا وبسكران من سنى وزنة وهو اسم لهذا الكلام
ظاهر مثاله كقولنا ان الله مجرور لفظ الجزم ولم تنصب واما المعنوي فمذكوره
في موضعه جوابه مقدم كقوله ان شاء الله تعالى مقدر به ان شاء الله تعالى فاذكر
المعنوي في موضعه والراجح بالصلوب الباب الرابع في العوامل اللفظية
العباسية قدمنا العباسية لاحاديثها والاصل لهذه الجملة من الاعراب لانها استانفة
دلان الفعل منها من العباسية وهو الاصل في العمل وهذه الجملة منصوبة المحل
بانه حال من الفعل والواو مع اسمه وخبره مجرور المحل بالام والجار والمجرور متعلق بقوله
منصوب محلا على انه مفعول لغير صرح به وجملة ما من جملة العباسية
سبعة والاصل لهذه الجملة من الاعراب ايضا الاول الفعل عند الاطلاق

ما هو

الباب الرابع في العوامل اللفظية

ان متصفا بكان والا زما والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع
الصفة المشبهة والخامس المصدر والسادس الاسم المضاف والسابع
الاسم التام اما الفعل وهو مرفوع بانه مبتدأ وفائدته جعل الرفع والنصب
في الاسماء ان يجيء جملة وخبره مرفوع محلا بانه خبر للمبتدأ واما الرفع فعام اذ لا
محل لجملة من الاعراب ايضا لانها لا تتعلق بما قبلها لان كل فعل يرفع
اسما واحدا ان يجيء جملة وخبره مجرور المحل بالام وجار ومجرور متعلق بعام
منصوب محلا انه مفعول به غير صريح لاداة وهو ظرف والعامل فيه يرفع اسند اليه
اما اذا ذكر الاسم الواحد حال كون ذلك مقيسا عليه اي جاء ذلك الاسم الواحد وهو في
جملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها مثاله حقوق فعل زيد وهو في محل النصب مفعول به
لاضافة حقوق اليها فان قيل لم قال المخصص اسند ولم يقل اخبر قلنا ليشتمل الاسناد الناقص
قوله مقيسا عليه احتراز عن المبتدأ الخبر زيد ضرب فان ضرب قد اسند اليه زيد وهو
ليس بفاعل بل هو مبتدأ فان لم يلفظ الفاعل مظهرا وهو منصوب بانه خبر لكان
مضمر وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو مضمر فان قيل لم دخل الفاء
فيها قلنا لانها جواب ان اذا كان جواب جملة اسمية يدخل الفاء واما بارز
وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره واما الفاعل بارز كالتاء الكائنة بمعنى
المثل مرفوع المحل بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره مثل التاء في فعلت وهو
مجرور المحل بمعنى في الجار والمجرور متعلق بالمحذوف وهو موضع متعلق بمحذوف صفة
التاء تقديره كالتاء الكائنة في فعلت ويجوز ان يكون مرفوع المحل بانه خبر مبتدأ المحذوف
تقديره وهي كائنة في فعلت ويجوز ان يكون حالا من التاء تقديره كائنا في فعلت
او مستكنا وهو معطوف على بارز كالمنون في افعل واعرب هذا الكلام ظاهر

قال صل

فان قيل ان العامل في الفاعل اسناد الفعل اليه واسناد الفعل الا الاسم يقتضي فيلزم ان يكون
عامل الفاعل معنويا لا لفظيا وان العامل في الفاعل لفظي لا معنوي قلنا الاسم ان
العامل في الفاعل الاسناد بل يرفع الفاعل بالفعل المسند اليه وهو لفظي لا معنوي فان قيل
لم اخبر الرفع للفاعل دون النصب قلنا فيه ثلثة اوجه احدها ان الفاعل اول لان الاسم المنسوب
اليه الفعل والمنسوب اليه اصل للمنسوب والضم اول بالنسبة من الواو والواو اثنتين
وجعل الاول للاول بسبب واتبع ان الفاعل اقوى الاسماء اذ كان العامل
غير لفظا وهو معتمد الجملة والمبتدأ وخبره محمولا ان عليه والضم اقوى فحركات فعل
الاقوى للاقوى والثالث ان الفاعل اقل من المفعول او كل فعل فله فاعل واحد
والفاعيل كثيرة والضم اثقل من الفتح فلما اخترنا الفتح على الاخرة والا الفرق جعلوه الاثقل للاقل
والاخف للاكثر تعديلا فان قيل لم لا يجوز ان يكون للفعل فاعلان كما يكون للفعل الواحد
مفاعيل قلنا ان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فلا يسند الفعل
الى فاعل اخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه ليس على وجه الاسناد بل على وجه التعلق
وهو يختلف وربما يجيء الرتبة مفاعيل الا ترى ان الفاعل واحد كما ان المضاف بمعنى الرفع
واحد فان قيل ما تقول في قولك ابرغيث وفيه فاعلان للفعل الواحد احدهما بارز
بالمضمر والاخر المظهر قلنا ان فيه ثلثة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على الجمع وليست
بفاعل والثاني انهم جعلوها اسما مضمرا وابدلوا البرغيث مبتدأ موخرا وهو
وهو والكلام اخبر مقدما فان قيل ما بال فعلوا بمعنى قاموا والسر في الجمع الذي في قلنا ان
فيه نخبة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على الجمع والذي يظهر فاعله والثاني ان الواو بدل
من الواو والرابع لك ان الكلام تام عند قولك الجمعون والذين ظهر امتداد واو هذا
في تقدير يقولون وهل هذا وخبر محذوف والرابع ان يكون الذين في موضع نصب المجاز

فربما وافقته ازهم جعلوه
البرغيث

الاول من باب حسب فان اسناد حسب الى المفعول الثاني غير جائز لان مفعول الثاني
في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يكون خبرا عنه فان قيل هل يجوز ان
يقال المفعول مقام الفاعل اسم الفاعل ايضا قلنا لا يجوز لذات العلة والعلة ان
في الصفة كما في هذا المثال سائل سأل عن العلة فلما قيم مقام الفاعل ارتفع هذا المعنى
لان علة الضرب انما يكون بعد قيام ذلك الضرب والفعل لا يتم الا بفاعل او بما هو قائم مقامه
فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول له مقام الفاعل لا قلنا لا يجوز كذلك لانه
ان حذف الواو منه ويقام الفاعل مخرج عن كونه مفعولا له لانه هو المذكور
بعد الواو لعدم المصاحبة وهو الفاعل المحذوف فان الواو لكونه في الاصل
للعطف يستدعي معطوفا عليه فان قيل يجوز ان يقام المفعول فيه مقام
الفاعل ايضا قلنا لا يجوز ان كانت الظرفية لازمة لانه لو اقيم مقام الفاعل لزم
ان يكون منصوبا وهو مرفوعا فان قيل هل يجوز ان يقال الفعل المطلق الذي لتاكيد
وهو المصدر الذي خرج مرسلا ان الفعل ايضا خرج عرب عرب قلنا لا يجوز كذلك
لعدم الفائدة لان الفعل عليه وقد يقل عن كثيره جوازه كذا في شرح اللب فان قيل
ان الضرب لم يحذف الفاعل وتقيم المفعول مقام الفاعل قلنا الاغلب في احد الامرين ان يكون
خبرا لا يعرف الفاعل فتتركه كما هو والثاني ان يكون الفاعل عظيما مخافة عن الذكر والثناء
ان يلوث جهته بذكره عن ذكره والرابع ان يجيء ضرب مسجوعا عن ذكره وخلوه عنه
والخامس ان يكون الغرض ذكر المفعول دون الفاعل والسادس ان يكون الكلام
قد عرف فان قيل كم ضم اوله وكسر ثانيه وثالثه فيه وجهان احدهما انهم اردوا
ان يجعلوا هذه المثال خالصا للمفعول به ولم يجز كونه يتبين الحركتين كان لها نظير
في الاسماء والافعال والثاني انهم جعلوا الضمة في اوله بدلا من رفع الفاعل كحذوف

اعلم وفقك الله ان يكون نوعه مخبرا عنه صفة للاسم في قولنا الضرب الاسم فاعل قبل لا يجوز
تقديم الفاعل على الفعل قلنا ان الفاعل خبر عن الفعل فلو جيء الفعل فيجب ان يتقدم ما هو في
حكم خبره من الفعل على الفعل فان قيل ان زيدا في قولك ما ضرب زيد كيف يكون فاعلا ولم يتقدم
الفعل بل هو مفعول الان اجيب عنه قوله صح ولذلك في قولك ما قام زيد وهل يقوم زيد الا
منه الفعل قلنا ان الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي اسند الفعل قبله اليه سواء وجد منه
الفعل او لم يوجد وح لا اشكال ثم ان المفعول عام مرفوعا بين الاصل لهذه الجملة من الاعراب الا انها
معطوفة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب متعدد ويجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
والنصب على اضمار ناصب على البدلية وهو اولى المتعدد بما نصب المفعول به
بغير واسطة ولازم وهو معطوف على متعدد ويجوز فيه ايضا ما يجوز فيه وهو اولى المفعول
اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز عنه بغير كذا يبت وفهمت وذهبت وهو اعراب
هذا التركيب ظاهر والمتعدد على ثلثة اضرب لا محل لهذه الجملة من الاعراب متعد
الى مفعول واحد نصرت زيدا ومتعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول كاعطيت
زيدا درهما وهو على الاول حسب زيدا فاعلا ومتعد الى ثلثة مفعول كاعلمت
زيدا عمرا فاضلا وهذا الكلام مستغن عن الشرح وقد يقام المفعول مقام الفاعل
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذا وهو ظرف والعامل فيه يقام نيابة الفاعل
المفعول وهذه الجملة مجرورة محل الاضافة اذ اليها الفعل ترفع وهو ذكر المفعول الذي
اقيم مقام الفاعل على اسناده اي يكون اسناد الفعل اليه اي فوك المفعول مثال الفعول
ضرب زيد واعطي زيد درهما واعرب هذا الكلام ظاهر ويجوز اسناده اي اسناد الفعل
المفعول الثاني نحو اعطي درهم زيدا الا في باب حسب وهذا استثناء
من قوله ويجوز اسناد الى المفعول الثاني اي يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني
الا في باب

وهذا الوجه ضعيف لان المفعول قد رفع ابدا من الفاعل ومنصوب الفعل على ما
والاصل ان يلي الجملة من الاعراب لانها مستغنية الاواخر وغاصرة الثانية عام فالاصل ان يليها
المفعول به من الخاص فقال لانه اي اخره واعرب قوله كما ذكرنا حتى ذكرنا ما يليها
التمييز اعلم ان التمييز بمصدر من قولك ميزت اذا خلصت شيئا من شيء وفرزته وشئت بعضه من بعض
ويقال ميزه وبيزه وهذا معنى قولهم التمييز يخلص الاجناس بعضها من بعض
وقولهم ذو الابهام تمييز مجاز وهو من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل وهو جائز
كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم واعلم ان التمييز في الاصل تمييز جنس واحد
الباقين فصار تمييزا واغا كان التمييز من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه
اما التمييز اغا يكون ابهاما يكون الا للمبهم اذ لا يجيء الا ما وجد فيه الابهام مثال طاب
زيد نفسا ونصب الفرس عرقا وفجار وفجرت فؤاده وقرة التمييز بل مرفوع على انه
خبر المبتدا المحذوف تقديره ونفله كائن في التمييز وهو ما اشتغل الفعل عنه كما يشتغل
فان قيل لم كان التمييز اسما وجوابه عنه ان ما من مقدرة بمعنى واغا كان كذلك لان
التمييز جواب لمن قال من ان شيء هذا الشيء فيقال له في جوابه من كذا ثم حذف من الاول
لا بد فضل الاعلام اسما فان قيل لم يستدل على التمييز بكان دون غيره من الحروف وجوابه
عنه ان لفظ الجنس اسم جنس واسم وضع للبيان لجنس من الحدود من اذ كانت
لتبيين ذوات الاصول والجنس هو الذي ينبعث ولهذا قدر من دون غيره فافهم قيل
لم كان التمييز مجرورا وجوابه عنه ان الغرض بتبيين الجنس وذكر المجمل بالنكرة فلا
جامع الا باوفق التعريف فان قيل لم كانت التمييز مفردا بعد الاعداد وجوابه

وجوابه عن الواحد اصدر من جمع وقد حصل التبيين بغان قيل لم كان التمييز نكرة
بعد الكلام التام وجوابه عنه ان الغرض منه ازالة اللبس والابهام الذي في الكلام الذي تم
والثالث المنصوبات الخاص ظرف المنصوب لانه اغا يكون في افعال عدد وقع عليها
وهي الافعال الناقصة فان قيل كيف جعل الخبر المنصوب من جملة المفعول اللفظية
الغيابية والجواب ان سماعي وجوابه عنه ان جعل الخبر المنصوب من جملة المفعول
الناصب مطلق الا من مفعول المفعول الغيابية حتى يرد ما ذكرتم والقائم خبر المصدر
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه مجاز واعراب هذا الكلام ظاهر اما الاول من
المصدر فكل مصدر كان او الازما ينصب مصدره وقوله سواء مرفوع بانه
خبر مبتدا محذوف كان اي ذكر المصدر مبهما او محددا او معرفة او نكرة واعلم ان
المبهم ما لا يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل
مثال المبهم ضربت ضربة وضربا ومثال المحدود ضربتين ضربة ومثال المعرفة ضربة زيد
الضرب الذي تعلم واغا لم يذكر المصدر النكرة اكتفاء بمثال المبهم وما كان منصوبا
المصدر او الموصول مع صلته مرفوع خلافا على انه مبتدا وخبره محذوف وهو الظرف
تقديره ولذ ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا اي كما ينصب الفعل مصدره
وهو منصوب على انه مفعول مطلق وفعل محذوف تقديره ايضا اي حكم الله
حملا على ما سبق من قوله ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا وهو ليس بمصدر لكن
اقيم مقام المصدر لان ما كان الله الضرب سببا بمصدره والمفعول فيه وهو ما ارتفع
بانه مبتدا وقوله وهو مبتدا وثان وخبره قوله ظرفا الزمان والمكان وهو مع
خبره جملة مرفوع المحل على انه مبتدا ثان الاول فان قيل كيف جعل المبتدا معرفا
وخبره مضيفا في قوله وهو ظرفا الزمان والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق

واعلم ان الحال مؤنثة والفاء منقلبة عن واو لكونها من قولهم احوال وفي تصغيرها حويلة
وارشتق فعلها وهو الفعل منها ان يكون منقلبا ايضا لان الاصل في فعل ان يكون منقلبا وهي من الحال
بيان هيئة الفاعل او المفعول الهيئة الحال التي انت عليها من ركوب وغيره وعلم في قال
وغيرها كقولك هذا جوابه كيف كان المفعول له جوابه والاعراب هذا الكلام ظاهر مثال الحال
الحال هيئة الفاعل نحو جاء زيد راكبا او مثال الحال الهيئة المفعول نحو رايت
زيدا جالسا وحقها ان تجيء نكرة كما ان حقها ان تجيء صاحبها معرفة
واعراب هذا الكلام ظاهر فان اريد بالحال معنى النكرة فهي نكرة لفظا ومعنى
نحو جاء زيد راكبا فان كان الحال اسما جوابه فواو اغاو فصل الفاء فيه لانه اذا كان الخبر اسما مرتجلا بالفاء مثاله
نحو جاء الذي يكرمني فله درهم اغالزم تقديم الحال لانه لا يتقدم عليها النكرة صفة لما قبلها وعليه
وجاز ورود الخبر فيه جملة فعلية نحو زيد قام ابوه خبر مقدم للمبتدا الذي هو
قوله لغرة طرف ستة مرفوع وهو حال وهو جار فاعل الظرف وهو مطلق قبيح وزيد
المضاف اليه ستة مثله غير ان الحال وتقديم عليه اغا هو على مذهب الكوفيين والاخفش
الاعلى مذهب سيبويه فان الحال عنده حال عن المستكن في الظرف وحق لا يكون
من هذا التقييد عفا الله عن الكل ستة بالرفع واعراب هذا الكلام ظاهر فاعلم وعلم
ان الاسم لا يكون حالا الا باحتماع ستة اشياء احدها ان يكون نكرة لانها خبر في الاصل
والاصل في الخبر ان يكون نكرة والثاني ان يكون مشتقا او في معنى المشتق لانه خبر وحق

والاصل في الخبر ان يكون مفردا غير مضاف واذا نصبت دل على ذكر قائمة ومن المفعول معه
قولهم ما صنعت وابا كما ان مع ابيك وقولهم انكر وخبر فانا زائدة ان انكر مع خبر او قالوا ما زلت
وزيدا فنصبوا مع الواو وليس في اللفظ فعل الا انه مقدر تقديره ما صنعت وزيدا ومنه
قولهم كيف انت والحرث ان كيف يكون مع الحرث والقياس ان المنصوب بالفاء الحال

وحق الحال ان يكون من المشتقات فان قيل ان الآية في قوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا
حال مع انها ليست من المشتقات قلنا انها في معنى العلامة والثالث ان يصلح
جوابا للكيف لان كيف سأل عن الحال والرابع ان تأتي الحال بعد كلام تام لا انها
تشبه الظرف والمفعول والتمييز والخامس ان يحسن تقديرها بقيد حال كقد الان ويدل
على الظرف والحال تشبيه والسادس ان يكون صاحبها معرفة او قريبا منها فالمعرفة
والعامل في الحال فعل فاذا كان العامل فعلا جاز تقديم الحال وتوسطها وتأخيرها
نحو اقبل زيد راكبا ومررت براكبا اقبل زيد راكبا فان كان العامل معنى فعل
جاز تأخيرها وتوسطها ولم يجز هو تقديمها على عاملها المضمن نحو فعلك اليوم زيد قائما
وهذا قائما زيدا وقائما اذا زيد كان ذا جائز وبعضهم قائما سمع التنبيه ومعنى الاشارة
والجمهور قائما هذا زيد لان اللفظ غير محتمل والمبرد ضعيف فان قيل اذا كان عامل الحال
ظرفا نحو زيد في الدار قائما اجاز الجمهور تقديم الحال عليه ام لا قلنا لا يجوز تقديمها عليه
عند الفراء البصريين لضعف عامله لانه في الحقيقة نائب عن العامل المحذوف
قال ابو الحسن يجوز تقديمها عليه فان قيل هل يقع الحال من المجرور والمضاف
مررت برجل راكب ام لا قلنا لا فلا خلاف في جوازها وحسنها لان حرف الجر متعلق
بفعل مذكور او مقدر محذوف والعامل في الحال اذا هو الفعل بتوسطه حرف جر فان قيل
اليس يجوز تقديم الحال على حرف الجر والمجرور نحو مررت برجل راكب ام لا قلنا انه لا يجوز لان
حرف الجر من تتمة العامل فلا يجوز ادخال الحال بين بعض العامل فان كانت
حال مقدمة على حرف جر وقطع بقاؤها ما ارسلنا كالكافة لانها عن العمل وقد يجب
عنه بان كافة حال من الرسول اي ما ارسلناك الا كافة للناس عن الضلالة
وليس بحال عن الناس والهاء فيه للمبالغة فان قلت هل يجوز وقوع الحال

من المضاف اليه

كما تقول جاء زيد
تقول كيف تقول
راكبا او كتابا اذا جعلت
جوابا تكيف ح

او معنى فعل ح

اسرنا

من المضاف اليه نحو رأيت غلام هند جالسة ام لا وجوابه انه ان كان المضاف
يصح قيل استقر العامل لان العامل في الغلام فعل وهند مجرور باللام وليس
في الغلام معنى فعل حتى يعمل في الحال ولا يمكن ان يعمل قيها عامل الغلام لانه يلزم
الاختلاف في العامل وهو لا يجوز فان قيل ان صح فقولنا قوله تعالى حكاية عن ابراهيم حنيفا حال
من المضاف اليه وهو ابراهيم وانتم فلتم لا يجوز وجوابه عنه حنيفا منصوب بفعل
محذوف تقديره واتبعوا حنيفا وقيل هو حال من الملة غايته واعلم ان الحال على ستة
اقسام احدها الحال المنتقلة وهو الاصل نحو قولك جاءني زيد راكبا ومعنى المنتقلة ان يكون
بحيث يصح ان يجعل مكانها حالا اخرى الا ترى انك لو جعلت راكبا مكان ماشيا او قائما
الثاني المؤكدة وهي الصفة التي لا يجيء تبيينها خلافا لما كقولك هذا زيد قائما وهو الحق مصدرا
لما معكم لان التصديق بما معهم من التوراة صفة لازمة للقرآن فلو لم ينزل مصدقا
لفهم من قوله الحق لما معهم وقال الشلوبين المقدرة وهي التي لا يكون واقعة في الحال
بل مستقبلة كقولك مررت برجل معه صقر صيدا به غدا اي حال كونه مقدرا لانه لم يكن
متشاغلا بالصيد وقت مرورك به والثالث صاحب الحال قالوا وهو معه
لانها معرفة واما جعلت صاحب الحال رجلا جاز لانك قيدته وصفته واذا جعلته
حالا من الماء كان العامل فيه معنى الاستقرار وان جعلته حالا من رجل كان العامل
فيه مررت والحال الرابعة المؤطئة وهي الاسم النكرة يقع بعد الصفة وجاء
بعد تمام الكلام كقولك مررت بزيد رجلا صالحا فرجلا حال مؤطئة فائدة تفيد الامر
تنشيط الصفة وهو حال من الفاعل والمفعول وتفيد الحال من حروف العطف ومنها
والتقدير فواو العين صاعدا والا يجوز هنا غير الفاء من حروف العطف ومنها
كما تشبهت مصوبة على الحال فسترا بعد ترا بعيدا نقلا الاستيت وكذلك قولهم

ح مكانه ح

ح تمام

ح لتنشيط

لتنشيط مصدر محذوف
الصفة حال من المفعول
من الفاعل
فصاعدا

ح بعض قال قيل

وينكر المفعول منصوبا نحو ضربت رجلا من ذي القصار الشبوبة والا المفعول ينكر
الفاعل سواء وقعا نكرتين نحو ضرب رجل رجلا او ينكر ذكر احدهما نحو ضرب رجلا
او يوم ذي سفعة بينهما وقوله رجلا مصدر منون وبينهما منصوب به وفاعله
محذوف والمعنى به فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعله مضمرا او خفة محذوف قلت قد ذهب
بعض الكوفيين الى ذلك وقد ضعف فاعل لا يظهر كما لم يظهر في المفعول الواحد كقولك زيد قائم
والحق ان الذكر بان المصدر قد نصب كما ينصب المفعول والفاعل عن مظهر فحسب ان يكون
مضمرا او خفة لان المفعول بلا فاعل محال وقال الاخرون لا ضمير فيه لانه اسم جنس
دال على ما مضى من الاحداث والاجناس لا تحمل الضمير وقوله وهو مرفوع بانه مبتدأ وقعا وهو
فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى المبتدأ والجملة عن الندو والمشل والاخبار لهذه
الجملة من الاعراب لا فيما معترضة بين المبتدأ والخبر وبين المفعول والمفعول فاعل بيعة الترتيب
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مجرورة المحل على انها صفة الضمير فقوله قيل ان الضمير لا يوصف
اللهم الا ان يكون المضمر في تقدير المظهر او مهما من بعده عليهم سيغلبون فقوله سيغلبون
مرفوع بانه خبر المبتدأ وهو قوله وقد على اختلاف القراءتين سيغلبون بالبناء
للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل ايما من بعدان غلبه سيغلبا
بالبناء للمفعول فالمصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك على هذا فالوجه
ان يقرأ ايما بكتب الروم بالبناء للفاعل وقد قرأ به وجعل الضمير المضاف اليه المصدر
للفارسيين الروم فاعلة العلم ان يقول المصدر لا يتقدم عليه بحال لانه صلته له
وتقديم الصلة على الموصول فاسد والله اعلم واحكم المضاف كل اسم ضيف
الى اسم آخر فان الاول عري التاء وبسبب هذا الجر مضافا والثاني مضافا اليه واعرابه ظاهر
لا اشتباه فيه والله اعلم ان اشتقاقا من قولك اضفت الشيء اذا اسندته اليه
ومنه قول

ومن قوله امرؤ القيس فلما وصلنا صفحة الظهر عودنا الى كل حارك جديد مرحب
والاضافة وهو مرفوع انه مبتدأ وخبره على ضربين معنوية يجوز فيه الرفع والنصب
والجر ان سكتت عليه ولفظية يجوز فيه الرفع والنصب والجر ايضا اعتبارا بغير سكتت وهو منصوب
تقديرا بانه مفعول غير ثان والمضاف تعريفا وتخصيصا واعلم ان المضاف
قد يكون مضافا اليه معنى لا لفظا بان يكون حكم المضاف اليه وجوب الجر حكم من تلك
الاحكام التعريف كقولك رأيت غلام زيد فغلام معرفة باضافته الى المعرفة وهو
واما اذا كان المضاف اليه نكرة فلا يفيد الا اضافة التخصيص كقولك هذا غلام رجل
اذا قلت رأيت كان ما بعد الجنس ما يركب واذا قلت رأيت غلام رجل خصصته
ومنها التنكير الا ترى انك اذا اضفت غير نكرة مثل الا قبيلة نكرة باضافتك اياه الى النكرة
فانك اضفت غير مثل الى معرفة فصار بعد التخصيص يكون صالحا لاضافة
والدليل على صحة اضافة اذ لا يعرف الا بين وبين ومن احد قول الشاعر
يوم الاقاحي لم يزل من رئيسهم وسنا الاستغاثة كقولك غلام من رأيت فمن استغاثا الو
لو اقتصرت عليها كنت مستغيثا بمن حولك وكانت هي السؤال عنها واذا
قلت غلام من رأيت صار الغلام سؤالا عنه ومنها الجزاء كقولك من تضرب
اضرب فمن منصوبة بتضرب فلو قلت غلام من تضرب اضرب صار الشرط
ضرب الغلام وكان قبل ذلك الشرط ضرب ومنها العموم كقولك الكرم كل عالم صار
في غلمان العلماء مع ان لفظ غلام في نفسه ليست عامة والغالب كتب العلم من كل
ومنها البناء يعني اذا اضيف اسم معرب الى كلمة مبنية نقل حكم البناء منها اليه
نحو بنية على الفتح الذين هو اضعف حركات وهذه القاعدة عند البعض كقوله
تعالى من عذاب يومئذ قرئ بفتح الميم وكسره وكقوله تعالى على مثل ما قد من

كقوله تعالى ولو شاء لجعلنا منكم ملائكة اى بدلا منكم وقوله الصيام بالجيم
الدنيا من الاخرة والثانية الى وهى وصفت لانتهاء الغاية اما فى المكان فظاهر
الى الكوفة واما فى الزمان نحو قوله تعالى واتموا الصيام الى الليل وظاهر من هذا انها
معارضة بمن وقد يأتى بعض مع نحو قوله تعالى من انصارى الى الله اى مع الله قاعدة
واعلم ان لا يكون اسما وحرفا واما كونه حرفا فقد ذكروا ان الاسم فاعد
الا الله وهى النعم فى الواحد ومثل الى فى اوجه والثالث حتى فى معناها الى
الا ان مجرورها ان يجر ورجح اما تشتهى به المذكور قبلها ان قبل حتى اى بذلك
الشئ مثال نحو اكلت السمكة حتى رأسها ويجوز فيه الرفع والنصب والجر اما الرفع
بنشئ المذكور عندها ان علة فذكر الشئ مثال غبت البارحة حتى الصباح فالكر
ينتهى به امن بادر الى السكة والصباح عنده ينتهى الليل ومن ثمة قلت
غبت الليل حتى مصغرا او شئتها لم تجز واما فى لا يجوز حتى ان يدخل
بعد ما فيها قبلها ما قبل حتى وعلة ان تدخل على المظهر الخوز والمضمر نحو اليه
وحتى لا تدخل الا على المظهر فان قيل حالة ان لا تدخل على المظهر والمظمر وحتى
لا تدخل الا على المظهر قيل ان الضمير فى هذا ان الضمير كناية عن السابق نحو سر
ومجرور حتى اخر حتى من السابق واما بالاتى اخر حتى منه لا نحو كذا فيل فى
الكافية فايدة والعلم ان حتى يكون عاطفة كقولك قام القوم حتى زيد فان
قيل ما الفرق بين حتى وبين الواو وجوب عنه لا بد ان يكون ما بعد حتى من
جنس ما قبلها فلو قلت جاء القوم حتى الخيل لم تجز ويجوز فذلك فى الواو تقول
ان فيها معنى الغاية والواو ليست كذلك ومعنى الغاية فى حتى انها تذكر للعظيم
او الحقير قدم كقولك مات الناس حتى الانبياء او فى الحقير قدم الحاج حتى المشاة

من الكوفة الى بغداد لابتداء الغاية وجاز وجرر فيه هو متعلق المحذوف مرفوع المحل
على انه خبر مبتدا محذوف فى المكان نحو خرجت من البصرة والاستعمال لابتداء الغاية
فى الزمان عند البصريين واجازه الكوفيون بقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى
من اول يوم والتبعيض فى اخذت من المال ويعرف التبعيض بان يحسن فى موضعها
وضع بعض فان قيل فما الغرض فى افادته من معنا بعض وقد يمكن ان يقال
اخذت بعض المال وشربت بعض النهر قيل الغرض فيها كثير التصرف فى الكلام
والاختصار لانا لو قلنا شربت بعض النهر وكان اسما صرحنا بحرف فاق
بعض من الاسم والبيان فى عشرين من الدراهم وعلى هذا قولهم اجتنبوا الرجس
من الاوثان اى الرجس الذى هو الاوثان والزيادة وجاز وجرر فيه هو متعلق
المحذوف مرفوع المحل لكونه معطوفا على قوله للبيان واعلم انه من تزاد فى النفى
فى ما جاءنى من احد وما جاءنى من رجل الا انها فى رجل يعم وزيادتها تفيد معنى ذكرناه انك اذا قلت
ما جاءنى رجل فيحتمل ان يكون جاءنى اكثر من واحد او اثنان اذا قلت ما جاءنى رجل عم
النفى بخلاف ما جاءنى من زيد بل عمرو لان من زيدت لتوكيد النفى الا فرق بين
ما جاءنى من احد وبين ما جاءنى احد الا فائدة ما معنى الاستغراق فان قيل هل يجوز زيادتها
فى الواجب ام لا والجواب فيه ان الاخفش اجازه ومنعه غيره والصحيح بعضهم بعضكم
غير نكم وخذه وسيبويه يقدر من مثل ما ذكر منعه الاخفش وتقديره شيئا من انواعكم
واما عوض يعوض ويعزل من السى من جبال فيها من برد الاول للابتداء الغاية
واما من الثانية فعلى قول الاخفش ان يكون زائدة ويجوز ان يكون لبيان الجنس
والتبعيض كقول سيبويه واما من الثالثة فعلى قول الاخفش هى زائدة وجملة
صفة لجبال وعلى قول سيبويه هى صفة فايدة واعلم ان من يجئ بمعنى البدل

فان قيل ان حتى في قولهم مررت بالقوم حتى زيد هي للعطف ام حرف جر قلنا ان
حتى فيه جائز ان يكون حرف جر فجر بمعنى الواو الآن يكون حرف عطف بمعنى الواو فاصل
ان حتى هنا لا يجوز ان يكون للعطف لان عطف الظاهر على الضمير المجرور بغير اعادة
الجار غير جائز فان قيل ان حتى في قولهم مررت بهم حتى بزيد هل يجوز ان يكون حرف
جر بمعنى الام قيل انه لا يجوز ان يكون حرف جر لانه يدخل على حرف جر واعلم
ان حتى يكون بمعنى كي كقولك اسلم حتى ادخل الجنة والفعل ينتصب بعدها
بان مضمرة فان قيل ما الفرق بين حتى بمعنى كي وبمعنى الا ويمكن الجواب عنه من وجهين
احدهما انها اذا كانت بمعنى كي يكون ما قبلها سببا موجبا لما بعدها كما تقدم
فانها موضوعة لادخول الجنة واذا كانت بمعنى الا فليس كذلك الا يرى ان قولك لا تنظر الي
حتى تقدم ليس بسبب لتقادمك سببا لقدومه والثاني انها اذا كانت بمعنى كي لم يلزم
اتصال ما بعدها بما قبلها الا يرى ان دخول الجنة لا يتصل بالاسلام وبينهما فرق
فيها اذا كانت بمعنى الا كما تقدم الآن اشكل ذلك فاعلم ان حتى بمعنى كي قد يقع الفعل بعد
حتى مرفوعا وهو ضعيف بين احدهما ان يكون ما قبلها وما بعدها ماضيين لانها حينئذ
بمنزلة الفاء والواو كقولك سرت حتى دخلتها وضعف المضارع حينئذ
موضع الماضي كما ضعف في حال الدخول في قولك سرت حتى ادخلها الآن ادخلها
كقولك وانت في حال الدخول حتى ادخلها الآن ادخلها الا استحضاره ومثله
مرض حتى لا يرجونه والثاني ان يكون السير قد مضى والدخول حاضرا لم ينقطع
والا لم يكن الفعل بعدها مرفوعا من ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها كما ذكرنا في
الشق الاول فلو قلت سرت حتى تطلع الشمس وحتى يبعث الموتى لم يجز الرفع لان الطلوع
ليس بسبب للسير والاول والراجح وهي موضوعة للظرف اي انها بمعنى ما بعدها

وعاملا قبلها ٢ الفعل نحو المال في الكيس وهو ظرف حقيقي وقولنا نظرت في الكتاب
ظرف مجازي وقد استعملت بمعنى السبب كقولهم المسلم في النفس المؤمنة مائة من الابل
اي بسبب النفس ٣ وهي الخمس الباء وهو وصفت للاصاق نحو به داء
ان النصق به داء وقد اعطاه فان قيل ٤ ما تقول في مررت بزيد فمن مررت بزيد فان الاجلى
ان يعد الصاق وهو ظاهر وجاب بقولهم مررت بزيد توسيع اي وارد على الاتساع
وجاز وصفه بجار ومجرور فيه بمعنى محذوف مرفوع على انه خبر مقدم للمبتدا
الآخر وهو قولنا قسم بالله وهذا اللفظ خبر ٥ الصيغة وحقيقة اللفظ
خبر وهو انشاء ومعنى هذا ان صيغة قولك اقسم خبر عن امر ماض واقسم
الضارع وليس الامر كذلك بل امر المتكلم والمستقبل وانما ٦ جعل منشاء فاي حال ان
يسمك على هذا اللفظ لفظ خبر وحقيقته انشاء كذلك ٧ اجره والسابق الواو اس واو القسم
وهذا هو الصحيح لانها من الباء وهو الاصل فان قيل لم ابدل الواو من الباء قيل لتقارب
في المخرج لانهما مشفويتان وفي المعنى لان معنى الصاق والصاق متقاربان والدليل
التاء تالله اي تاء القسم ابدل من الواو وحتى تالله لا كيدن فان قيل لم ابدلت
التاء من الواو فالجواب لشبهها بها من حيث انها تخرج والباء لاصالتها ادخل
على المظهر والمضمر والواو لانه دخل الاعلى المظهر ٨ ورجحه الفتح عمر ورجحه
الاصل والتاء لانه دخل الاعلى مظهر واحد لكونها بدلا ٩ قيل وهو اسم الله فان قيل
لم اختصت بسم الله بقاء وهذه جملة الفعلية مجرورة فحل لكونها صفة لاسم الله
فائدة فان قيل ما الفرق بين القسم قلنا حقيقة القسم انه يذكر لشيئة اعرض
احد ان يقصد به الانسان حمل نفسه على الفعل المحلوف عليه كقولك والله
ان يقصد به تاكيد نفسه بتحقيق والله لاقومن والثالث ان يقصد به اثبات

تم كتاب الفعل

المصدر نعت واحد او قيل انه مصدر لم يلفظ له فعل كالاجوبة وهو قريب

والصحيح انه مصدر لفعل محذوف كما حكى الاخفش ضربا وحمدا لربي خلقه

اذا تقرر فيكون وصف مصدر الواحد كوعد وعدا والاضافة للظاهر البتة

بل الى الضمير بقليل جائز زيد وحده والزيدان وحدهما والزيدون وحدهم نقل

عن شرح التسهيل فان قيل لم لم يجمع حرف النداء مع الالف واللام وقد جمع عنه

الحرف للنداء ان تعريف بالاشارة والمقصد والالف واللام للتعريف بالعهد

وهما تعريفان مختلفان والجمع اضمامها واسم الله تعالى يجوز عليه

الوصفية ان الالف واللام فيه لم يفيد تعريفا اذ ليس الاسم الا يقع فيه شركة

نصار حضورا بالكرة وجرها وان الالف واللام عوض عن همزة الاله والثالث

ان هذا الاسم كثير الاستعمال جدا فحذف تخفيفا على اللسان فحذف همزة والهاء

اختصر بانبا ثم توجد في غيره منها قطعي الهمزة في النداء والاجوز في غيره ومنها

وصول تاء القسم عليه دون غيره تعويضا عن حذف الواو فجر دون غيره منها حذف اللام

التعريف في قولهم الات ابن عمك لانت حذفت همزة الاله ونقلت حركتها الى اللام

لحاق الميم المشددة في محل النداء اختص الاجوز في غيره غاية واعلم ان هذا الاسم

في آخره الاسم عوض عن حروف النداء عندنا وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير

يجوز ضم حذف الهمزة تخفيفا وان وصفت المضموم وهذه جملة يجوز فيها ثلاثة

المضموم وهو مفعول به وصفت بابن وانجاز وجر وفيه متعلق بوصفت

وقوله وهو مرفوع خلافا بانه مبتدأ وخبره قول العابين وقوله بنى المنادى

مع الابن على الفتح يجوز ضم خلافا لكونه جوابا لان مثاله يجوز يا زيد بن عمرو وحذفت

الهمزة من اللفظ وخطا واذا لم يقع بين العلمين كان كسيرا لاجل

المضاف

وقال بعضهم انه

على الخلاف بمعنى مفرد

دخول يا

تخفيف

دهنها

لا فصلت في حب معنى والانت

اللهم

المحل

موضع

المصدر

معرفة بعد النداء

قوله يا ايتها الرجل مرفوع بانه

مبتدأ وخبره قوله مثال يا زيد

الظريف لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة اي

هو مرفوع بانه مبتدأ وخبره

قوله منادى مفرد ومعرفة

بانه نائب عن الاجوز وهو ضم ما

يحل فيه مرفوع محلا لانه

خبر ان وهي واسمها وخبرها

خبرا وقوله او نكرة معطوفة على مضاف مثاله كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فانه قبل

ان نصبت هذه النكرة وتم بها قبل ان تأتي لا يبقى موقوفه الضرير ان اعتاد ان لا يبعد

واحدا بعينه بل من اتجاه فهو الذي اعناه واما المعرفة المضمومة فضمها لا يقتضيه

موقع الضرير بعد اذ الاصل في نحو يا زيد ويا رجل يا انت فان قيل لم اتى بهما غائبين

وجوابه عن اصلها معرفة قبل النداء والمنكرة وما يناديه وتكلم على النصب

والجار والمجرور وفي قوله وهذا منتفية يجوز جاءني الصفة المفردة وقوله والمرفوع

مرفوع بانه فاعل جاءني والنصب محلا كما في مثاله نحو يا زيد الظريف والفريد

بالنصب وكذا ما عطف عليه الالف واللام من المعطوف في مثاله نحو يا زيد والحارث

بالرفع والحارث والجار والمجرور قوله وفي الصفة المضافة مرفوعة محلا بانه خبر مقدم

والمبتدأ هو آخره وهو قوله النصب لا غير مثاله نحو يا زيد صاحب عمرو وقوله مناوي

مفرد معرفة لانه جملة من الاعراب والرجل صفة له لانه جملة

ايضا من الاعراب لانها معطوفة على جملة النح لانها والاي ايضا لقوله

والهاء مضمومة بنية الا يجوز رفعه وجاز وجر ومتعلق يجوز الا الرفع

وهو مرفوع بفاعله وخبره منصوب محلا على الاستثناء واعلم ان المازني اجاز

النصب كما جاز في الظريف في قوله يا زيد الظريف وهذا ضعيف لان

تلك الصفة يجوز حذفها والرجل ههنا لا يجوز حذفها وهو المنادى في الحقيقة

وهو موصوف في الحقيقة لا وصف والا دخل عليها ما دخل الالف واللام الا

على الله وحده اختلف النحويون في نصب وحده فذهب يونس

على انه منصوب على الظرفية وذهب سيبويه على ان الاسم موضوع موضع

موضع

بالرفع على البدل به وغير زيد بالنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد بالرفع
على انه فاعل جاءني وما رايت غير زيد بالنصب على انه مفعول به وما مررت
بغير زيد باخر واعلم ان الاصل في غير ان يقع صفة لما قبلها من معنى الفعل الا ترى
ان قولك قبه غير عمرو ومعناه زيد مخالف لعمرو ويدل على ذلك ايضا صدرا
صفة لا محالة وهو مثل ومرذا تقول مررت برجل غيرك فتصف به كما تصف
بمثل في قولك مررت برجل مثلك الا انهم يستعملون في الاستثناء فائدة
ويختلف الحكم بان جعلوا غير استثناء وجعلها صفة ويظهر ذلك في قولك ما
عندي غيره درهم ان نصبت على الاستثناء لزمك نصبه وجعلت
وان رفعت على الصفة لزمك مائة لان النفي من الاستثناء الى عندي مائة
الا درهم وخبره وهو مرفوع بادة خبر مقدم للمبتدا الموخر وهو موجود فان قيل ما الفرق
بين غير وسوى وحيوة عنه ان غير يستعمل اسما وظرفا وسوى لا يستعمل
عند البصريين الا ظرفا ان ظرف مكان فائدة فان قيل ما فائدة في الاستثناء
في قولك قام القوم الا زيدا وهو فاعل لم يعم يقم زيد وانتفى عن غيره اذ كانت
الفائدة به يحصل به ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان غرض المتكلم ان يثبت
الفعل لغير ويبقيه على واحد منه فلا يحصل الا بالاثبات والنفي صريحا الا
بالاستثناء الا ترى انك لو قلت ما قام زيد لم يثبت ان غيره قام وله قلت
قام زيد لم ينتف عن غيره القيام ولكن اذا قلت قام القوم الا زيدا وما قام
القوم الا زيد حصل الاثبات والنفي صريحا فان قيل ما العامل في المنصوب
بعد الا وجوب عنه ان النحويين اختلفوا فيه فقال الكوفيون انه ينصب بالفعل
المتقدم او بعلى بوساطة الا وذلك نحو قام القوم الا زيدا فقام غير متعد

بنفسه

بنفسه ولكن قام بمعنى بقي فاذا دخلت الا بعد الاستثناء قويت بمنه
الفعل الا ان يتعدى الا ما بعد الا فاذا قيل قام القوم الا زيدا نصب غير الاستثناء ولا يتعدى الفعل
ثم قيل ان غيرا فيها اسم بشبه المفعول به المتعدي اليها الفعل اللازم فكذلك
ينتصب فان قيل فاذا ينتصب القوم اخوتك الا زيدا والفعل هنا قبل نصب
بما دل الجملة عليه من الفعل ومعنى الجملة ان بعض القوم الا زيدا اخوتك فكل فعل
ابو العباس العامل في المنصوب بعد الا مقدر ومعنى جاءني القوم الا زيدا استثنى
زيدا عندي والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منها تنصب ما قبل المرفوع
وان نقلت على العكس فالستة تجر وهي المشبهة بالفعل ومشابهتها اياه من وجوه
الفعل من وجه احدها انها اختصت بالاسماء اختصاص بالاسماء وانها
انها اختصت بالابتداء وبخر كاختصاص كان واخواتها بهما والثالث
ان الضمائر تتصل بها كاتصالها بالفعل فانه مثل ضربه واضربه
مثل مزيد وانك مثل مزيدك والرابع او اخرا بمفتوح كان اخر الفعل الماضي كذلك
والخامس ان معناها كمعاني الافعال والسادس ان كونها على ثلثة احرف فيها عدا
كالفعل فان قيل لم عملت هذه الحروف قيل لانها اختصت بالاسماء وكل مختص
يجب ان يعمل لانه موثر فيه والمعنى فيه شرف اللفظ فان قيل لم عملت هذه الحروف
النصب والرفع قيل لانها اختصت بهما وانتهت الفعل والفعل عمل فيه
كل واحد منهما اقتضاه ثم ان الرفع هو النصب لذلك هذه الحروف فان قيل
لم لزم تقديم منصوبها على مرفوعها في غير الظرف والجواب عنه ان هذه الحروف
ضعيفة في العمل والفرع منقوص من الاصل والموصوف ان وان للتحقيق وكان
للتشبيه ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي وقد ورد مثال الاول قوله

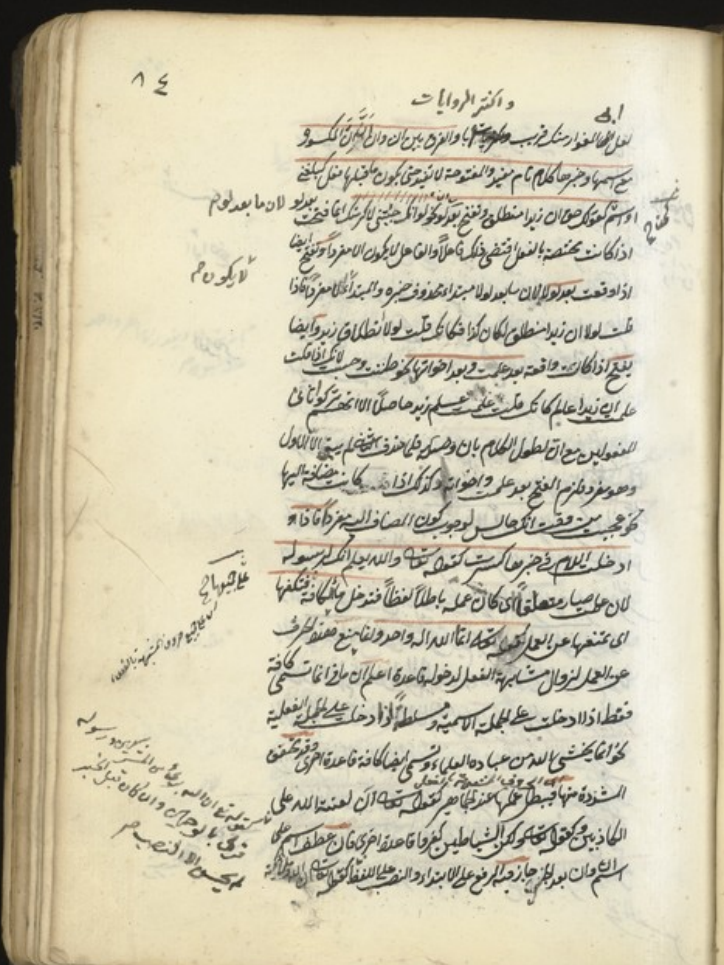

يصلون على النبي فان قيل ان الصابئين في قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون معطوف عليه كما ان
مع انه لم يمض خبرها ولم يجئ ان الصابئين
عند سيبويه ومعنى قول المصنف وخبر الصابئون مبتدأ وخبره محذوف وتقديره
الصابئون وهو معطوف على الضمير المرفوع في امنوا تقديره وكذلك الصابئون فاية قال
ابن الحنبلي رحمه الله على يجيء ان يعني لم يحتج الى ان هذان لهما
من ذلك قول ابن الاخيل ش عر قال له كيف الله انا فيه جملتي اليك فقال ان
وراكبها والاثنان وهو مبتدأ والذان وهو خبر مرفوع بانه صفة اثنان
مرفوعها وهو مبتدأ وخبره قوله قبل المضيف وهو الجمل المرفوعة بالجار على انه
صفة اثنان ما ولا وهما محلان مرفوعان بحلا على انهما خبر الاثنان بتمامه
بليه وهو صفة لما ولا مثال الجواز منطلق ولا رجل افضل منك وما زيد على
المعرفة والنكرة معا وقال الاعلم النكرة لا تنزل الا على نفي الجنس
واذا انتفت النفي بالكلية يجب على الاسم ليطابق علمها مثال انتفاء الجنس
بالكلية ما زيد الا منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم ما منطلق زيد اما وجه
بطلان عملها في الاول فلشبهها بليس في العمل وليس الجار والمجرور فيه فوجب اعمال
ليلا يلزم المساواة بين الشبيه وبين ليس في العمل وليس الجار والمجرور فيه فوجب اعمال
على ان خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو وجه آخر وهو ان تنصب الاول وترفع الثاني
وذلك اذا كان بيان الاسم مضافا الى النكرة او مضارعا له مثل الاول نحو
لا غلام رجل عندنا ومثال الثاني نحو لا خير من زيد جار عندنا ومثلهما
النكرة المفردة مبتدأ وخبره محذوف تقديره على الفتح مثل لا رجل في الدار بل رجلان
لغة الجنس

لغة الجنس فقط فان كررت لا مع النكرة المفردة شرط وجواب جاز في الرفع
والنصب مثل لا رجل لا اهوال ولا قوة واما جاز الرفع مع التكرير فتقول لا رجل
ولا امرأة لانه سبق على السؤال كأنك قلت بعال ارجل في الدار ام امرأة فقيل
لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لانفعل صرفا وفي لا اهوال ولا قوة شرح ايضا
الاول لا اهوال بالفتح واعلم ان لا في لا رجل في الدار لنفي الجنس وهو اسم
الاخير رفع بانه مبتدأ ولا قوة الواو فيه للعطف للنفي الجنس ايضا
وقوة مبني معها ومحلها الاخير رفع وتكون الكلام جملة واحدة في تقدير
لا اهوال ولا قوة الا بالله لان المعنوية ما لا يعلم عدم ان في الخبر
عنده ويجوز ان يتقدم واحد منهما خبر عنده ايضا ويكون تقدير الكلام
لا اهوال ولا قوة الا بالله ويكون ما الثاني منه معطوفة بالواو على الجملة الاولى
كما تقول ان زيدا قايم وان عمرا منطلق وان شيئا لا اهوال بالفتح محلها
من الاعراب رفع بانه مبتدأ وخبره مقدر وهو الا بالله ولا قوة بالنصب
لا في زائدة لتأكيد النفي وهو عطف على لفظ لا اهوال نفي هذا الاهوال
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث لا اهوال بالفتح محلها من الاعراب
رفع بانه مبتدأ وخبره الا بالله ولا قوة بالفتح لان لا في زائدة لتأكيد
النفي وقوة معطوفة على لا اهوال نفي هذا الاهوال ولا قوة الا بالله جملة واحدة
والرابع لا اهوال بالرفع على انه مبتدأ ولا قوة بالرفع على انه معطوف على لا اهوال
وخبره محذوف اي لا يكون الا هذا على سبيل المثال وعلى هذا لا يكون
هما جملة واحدة والخامس لا اهوال بالرفع بانه اسم وخبره محذوف وهو الا بالله
ولا قوة عطف الاهوال بمعنى لا اهوال ولا قوة الا بالله بالفتح محلها من الاعراب رفع بانه مبتدأ وخبره محذوف وهو الا بالله

الفاء جيد

الواضح

الزبير

الا بالله

مقدر وجوبا

للام

وهما جملتان على الوجه فعل وما المعرفة المغرفة مبتدأ وخبره جملة فلا يقع بعدها

الامر فعلية وقعوده وهي مبتدأ وخبره فعلية نكرة وهذه الجملة الاخيرة منصوبة
المحل على انها حال من الامثال الخ والزيدان والدار لابكر وعمرو وشبه وجوب الرفع فالاول
الشبه بالفاعلية والثاني الفعل المضارع بستة اربعة منها منصبة الى الفعل المضارع
ومنها منها ان ان المضارع اما الخاصة فهي ان المصدرية فان قيل لم سميت
هذه الحروف مصدرية قيل لان الفعل بعدها يكون بتقدير المصدر فان قيل
لم عملت هذه الحروف في الفعل قيل انما عملت هذه الحروف في الفعل لاختصاصها
فان قيل لم عملت النصب قيل لانها ضعيفة لان الناصبة حيث كانت اسما ومشابهتها لما
من وجوه بين اصليين ان لفظها مستقبل وقد ضعفت لان التقبلية وصارية لفظ
ان الناصبة للفعل والتقدير تحملت فيه بتقدير بالمصدرية كما ان الناصبة للاسم لشدة الاسم
ان الخ نواصب الفعل ان اعلم ان نواصب الفعل اربعة اوجه احدها انها تقدر الفعل بتقدير
الاسم والاسم اصل لغيره والثاني انها تثبت الفعل ولغيره بنفي والاثبات قبل النفي و
والثالث ان لان يستقبل مع المضي والمضارع والرابع ان ان يعمل مظهرا او مظهرا
وهذا حكم الاصول فاعلة فان وقعت ان بعد احد اليقين كقولك علمت
ان يقوم تحقق من خفيفة من الثقيلة والفعل بعدن رفع لانها فعل اليقين بمنزلة
التأكيد وجب ان يكون الفعل الذي يليه ان الناصبة للاسم الا ان تجد ان يفصل
بينها وبين الفعل في الاثبات بالسين او سوف وقد لقوله تعالى علم سيكون
منكم مرضى في النفي لا يلزم كقوله تعالى أحسب الناس ان يتركوا ان يقولوا آمنا فلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
واما قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى فلم يجئ ان الفاصل لان ليس فعلا
مع النفي ولان ليس يلفظ النافي فقط خالفة بقية الافعال فالحاق اخر فان كان الفعل

الذي قبل

الذي قبل هي من افعال الترجي والطمع كانت ان بعدها الناصبة للفعل نحو خشيت
ان تقوم وان كانت بمعنى يتعين تارة وبعض النحاة اخر جاز الامران فيقع
والنصب كقولك احسب ان لا يكون فتنة فقرئ بالرفع والنصب وان
وهي موضوعة لتأكيد النفي والمستقبل واختلفوا فيما هي مركبة ام لا فقال الخليل
هي مركبة من لا ان الا ان الهمزة حذفت ثم القت النون والالف وهما ساكنان
فحذف الالف لالتقاء الساكنان وعند سيبويه ليست مركبة واحتج سيبويه على
الخليل بشيئين الاول انها لو كانت مركبة لوجب ان يقال في جوابها بلى
لان بلى يجاب بها النفي المحض ولا يجاب بنعم لان نعم يكون ضد نعم لو دخل
على الجواب الايجاب عن النفي الذي هو غيرها بعد التركيب علم ان لم يكن ضد نعم لو دخل
والصحيح قول سيبويه لوجوب بين احد سببي ان الاصل هو الاخر وهو انها ان ان
مع الفعل في تقدير المصدر وهما معنى للمصدر بها الآن يقدر فعلا نحو فاعلم انه لا اله الا الله
ان يقوم اقعد ان اقدم وامثل هذا هو لا يوجد في تركيب فلا يثبت بحرف الوجوب
كذا قال ابو البقاء في كتابه وكي وهي وضعت للتعليل وهي مستعملة على وجهين
احدهما ان يكون حرف جر فينصب الفعل بعدها باضمار ان وانما ان يكون بمنزلة ان
تنصب الفعل بنفسها فاورد لها مثال ان تقول اسلمت لادخل الجنة ان تقديره كي
فيما ذكر فاورد لها مثالين تقول اسلمت لكي ادخل الجنة وتقول جئتك لكي
صح والوجه من الحروف الناصبة للفعل المضارع اذن وهو انها اصل مطلق وجاز
ان يكتب في كل موضع نونا الا انهم اصطلحوا على كتابة الالف وهي حرف جواب
باعتبار الفعل لقولك اذن اكرمك جواب لمن قال سآتيك والجار والمجرور في محل نصب متعلق بقولك
واذا تنصب بنفسها اذا كان بعدها مضمرا غير معتمد على ما قبلها فان اعتمد
بطل العمل كقولك انا اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب لانه لم يوجد المبتدأ

اسم كين واعلم ان اسم لا يستغرق كل موضع بل اذا اريد به اسم الذي قيل يوسف كريم
عاقل واذا اريد غير ما ذكرنا اعربته واذا دخلت عليه الالف واللام كقولك
كان لم تقع بالاسم المفرد بل قد تقع بالذي استغرقه بالاسم وهو لا يضاف ولم يوصف
وهو بمنزلة اذ واذا في نصبها المعنى فاذا لم تدخل عليها في اللفظ وكل لفظ
مقدر بينه وبين ما بان مصغرة في جواب الاشياء الستة التي جاب بالفاء الا
النفي مطلقا ان في مجمع صورة النفي والنهي في بعض المواضع مثال الامر ائتني
زيد فاكرمك بالجزم لانه جزاء الشرط المحذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى
ان تزرني فاكرمك حذفت ان تزرني لقيام الامر مقامه ومثال الاستفهام نحو
اين بيتك ادلك ان اعرفتي بيتك ان زرتني ومثال النهي نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك ومثال النفي نحو ليت لي مالا فانفقه ان يكن لي ملك انفقه ومثال
العرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك والعرض والتحضيض والتمني والرجوز ان يقال ساتيتنا فتحدثنا والاذن من اسد يأكلك يلجزم لان النفي
لا يدل على الاثبات ومجاورة ومجرورة في قوله ومن السماعية في محل الرفع بالجزئية
لقولك اسماء قولك يجزم المضارع على معنى ان في محل على انه صفة اسماء وهي
تسعة من ولها اربعة معان وهي في محلها بحسبه اما ان يكون بمعنى الذي
فان قيل ما علة بنائه من اذا كان بمعنى الذي والجواب عنه ان علة بنائه
احتياجه الى صلة والثاني ان يكون استفهاما والثالث ان يكون شرطا
فان قيل ما علة بنائه اذا كان للاستفهام والشرط والجواب عنه ان علة
بنائه تضمنه معنى الحرف والرابعة نكرة موصوفة وبنيت بنا لاحتياجه
الى الصفة كما يحتاج الموصول الى الصلة وما واي وابن ومتى وايان

ومهما

ومهما وحيثما وايما تقول في مثال من يكرمك اكرمه وفي مثال ما تصنع اصنع
وفي اقاما يوم يكرمني اكرمه اغا يكون الجزاء ابدا ان واياما وهي مضافة لا تفارق
ما مستقبلين من الزمان وانتصابه على الظرفية وعاملة يكون واحد اسمي الشرط
او واحد من جماعة ويدل على كونها اسماء انها كسرت بكم يضمر او توصل حرف
الجر عليها وتنون بعضها وتضعف بضم الفاء في جميع مثال ما دخل حرف الجر
عليه نحو بمن تمرر امرر ومثال الاضافة نحو بايهما ومثال ما دخل التنوين
عليه نحو ايا ما تدعوا ومثال مع نحو مع من تخرج اخرج ولم يذكر مثال الاسناد اليه
لانه ذكره قبلا استغنى عن ذكره فعلة حيثما مبتداء وخبره قوله مثل ان
فعله واداة شرط مع جملة شرطية معطوفة على جملة الاول واغا جزمتا
اذا كان معها ما وهي السماعية بسماء تنصب بسماء وتكرر بسماء
تميز وهي اربعة اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة نحو احد عشر
درهما وتسعة عشر رجلا والتاسع كم في الاستفهام على القدر وبجار ومجرور
فيه متعلق بمقول في الاستفهام نحو كم وهو مرفوع محلا بانه مبتدأ او مجلا
منصوب بها بانه تميز لكم عندك وهو موضع متعلقة في محل الرفع بانه
خبر المبتدأ او هو في محل النصب بانه مفعول الفعل المؤخر بوما
وهو منصوب على التمييز سرت فوق فاعل كما تاركا قلت احد عشر وان جعلا
عندك اسم فلشئون واعشرين يوما اسم ثلثين يوما واعشرون في الاول
مبتدأ وفي الثانية مفعول واعلم ان كم لا يكون الا علما لانه لتقدم عامله
اللفظي عليه لحرف جر فيقال بكم ثوب تكتفي وبمصبوغ والباء متعلق بمصبوغ
والسؤال بها عن قيمة الصبغ لا عن قيمة الثوب والتقدير بكم صبغ تصبغ

٢ الاستفهام تقريره ٥ كان بكم مصبوغا م

فان قلت بكم ثوبك مصبوغا كان مصبوغا حالا وثوبك مبتدأ وبكم خبره
والباء متعلقة بمعنى استقر والسؤال إنما عن قيمة الثوب في حال
الصبغ مسئلة اذا كانت كم استفهاما وقعت الجر فوقه بعدها
فالكلام مبتدأ وخبر فعول كم مالك تقديره كم درهما مالك وجوابه الفان
او ما اشبههما وخبر مبتدأ محذوف هو الفان او كم خبرية نصافة الى الجنس
كان او ايضا وهو بعض مرجب الا ان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير يفعول كم الى
لقيته وكم رجال لقيتهم وخبر الاول مفرد وان جمع فان جمع فعيل كم بنيت
كم ٤ الاستفهامية قيل تضمنها معنى الاستفهام فان قيل لم بنيت كم الخبرية وا
واجيب فيه ابو عمر بن احد اجماعهم ولا يدل على عدد معين والجمع انها اشبهت
رب في اقتضاء صدر الكلام وجوب التصدر وانها أعانية في التقليل مشاركة وهو فعول
العطاء فتلقى عليها ما تلقى عليه من نصبا مفعولا مقدما وجرا بالاضافة والمضاف اليه
والرفع على انه فاعل ويفعل للزمان او للخبر ويجر عليانه بعد بالفعل فاعلة اذا
فصلت بين كم وبين النكرة وجر فالوجه نصبها الا ان قد فصلت بين جار وجرور فليس
لعامل نصب ما جر على التمييز كما ينصب في الاستفهام ومن العرب من يجر ما
لان الفصل هنا بالظرف او المجرور وهو الا يمنع من العمل كما لم يمنع هذا قول الزجاج
من العمل وان جعل فصولا كما لم يجز مررت بغلام الا زيد وبكر مرفوع بالجار عليه
وبالنصب على انه فضلة على اصل الباب وبالرفع على البدل مرة او زيادة ومعرفة مبتدأ
اما كم زمانا مقدرة بالمدة او كم مرة والثالث من تلك الاربعة التي اسماء النكرة
على التمييز كما من رجال وجرور فوقه بعده كم الخبرية في ظل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
مثال المفعول كم رجلا عندك تقول فيه خبر لمفعول لما تقول وكم استفهامية ما هي ابتداء كم الخبرية

كم ٣ ثمانية في الكلام كان رب ٣

كم ٤ نام

٤ مع الفعل

٤ ثالث العلى الجوار

خبره وكم مرفوع بانه مبتدأ والخبر مثال الاستفهام كم يضع لفوقه رفعا وكم ما ملك
في السعة ومثال الاستفهام كم مع ما تقوله نصبا وكم ما فرهبة الرابع مما تملك
الاربعة كذا اذا كنيته بها العدة الاولى قد يبت وظاهره مفعول عندي كذا درهما
عندي خبر مقدم كذا اي تقول عندي عشرون درهما مثلا وهو منصوب لانه
مفعول مطلق اي مثلت مثلا او مفعول به على تقدير اردد مثلا او اعلم
ان كذا مركبة من كاف التشبيه وذا اسم الاشارة كما ركبتا لتوجب الكاف
وحاصل معنى الشبيه كما ذكرنا وكذا فيجوز في هذا الفرع ان يكون الكاف
لا يقال كذ وكذا وهي من الاسماء العاملة في الاسماء كما ذكرت مفسرة لما الافعال
فهو كناية تنوب عن اسماء الافعال معنى وعن الاسماء خبرا ومفعولا او
رويد وهو اسم لامهل وبابه ثم ويستوي فيه رويد زيدا والمؤنث والجمع
والمذكر والمؤنث وهذا نوع من الاقتصر يقول ما يكون رويد للواحد الرجل
رويدا زيدا او بدا كم من اسماء الافعال الامر يرد امنصوب بانه مفعول مطلق به لرويد
وهو مع ما عمل فيه بجملة فعلية لا يقال ان مفعوله هذا وهو ان يكون الجزء الاول
فعلا او شبيه بفعل فيه لانا نقول لانهم ان تعريف الجملة بالكلام بل تعريف
الجملة الفعلية هو الذي يكون المسند منها فعلا ولكن سلمنا ان تعريف الجملة الفعلية
على ما قلت لكن لا نسلم انه ليس بفعل لانه رويد زيدا يحتمل ان تقدر امهل
زيدا فتصدق التعريف عليها لان المقدر كالملفوظ وتقول في تكون زيد
للجمع يا رجال رويد زيدا واي به ظاهر فان قيل لم لم يذكر رويد للمذكر وجوب
عنه لانهم انه لم يذكر بل ذكره في رويد للواحدة اشارة رويد زيدا اعلم ان رويد
مصدر رود في الاصل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه
الزوائد

خبره ٣

٣ تقول في رويد للواحدة ٣

٣ تعريف الجملة الفعلية ٣

٣ الفعلية ٣

٣ وبنام ٣

٣ عليها ٣

٣ كاف ٣

٣ تقول ٣

ويسمى به الفعل فجعل سيبويه الحرف والصفة غير عاملة فجعل معنى مصدر زيد قائم قبل علم سيبويه زيد واصوانه قيل لو قوعه موقع غير العامل فان قيل لم لم يعمل عمل حركة قيل لالتقاء الساكنين فان قيل لم ينون عمل الفعل قيل لخفته فقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى المفعول نحو عجبت من ضرب زيد او منصوبا ينون عمل الموصوفة للمصدر نحو سرت سيرا وعجبت من ضرب زيد او عجبت من ضرب زيد ان على مر زيد وتلحق كافة الزمان اولا بين فاكفاف عن الاضافة نحو ربما قام زيد وربما قائم زيد والاصافة المصدر اليه كذا قيل وبعض النحاة ولذا ابدل من زيد في زيد قائم على التذكير والتانيث والتوحيد وجمعه وهو على اسم ظرف وعلى اسم للزمان وبالظرف قوله وفيما خبر مقدم لقوله اهدرا بالاثم والهجرة بناء وهو مبتدا وخبرها خبر كما كاف ذا وتعرب تعريف ذا وهو منصوب على انه صفة لظرف مقدر كما قدره الكوفيون او حال من ضمير الخبر المحذوف كما قدره البصريون كما تقول ذا ذاكر ذا ذاكر ذا يا امراة وما بالمراتان ما ذان بالسان ونونه كالتنوين في عوض لانها كف عما يعمل فيه كما تقول ما اكل الا كين وجمعه بينهما مبني على الهجرة والكاف فيقال ما اكل لا ما اكلن ومنه قول الشاعر

ما بينها والكاف من لام الف

والتنزيل اجتنابا ثبت وليس بها الا اراى بعد وشان زيد وعمرو اى افترقا وليس كلمة شان بمضمن معنى شتان بل هما مشترك ولا فسران لا يجتمع الا بين الشيئين وسرعان ذا بالة اى سرع فهذا اسم يحمل الرفع بانه فاعل سرعان وانتصاب ذا بالة على التمييز كقولك سرع ذا بالة وكرم زيد اجمعا وفي هذه الثلثة اى زيد وشان وسرعان مبالغة ليست في تلك شبالغة في سماعا اى سمع سماعا من هذه الثلثة ومن السبعة الفواعل اربعة من الافعال الناقصة وهي ثلثة عشر فعلا كان فان قيل لم قدم كان على غيرها من اخواتها قيل لانها اجرى على الزمان ولانها مختصة في اربعة الاسرى تقول كان زيد قائما ولا يختص

تصرف هجرة بما وتجرها فاعل

مثل يا على الحاجا على كرم

مستمعا نها

نهارا ودون ليل ولا صباحا ودون مساء بخلاف اصبح وامسى وظل فان وقتهم معلوم وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس فهذه ترفع الاسم وتنصب الخبر وتقتضيانه انما الا تتم بالرفع الا بالنصب والفرق بين صار وكان ان صار يدل على الجمع معنى فخبرة زمان قابل مرتبة على ازمان سابق يتعلق به جعله فيه فمثل الصفة وقولك كان رفع ح تعلقا بانه مبتدا وخبره يتعلق على الزمان المطلق حتى ظهر الشرط استقال من حال الى حال الا يرى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح ان يقال وصار الله لانه ان ابدل صار على الاستقال من حال الحال والله تعالى لا ينتقل من حال الى حال وكان بخلافه فانه لمجرد حدث او وقع او حصل فقولك وان كان ذو عسرة فان كان يرفع ذو عسرة فانه فاعل وكذا برفع ما بعدها صحيح وخوانه اذا ابو بكر بالصحو وخوانه الاصل والا فكان قاصرة فهو وما ينزاد وجاز وقوعه ظرفا لان الزمان وخوانه اذا خلت عن رفع علم الصفة كما تاتي وهي ترفع بانها خبرها ومعنى ما زال وخوانه استغراق الزمان من اوله الى اخره وما دام مصدرية ومعناها التوقيت تقول ما زال زيد غنيا ان لم يات خلف زمان من الازمنة الا وهو غني فيه وتقول اجلسه ما دام زيد جالسا اى مدة جلوسه ليس لنفي كان من نفي مفهوم تحقيقه في مثال تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا وفرق الاستعمال العرب لذلك وقد يحذف بعض ما ذكرنا لنفي مطلق ان حالا كان او غير حال النفي الواقع من الانواع الاربعة افعال المقاربة وهي اربعة عسى وكاد وكرب وشرع فعلا فعل ماض وخبره الاسم خبر عسى هي مبتدا وخبره قوله ان يفعل المضارع فخبره في تقدير مصدر منصوب او مجرور بالحرف بانه خبر مبتدا اى تقول عسى زيد ان يخرج كما تقول قلما قارب زيد الخروج ولا وجه اخر وهو لا يتصرف للصفة على وزن الفعل

٥ وتنصب م

٦ تحذوف م

وهذا ان فرّق الوجه الآخران بقال عسى ان يخرج زيد كما تقول قرب خروج زيد وكاد
ترفع الاسم وتجره الفعل المضارع في تقدير اسم فاعل منصوب فاذا قلت كاد
زيد يخرج فتقديره قرب زيد خارجا بانه اسم كاد وخبرها انه في تقدير اسم فاعل منصوب
لانك اذا قلت فذلك كاد زيد يكاد تقديره كاد زيد خارجا الا انه لم يستعمل ويجيء كاد بمعنى قرب
الشبه ظهور الوجوب بل يكون ابلغ ليس في عسى هذا المعنى الغرب واخواتها على ورجاء ان يكون
الفعل في المستقبل من الزمان وكرب يستعمل استعمال كاد وهو منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي يستعمل استعمال استعمال كاد وفي حروف على ما صح
من نظره وكذا ابستعمل استعمال اوشك وهو مأخوذ من وشك الانسان اول
الكتب استعمال الامر الثلاثي واو شك مثل عسى وهو وجوبها خطوا او شك زيد ان
يجيء او شك ان يجيء زيد وهو يستعمل استعمال كاد ايضا خطوا او شك زيد ان
النوع الثالث من انواع الاربعة فعلان اصله فعلان سقطت النون
للاضافة الى المدح والذم وهما اي فعل المدح والذم نعم وبئس وما فعلان
نعم وفيه اربعة لغات نعم كعلم ونعم بكسر العين وكسر النون وفتحها
انهم نقلوا كسرة العين الى النون ونعم بكسر العين على الاتباع ونعم بفتح
النون واسكان العين على التخفيف وكلها افعال اسم وفعل غير متصرف
فلا يقال زيد ينعم ويجوز فيها ما يجوز في نعم هما يختصان بما اسما معرفا بالام
الجنس او مضافا اليه وبعدهما اي بعد الاسم المعرف بالام الجنس
او المضاف اليه بذكر اسم مرفوع يقال نعم الرجل زيدا وغلام الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو وغلام الرجل عمرو بشرط رفوع الاول وفاعلا الا انه يخصص
بالمدح والذم فيرتفاع مخصوص بالمدح والذم وجهان احدهما انه مبتدأ
مؤخر

مؤخر وجملة فعله وفاعله تقديره زيد نعم الرجل فالجملة على هذا محل رفع خبر
فيها ضمير يعود على المبتدأ والضمير هو ما قبل لكان الرجل جنسا وزيد واحدا منها
الجنس مشتملا عليه وصار هو متعلق به فجرى مجرى قولك زيد ذهب اخوه
ان الرابط في الجملة بزيد الوجه الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف كان قائلا قال
من الجنس محمد وجه فقلت زيد اي هو زيد فالكلام على الوجه الاول جملة واحدة وعلى
الثاني جملتان وبعض النحاة عامل الفاعل ومنهم من نصبه على التمييز ومنهم من نفى
نعم غير رجلا وهو نكرة منصوبة على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وكيف جاز ان يكون الاضمار على شريطة التفسير وكيف جاز ان يكون
مثل نعم رجلا زيد ان الرجال يزيدون فحذفوا الرجال وتركوا نعم على حالها
فان قيل قد زعم ان الرجل جنس والجنس لا يتشخص فما جاز ذلك على المعنى والتقدير
نعم الجنس اذا ميز رجلين او رجالا مسألة في قولهم ان عمرو مثل زيد وهما اربعة فيها
فصل الزاي اذا ميز من الكاس من نصب على التمييز بقي الكلام كما تقول نعم الرجل زيد
وقال آخرون لا يجوز ذكر ما بعد الا فصلت بين الميز والميز بجملة وهما ابعاض كلام فيها
مخصوص بالمدح والذم فاعل هو منصوب على محل مسألة يجوز حذفه على ما تقدم ونعم
اظهاره ويجوز تقديمه على الفعل غير تقول زيد نعم الرجل ويجوز تقديمه على الفعل
فان قيل على الجملة ان يكون مثل القوم فاعل بئس قيل لانه مخصوص وفاعل ما يجب
ان يكون جنسا فاعلا وقد صار الجنس مخصوصا بالمدح ويجيء الفاعل بعد الفعل
نعم العبد ربه وقد جيء في قوله بئس للظالمين بدلا اي بئس بدلا الا انه ابدل البدل
وقوله للظالمين وفيه وجهان احدهما انه حال من بدلا تقديره بئس بدلا الظالمين
فلما قدم صار حالا والثاني انه متعلق بئس لانه انشأ الذم فجاز ان يعمل فيما بعد الفعل
لما يتعلق به الفاعل وقوله نعم الرجل اليوم زيد والمجيء جيدا اليوم زيد والمجيء

ما تقدره نعم العبد ربه
وقد حذف م

صار لفظ الجنس

فيقال نعم رجلا زيد م

تمييز م

في ما ذكر م

ولا يجمع قيل م

وجمع بينه وبين م
زيد رجلا

زاد م

فاعل م

تمييز م

زيدا ورجلا واعلم ان جميع كلمات الاولى منها فعل واصلا حب علم كرم فانك تقول
الاولى وادخلت والثانية واو ويسمى اشارة واضلعوا فيها على ثلثة اقوال
احدها ان ذا فاعل حب وزيد منصوب كما بعد رفع وتسمى الواو بين الاولى زيد يصح
تقديمه على رفعه والاصح تقديمه لجعلنا جعل بينهما كما لغير لزوما والاصح تقديم المنصوب على
المفسر لعدم الفصل بين الفعل والفاعل بينهما لانها حرف جر بل الكلام حب وزيد فاعله
حب وذا مفعوله والصحيح موضع رفع بالابتداء وزيد خبره والتقدير
ان جميع بالغلبة في حكم الفعل فرفع زيد بانه فاعله وهذا ضعيف لانه يلزم الا يكون
لذا حكم الاسماء وان ابو صفا سائر الاعراب وحده لا مع غيره وساء خلقا او
والتقدير ساء المثل هذا او النوع الرابع افعال المثل والنقصان وهي سبعة حسب
وخلت وحسبت وعلمت ورايت اذا كانت بمعنى الرؤية الاخيرة بمعنى
معرفة الشيء بصفة تقتضي مفعولا فاذا كانت علمت بمعنى عرفت ورايت
بمعنى ابصرت وجدت الضالة بصفة حسب زيدا فاضلا وعلمت زيدا الحكاك
وهي تتصايرا اي من خصائص افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد
المفعولين بل رفع الامتناع على الابتداء وخبره ومن خصائصها وسبب امتناع
الاقتصار على احد المفعولين وقوعها على الابتداء والخبر واما سقوط احدهما فجائز
حذفا والفاء ان الفاء افعال القلوب اذا كانت متوسطة ومتاخرة نحو زيد
علمت منطلق او زيد منطلق علمت وايضا من خصائصها التعليق بالاستفهام
وبما ولا وقد ورفعه على محل الجملة بعدها انه حال تقديره بالكلام تعليق افعال القلوب
حال كونها مقارنة بالاستفهام او اللام مثال الاول لعلمت زيد عندك ام عمرو ومثال
الثاني لزيد منطلق فان قيل الفرق بين التعليق والغاء ابطال العمل لفظا ووضعا

والتعليق

معنى لان موضع محل النصب على انه مفعول به لعلم وهو زمان بقيد لكلام
وفيه نظر لجواز ان يكون تعريفه كتعريف زمان لحاضر لان الحاضر يتضمن العلم بان
اسم معنى وقد تقدم الاضمار من بناء في زيادة قولك لحرف فيه وقال سيبويه والاخفش
والمازني والزجاج صح الان لخلو بنيته الاسم الاشارة لان معناه لهذا
الوقت وقال السيرافي بنيت لتضمنها معنى حرف واحد
فانها لاشتمالها على الخبر والاستفهام ويكون في الاستفهام مع لام التعريف في
الحرف قد تدخل على ما هو مضاف في المعنى وهو مضاف الى قوله العوامل اللفظية التقديرية
والمعنوية قوله وهي هنا المعنوية لجملة تعلقه لما يأتي من الاعراب لانها معطوفة
على الجملة التي لا محل لها وهو مذهب سيبويه وفيه نظر عند الاخفش
الاول الابتداء وهو تعريه الاسم من العوامل اللفظية الاسناد المخصوص يطلق
ويراد المعنى عامل بها فان قيل تعريه الاسم عن العوامل اللفظية عدم والعدم لا يعمل
فيجاب بان اصحابنا البصريين الابتداء عاملا بالمعنى وبيانه ان جزئي الاسم
الاسم عن العوامل كان يقتضيه او آثر وهو الرفع ١٢ مرجوحه وهو النصب الاخفش
تجرد مصحح العوامل اللفظية الا تصالحية الا يعمل فيه العوامل والصلاحية صفة قائمة
بالاسم لا عدمية والجواب الثاني يقدر انه عدم ولكن العامل امارة على العمل لا موجب
له بذاته والعدم يجوز ان يجعل امارة على الشيء الا يرى انهم قالوا الفعل المضارع يرتفع
لتجرده عن الناصب والجوازم ومرادهم عدم فان قيل لم عمل الابتداء الرفع قيل لان المبتدأ

لا يعمل فيه

لام التعريف م

بمعنى م

ضربا م

أي صادفت بها
وجدت اذ خلت
لم ينتفي الثاني يجوز
جزاء لقوله فاذا كان تقول
اذا كانت حسبت بمعنى
معرفة الشيء م

نكتة الفاعل مخصص عنه

بوساطة الاسناد الخبري العامل من وجه بين احد جزئيه اعني المسند اول كما ان الفاعل اول الثاني الاخر المسند اليه والمخبر عنه واما الآخر فانا اذا قلنا الفاعل قبل خبر المبتدا بعده ويسمى الاول مبتدا فان قيل لم جعل الاول مبتدا وهو المخبر عنه والثاني خبرا وهو المسند اجيب بان المخبر عنه اما ان يكون اسما او فعلا والاسم المبتدا هو الذي لا يحتاج فيه ما قبله فهو اولى ان يكون مبتدا او ما يعلق به مسند اليه والمسند الخبر اليه وكذا ثانيا عنه والثاني خبرا وصرحا ومسندا واعلم ان الاول ان يكون معرفة فيجب كونه مختصا نحو الله ربنا والعبد مولانا او خبرا من مشترك وصح الثاني ان يكون نكرة وجوبا كان معرفة نحو الهنا واحد وخبرنا فان قيل لم جاز وقوع النكرة هنا خبرا قيل وجوبا ان اصل هذا الغرض من التعظيم والاقرار للاضمار وكم بصورة الاضمار كان الرجل اذا قال لزوجته انت طالق ولم يعلمه انت لفظ المخبر ومعناه الانشاء ولهذا لا يجوز ان يقال صوفت كلا كذبت والانشاء ان كان من الكلي من جملة الوحدانية والنبوة فيكون من هذا القبيل مفيد للمتكلم سواء ولبس بخبر من الطرفين والمعرفة اما راجع الفعل المضارع او امر فقوله موقعا بصيغة الاسم دفعا لتوهم ان تقول فجزر ضارب زيد بمعنى ضرب او يضرب زيد فقوله الفعل موقع الاسم وهذا اضارب البصريين وقال الفراء العامل فيه خلوه من الضمير والجوازم وقال الكسائي الرافع حروف المضارعة والصحيح قول البصريين فان قيل فانتم يرفعون كان ولا يقع موقعه اسم كقولك كان زيد يضرب ولو قلت كما ضاربا يضرب لم يجز قيل فيه جوابان احدهما ان الاخبار كان وقع اسما في الشعر كما روي ان خبر كاد وان لم يقع اسما فالاصل في الكل ان يقع منه شيء وهو انه اريد دلالة الفعل على الضرب من الحال وهذا الاخير اصح من الاسم الفاعل ان يكون الحال فائدة واعلم ان غيرة بموضع الاسم الذي يرفع الفعل موقعه

موقعه فان الفعل يرفع سواء كان الذي ينوب به مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا ترى ان قولك مررت برجل يكتب يرفع لوقوع الاسم موقعه كقولك مجرورا لان الموجب لرفع الفعل وقوعه موقع الاسم المرفوع وهو الثالث عامل في الصفة وهو ان ترجع للموصوف صفة رفع او نصب او جر لكي يزيل اشتراكه نحو مضروب في مضروب وجر في جر ورأيت رجلا مررت برجل كريم فكما ان الرافع هو الموجب لرفع الصفة كذا الرافع والناصب والجار للاول من الاسمين المختلفين يعمل الثاني ما عمل الاول فان كان الموصوف معربا بنائية وحركة الصفة اعرابية او بالعكس فهما مختلفان حكما كان حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية او بالعكس فهما مختلفان حكما

الباب الثاني في فصول من العربية

الفصل الاول في المعرفة والنكرة اعلم ان النكرة صفة للمتكلم تقول هذا شيء نكرة تذهب به الى الكلية وكذلك المعرفة وقد يقع المعرفة مصدرا تقول النكرة من نكرة الشيء خلافه وهو هذا اصح من المعرفة حتى ما وضع ليدل على شيء بعينه وهو اما المعرفة تسعة احدها المضمر وهو مشتق من اضمرت الشيء اذا اسررته وكذلك المضمر في قولك انت هو انه لا يعلم الا بدليل الآيات يعرف المذكر والظاهر هو ضد المضمر بمشتق الظاهر مثال المضمر فانا وانت والكاف والهاء من ضربك والحصر الاقرب الى العلم الخاص كزيد وعمرو والثالث من الاقسام المعارف ما فيه الالف واللام الجنس فجنس الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار اذا قوبل بجنس الرجل وكل فرس خير من كل حمار لان كثيرا من الرجال خير من كثير من الفرس واغلب احوال جنس الرجال اذا قوبل بجنس جنس الفرس واذا قوبل بجنس الحمار فان غالب الجنس افضل من هذا الجنس والام للعهد نحو فعل الرجل كذا واعلم ان الالف يكون زائدة كقولك الشاء وبا عدام المعروف من السير ما حرس على قصور ما خول

ثم اعلم

وبنوا معنى وليس بلفظ

وعقد سيبويه العامل في الصفة بعد العامل في الموصوف واذا

قلت م

اي حكم الموصوف والصفة وقد اختلف حكمها

٢ عرفته معرفة الآنه لا يراد المصدر بها انك تقول زيد معرفة اي معروف ومشتق

٢ العدل خلق والخل خامض واعلم انه لا يراد من قوله الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار

٢ جنس م

ثم ثاه نسوة م

المستثنى م

حال كونه فوق العشرة سالما من العقلاء كسوة كان واحده مذكرا حقيقيا او مؤنثا
حقيقيا مثال ما كان واحده حقيقيا نحو جاء الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل اذا
جاءك المؤمنات ومثال ما كان واحده مؤنثا حقيقيا وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز
لفظا وهو مؤنث حقيقة وانما انث مثل هذا الجمع لان الذي بغير الواو والنون
لانه ناسب التأنيث في انه ثان للواحد كالتأنيث للتذكير وهو مؤنث كجمع سوه
لا تختص بمذكر العقلاء ولانه لم يستأنف له صيغة اخرى بل انه غير العلامة
فهو مؤنث غير حقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر واما اذا اسند
الى الضمير فالتأنيث [illegible] او ضمير الجماعة وجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا والف
جاءت وجرحى وجرحى جمع التكسير او تكسير اما التأنيث فباعتبار [illegible] اللفظ
واما ضمير الجماعة فباعتبار معنى والانس والانام والرهط والنفر مذكر والقوم
يذكر ويؤنث قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وكذب به قومك ونحو النخل والتمر
مما بينه وبين واحده التاء نحو النخل يذكر ويؤنث كما في التنزيل اعجاز نخل
منقعر والاعجاز نخل خاوية والنخل باسقات لها طلع فاعلم عضو في الاعضاء
فرده فهو مذكر كالانف والطحال وكل ما كان في الجسد اثنان من الاعضاء
فهو مؤنث نحو اليد والرجل والكف والاذن والعين واليمين والشمال
والعجز والقدم والساق والعقب ونحو الحاجب والخد والجبين وتأنيث
العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تأنيث جميع الاشياء تقول ثلث نسوة
وثلثة رجال وفي التنزيل سبع ليال وثمانية ايام وهذا من غريب لغتهم
فقد جعلت هنا علامة التذكير واختلفوا في تعليله فقال الاكثرون
ان العدد جماعة مؤنثة والاصل ان تثبت في جميع الاسماء العدد

ثوم نوح م

كالكبد م

ونحوها الاحاجب م

لانه علامة التأنيث

جماعة م

فجاء

فجاء مع المذكر على الاصل لان المذكر اصل واثبات التاء في جماعة اصل فلما
احتاجوا الى الفرق بين المذكر والمؤنث فرقوا بحذف التاء لانه جار على الاصل
والحذف يكون بعد الثبوت وقال اخرون ان العدد هو المعنى في المعنى فالتأنيث
المضاف اليه بغير علامة التأنيث في المضاف لئلا يجتمع بين علامتي تأنيث
وقال او الجمع تارة يحمل على اللفظ وتارة يحمل على المعنى كقولك قام الرجال في العدد
مع المذكر على اللفظ ومع المؤنث [illegible] فللعدد للمبالغة لا للتأنيث
كرواية ونسابة وكان من تلك التاء ويكون في المذكر كذلك في العدد واذا جاوزت العشرة
اسقطت التاء من العشرة مع المذكر واثبتها مع المؤنث لئلا يلزم اجتماع
علامتي التأنيث نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة بكسر الشين وسكونها
واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة واثنا عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة
والاسمان مبنيان على الفتح الا اثني عشر فانك تعرب اول الاسمين وكان
القياس ان يبنيا جميعا لوجود التركيب كخمسة عشر الا انه اعرب الاول لوجهين
احدهما انه لو بني لسقط الالف والياء الدالان على التثنية لانهما بدلان
عن الاعراب على التثنية وبهذا العارض امتنع بناؤه وبني عشر على الاصل
والثاني ان التثنية بمنزلة الكلمتين عطف احدهما على الاخرى وعشرة
كالسنة فلو بنيا جعلت ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد ولم تفعل العرب

الفصل الثالث والتوابع خمسة اضرب تأكيد ووصف وبدل
وعطف بيان وعطف بالحروف واما التأكيد اعلم ان التأكيد مصدر
وكدت مثل وحدت توحيدا ويقال اكدت تأكيدا و[illegible] بالواو جاءت القرآن
في قوله ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها فهو مختص بالمعرفة

ويكون بالنكرة م

انت قوله انت وضمير المرفوع وبارز المنصوب في محل النصب على انه
مفعول ترى والعرب قولها والرفع في اللفظ والنصب كما هو في قولها والرفع
وهي المضمرات على خمسة بين متصل وهو ما لا يستغني عن اتصال شيء وهو ثلث
انواع المرفوع والمنصوب والمجرور وكل منها بارز اي لام قبله فانه اي المرفوع
يجيء مستكنا ايضا اي كامن يجيء بارزا احترازا عن المقدر
اي احدهما يكون لازما او غير لازم فاللازم في اربعة من الصفات الباقية وهي اربعة
افعال وهي افعل على صورة امر الحاضر وافعل على صورة المتكلم المواحد ونفعل
على صورة جمع الغيبة ونفعل اذا كانت في خطاب والحق به على الغالب لان
الاستتار ليس بلازم فيه فقول المذكر مسندا الى احد هؤلاء من قولك لمخاطب وغير
اي الاستكنان الذي يكون غير لازم في صيغة المذكر نحو فعل في المضارع المذكر
نفعل وكذا المؤنث نحو تفعل في اسم الفاعل والمسلم المفعول والصفة
المشبهة قوله فاذا ارفعت اسما ظاهرا شرط وجوابه قوله فهو فاعله
عن الضمير ولا محل لها من الاعراب لكون شرطا غير جازم والضمير المتصل كالظاهر
في استغلاله وقوله على لفظ المبتدا اي هو اي الضمير المتصل المرفوع
والاخرون اي المنفصل وعدد الالفاظ المتصلة المنفصلة سبعة وعشرون
لفظا اما المتصل فانها اربعة وعشرون لفظا المرفوع منها اثنى عشر انما
الاسم فيه الالف والنون والتاء لان بينه على السكون لا الانه معرب كما يتبين
بان الاخر وقال بعضهم اصلها ان بالفتح بعد الهمزة وهي ثنية من السن بعض الاشياء
قال الفراء قدم النون على الالف فصار انا فحذف بعضهم كوفي بين الخرز بعض
الخاء وكسر النون نقلت ضمة الخاء الى النون قوله اصلها ان زيدت التاء

انت

خمسة احدها المبتدا او الخبر او اسم كان او اسم ما ولا عمل لي وغير المشبه
بليس قوله المفعول مبتدا او خبره اسم ما اطلق وانتفى المفعول به
والثالث المفعول فيه والرفع المفعول له وخامس المفعول معه فيقال الضمير
الذي في المفعول له والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه يعود الى الموصول
كما في معناه الاسم المفعول به والمراد بالمفعول به المفعول به حقيقة اي بالمفعول به
والتمر والكتاب المنصوب وجر كان اسم ما لا عمل لي وخبرها والاعتذار الى آخره
وجر الاصبع المضاف اليه المجرور فوا او بالاضافة والمعنوية واما جر الاصبع
فانه اضافة بزيادة حرف جر مرفوع كفى بنفسك درهم وكفى بالله شهيدا ان كان
والمجرور فيهما غير متعلق بشيء لان حرف الجر فيه زائدة في محل الرفع على انه حرف
الاول فاعل كفى على ما مر في صدر هم وكفى بالله شهيدا ان حرف جر
فهو كما يجر بالحرف الزائد يجر بالاضافة اللفظية نحو ضاربت
زيدا وحسن الوجه فيكون المجرور في المقدر منصوبا ومرفوعا قوله والعرب الفعل
مبتدا وخبره مرفوع كلها بالابتداء قوله اسم قوله الاعراب مبتدا وخبره
الواو في قوله قد مثال ابتدائية دخل قوله الاعراب صريح وغير صريح (وغير
صريح) فاعل غال قوله الصريح مبتدا والخبر اجمال والمجرور في قوله اجمالا
وقوله اي اصل الاعراب بالحركات والحروف في صدر الكتاب وحل جملة الحال
لو قوله اجمالا اي الحال والمجرور قوله وغير صريح مبتدا وخبره الثاني مع خبره
وهو ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب قوله وما اشار اليه
اي يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص مبتدا وخبره الجار والمجرور والاولى
المضارعة قوله الاخر اي الحرف الاخير وهو فعل وفاعله مستتر فيه وهو

انت

اعلم ان الحكم الذي في المفعول به وهو نصبه يجوز الا
الالف واللام اكتفاء بعلى الذي في اذا اخبر بكل فيه لم يجز
موصوفة شرح

كالحرف في كونها اثنى عشر

عليه بسيط لفظي طلب فائته حرف لفظا وبسيط لفظي جملة لا اسم هو الالف واللام
في ذات انثى اثنتا اثنتا وفوار هو حرف واحدة الاصل عند الكوفيين
الواو والباء للمعاد والكاف لمن اسماهم حاضر حرف واحد عند الكوفيين واما تثنيه
الكاف اياه اياه اياهما اياها اياهما اياهن واعلم ان الياء في اياك حرف
في اياك حرف يدل على المتكلم والمخاطب والاصل اياك من الاعراب عند سيبويه وقال
الخليل اياك اسم مضمر والياء والكاف وغيرها اسماء مضمرة ايضا في موضع
جر بالاضافة والمنفصلة ثلاثة وعشرون اسما فوقه منها احد عشر فعلت
فعلنا فعلت بالفتح فعلت بالكسر فعلتما فعلتم فعلتن يفعلون
فعلا افعلا فعلت والمنصوبة اثنتي عشرة الزمنا الزمنا الزمكما الزمكم
الزمكن الزمها الزمهما الزمهم الزمهن والفظ المجرد كلفظ المنصوب الا ان باء المتكلم
في منصوب يحتمل ان يكون العامل فيه حرفا نحو ضربني زيد او فعلا نحو اكرمني
وفي مجرور لا يكون الا مجرورا نحو مررت بي الا ستة وعشرين وقد بينا هو وفعلنا يحتمل
حسب ما ذكرنا من السكون في الاول والمتكلم اذا كان معربا ويكون
ما قبلها ساكنا في الرفع والمنصوب يكون ياء ما قبلها مكسورا تقول الزمني
والزمني وهو يزمنا ويزمني واعطاني في الرفع وتقول في المنصوب
الزمني والزمني وهو يزمنا ويزمني
واعطاني
تم الكتاب
بعون الله الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وفيه عشرة اشكال الاول ان الالف واللام في الكلمة لا يجوز ان يكون للجنس والا لعهد اما الاول فلانه لو كان للجنس لزم اجتماع المتقضيين والتضاد وهو محال وبيانه ان الجنس يدل على كثيرين مختلفين بالحقايق والتاء للوحدة فهين الجنس والوحدة تضاد واما الثاني فخطأ لانه لم يجر بين المتكلم والمخاطب ذكر الكلمة ليكون اللام للعهد جوابه ان اللام قد يأتي للتعريف الحقيقة وليس لاستغراق الجنس فحينئذ لا يلزم اجتماع المتقضيين ويجوز ان يكون للعهد الذهني الاشكال الثالث ان هذا التعريف منقوض بالضمائر المستترة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست بالفاظ جوابه ان اللام ليست بالفاظ لان الحرف من اللفظ ما يكون ملفوظا به لفظا او حكما فان الضمائر فان لم يكن ملفوظا به لفظا فهي ملفوظ به حكما الاشكال الثالث ان هذا التعريف منقوض بالكلمة الاجنبية فانها لفظ وضع لمعنى مفرد وليست بكلمة لانها لو كانت كلمة كانت اسما او فعلا او حرفا فالاقسام كلها باطلة جوابه انه لا نسلم ان الاقسام باجمعها باطلة لانها حرف لكونها دالة على معنى في غيرها مع انها ليست بلفظ لان اللفظ ما يقتضي حرفا من حروف الهجاء والان للضمة في زيد لا يمكن التلفظ به منفردا الاشكال الرابع ان حرب لا يكون كلمة لانه حال على معنيين في قدر والزمان فيكون مركبا جوابه ان المراد بمعنى المفرد ان لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى واللفظ حرب انذار الاشكال الخامس ان الكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف ينبغي ان لا يكون كلمات لانها وضعت مثل زيد وضرب وقد جوابه ان هذا زيد

ضرب

ضرب قد الالفاظ الخ وضعت الالفاظ لنهايات معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره الاشكال الاول ان الكلمات موضوعة الالفاظ مركبة كالفظ الحرب فالجملة والكلام ينبغي ان يكون كلاما وكلمة بل يكون جملة لان لفظ الحرب موضوع مثل قولنا زيد قايم وضرب عمرو وجوابه انه لا نسلم ان لفظ الحرب موضوع مثل قولنا زيد قايم بل موضوع لمفهوم صدق على مثل زيد قايم وهو مركب من فعل يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس كذلك الاشكال الثاني ينبغي ان يكون الكلمة بازاء لفظ حرب بحسب المطابقة بين ان تعتبر ذا والخرج التأنيث والتذكير جوابه انه لا نسلم وجوب المطابقة بينهما لان اللفظ اسم عنه مشترك كما يقال الفرق بين الفرق ان تجرد كان جامدا لا يلزم المطابقة بينهما فان ذا كان اسما مشتقا مثل زيد قايم فرجب المطابقة بينهما لان الضمير الذي يكون في ضرب هو نفس الموصوف بخلاف الجامد فانه ليس فيه ضمير الاشكال الثامن انه ما قال لفظ وضع لمعنى لا قال معنى لان كل لفظ موضوع فهو موضوع لمعنى جوابه انه انما قال لمعنى لتجري عليه فعل مفرد وهو ان الذكر من الالتزام مع الجواز ولا يجوز ان يراد الالتزام لكن الاشكال التاسع انه لا فائدة في قوله وضع لان قوله لمعنى يغني عنه لانه مهملة بل لمعنى والوضع لا يكون بمعنى جوابه انه احتراز عن آخره فانه لفظ يدل على معنى مفرد ثبت بحسب عام [illegible]

فصل

في الحروف والتي هي الاسم وهي سبعة عشر حرفا مررت بزيد بالا فعلت والله الا تخرج تا الله لا يكون خرجت من البصرة سرت الى الكوفة

زيدٌ في الدار اما في الكيس اما زيدٌ وعمرٌ جالسان وما ابالي ما واخ له ورب رجل
لقيته ورب رجل ورب رجل ورُبَّ رجل ورُبَّ رجل وتقول ما خرجت زيد
على السطح واما على ازيد تخرج او ب على عمرٍ سنة ربيت على الكوفة على ما اطلب
سمعت على الغائب كذا واخذت عنه اما على زيد لعمرو وما رايته مذ يومين
الجمعة ومنذ يوم الجمعة وتقول ما رايته مذ ثلاثة ايام سرت حتى الصباح
الساعة والقوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ وعدا زيدٍ وتقول خلا زيدا وعدا زيدا وما
خلا زيدا وما عدا زيدا فصل في حروف التي تنصب الاسم وهي تسعة
ما في القوم الا زيدا وتقول ما جاءني احدٌ الا زيدٌ وما رايت احدا الا زيدا
وما مررت باحدٍ الا زيدٍ وما جاءني الا زيدٌ وما رايت الا زيدا وما مررت
لا بزيد تقول ما زيدٌ وما رجل بل استوى الماء والخشبة وما البر ولا العباءة
فصل في حروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة ان زيدا منطلق
بلغني ان زيدا ذاهب كان زيدا الاسد شجاعا وزيد لكن عمرو حاضر وليت زيدا خارج
ولعل عمرو حاضر واذا انضم ما الى ان لم تعمل الا في الافعال تقول انما زيد منطلق انما
زيد قائم انما السماء فوقنا وانما الله اله واحد وانما انا اكرمتك وكانما زيد اسد وكانما
وكانني وكأنّ وكأنّي وكأنّك ولكنما ولكنّ ولكنّي ولكنّك ولكنّه ولكنّها ولكنّا ولكنّكم
ولكنّهن فصل حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ما زيد قائما
وما هذا بشرا ولا رجل افضل منك ولا علم لنا بعجز ليس ترفع على المعرفة
والنكرة ولا يعمل الا على النكرة وتقول في نفي الجنس لا رجل افضل منك
فصل في حروف التي تنصب المضارع وهي اربعة احب ان تقوم
ثم ان بعد حرف منها سرت حتى اطلع او انها على سمكة وشربت اللبن حتى
لا ازمك

لا ازمك او تعطيني حتى جئتك لكرمك زرتني فاكرمك ايمن يبنك فازرك لا تشتمني
فاشكرك ما تأتنا فتحدثنا اليوم ما لا فانفقه الا تنزل فتصيب خيرا اي تفعل
زيد حيث كي تعطي حتى وكي ما تكرمنا اذن اكرمك فصل في حروف التي تجزم
المضارع وهي خمسة لم ينطلق زيد ما نعم عمرٌ وما يضرب زيدا ان طرح اخرج
الا تخرج فصل في حروف العطف وهي تسعة ضرب زيدٌ عمرٌ وضربت
زيدا فعمرا وجاءني زيدا وعمرا وما زيد عندك لا اسم عمرٌ وجاءني زيدٌ ثم عمرٌ وجاءني زيدا لا عمرا
ما رايت بكرا بل خالدا اخرجت القوم حتى زيدا ساجدا وجاءني زيدٌ لكن عمرٌ وما اضرب
اي حروف غير عاملة لو اكرمتني لاكرمتك لولا زيدٌ لاكرمتك صدر بها الابيات ان لكذوب
فرصة وان صديقك يسوءه ان يكذب كلا بل ضرب زيدا زيد عندك اسم عمرٌ وهل زيدٌ
ذاهب الا خرجت يقال اي زيد فتقول نعم ورجل واذا قيل لم صاغ
زيد قلت بلى واذا قيل ليس زيد بخارج قلت اما والله اما عمرٌ خرج وان
لم تعرف قلت الا والله اي ح اصول ان زيد ورايت اقوال ان ابدا ومررت باحدٍ كما في
ضرب اما زيدا او اما عمرا وهذا ما فاكرا وما مررت الا باخيك الا زيدٍ وقام القوم
الا ان زيدا فاضل الا انهم لكاذبون اما ان احق عنده انك ذاهب اما ان تكرمني افعل هذا
اما لا تكرمني الشاة ذبحت ح حروف العطف وتبعلق القسم الواو في
ح تضرب وهي الاسماء بسم الله الرحمن الرحيم حركات الاعراب تسعى الرفع والنصب
والجر وهي حركات المختلفة التي تحدث في الاخر الاسم بعوامل مختلفة نحو قولك عليه
لقولك جاءني زيدٌ ورايت زيدا ومررت بزيدٍ وحركات البناء تسعى
الضم والفتح والكسر وهي الحركات التي تبنى عليها الاسماء الا ان تخرج عن اصلها لعوارض
حبث وامس قبل ومن وكيف واين وهؤلاء وامس وكذا كل حركة وقعت

ذا دل بالكلية او ببعضه فرعي بنائه فصل في الاسم المعرفة والنكرة
المعرفة هو الذي اذا كان سماء معلوما وعلامة في اسماء الاجناس الالف
واللام او الاضافة كقولك الرجل الغلام الفرس وجملك وغلامك وفرسك والنكرة
هو الذي كان سماء مجهولا وعلامة في اسماء الاجناس تجرده من الالف واللام
واضافة لان الالف واللام علامة التعريف والتنوين علامة التنكير وهي
هذان كقولك رجل وغلام وفرس فصل التنوين والالف واللام لا
يجتمعان في اسم واحد تقول غلام الغلام ولا يجوز ان تقوم الغلام بالتنوين
فصل الاسم الذي يدخله التنوين والحركات في الثلاث بسمى منصرفا كقولك
رجل وزيد والذي يدخله الرفع والنصب فقط ولا يدخله التنوين والجر فانه يسمى
في موضع الجر غير منصرف كقولك هذا احمد ورايت احمد ومررت بالرجل
بالرجل فصل اذا شئت سميت الاسم الذي باخره الف ونون مكسورة او ياء
مكسورة او ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة كقولك رجلان وجاءني
وغلامان وغلامين والالف علامة الرفع والياء علامة النصب والجر تقول
جاءني غلامان ومررت بغلامين كما تقول مررت بغلام فصل الجمع على
عام ربين جمع تكسير وجمع تصحيح فجمع التكسير ما تكسر فيه نظم الواحد كقولك رجال
في جمع رجل وجمع التصحيح ما سلم فيه نظم الواحد كقولك مسلمون في جمع مسلم
فصل كل اسم اذا جمع جمع السلامة سمي باخره واو ونون مفتوحة او ياء
مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة فالواو وعلامة الرفع في جمع كالالف في التثنية
والياء وعلامة النصب في الجر تقول جاءني مسلمون ورايت مسلمين ومررت
بمسلمين وهذا الجمع يختص بالعقلاء فاما جمع التكسير فيكون فيهم وفي غيرهم

فصل

فصل جمع جمع لا يجمع الا جمع القلة الكلب والكلاب والاعبد والاعاجم
والسورة وسور والسورة فصل يقال ما احسن راسه وراسها واعظم
بطنه وبطنها على لفظ جمعه والمراد وراسهما وبطنهما وفي القرآن فقد صغت قلوبكما
واذا جمعت ذلك اشياء منفصلة قلت قلوبها وايديها فصل الجمع الذي بينه وبين واحده التاء تحذفه وتقول ثمر
وثمرة وتمر وتمرة وبطيخ يخص بالاشياء المحلوفة دون المصنوعة
فصل الاسم الذي اخره الف مكسورة ما قبلها كفاضل وغازا اذا جمعت السلامة
تحذف الف واوه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول هم قاضون وغازون
ومررت بقاضين وغازين ورايت قاضيين وغازيين وكذلك المعطوف
والمرضيون والمعطفين والمرضيين وما شبه ذلك والاسم الذي في اخره الف
تحذف الف وتبقى ما قبل الواو والياء جميعا كقولك الاعلون ورايت الا
علين والذي المعطفون والمرضيون وما شبه ذلك الا اضافة ان جمع بين الالفين
فحذف الثاني منهما بالاول وتسقط التنوين من الاول لقولك غلام زيد ودور
خالد وثوب بكر الا ان سمي مضافا واليه مضاف اليه ومن حق الاول
ان تخبر به وجوه الاعراب فيكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا دون الثاني
ان يكون بخبر ولا بد تقول جاءني غلام زيد ورايت غلام زيد ومررت بغلام
زيد ولا يجوز ان تدخل الالف واللام على المضاف ويجوز دخولها على المضاف اليه
تقول ثوب رجل وثوب الرجل ولا يجوز الثوب الرجل ولا الثوب رجل وان
اضفت سميت المثنى فاحذف النون فقل جاءني غلاما رجل ورايت غلامي
رجل في النصب ومررت بغلامي رجل في الجر واذا اضفت اليا ما فيه الالف و
واللام

قبل جاء في غلاما الرجل بحذف الف التثنية في اللفظ ورايت غلام الرجل
ومررت بغلامي الرجل بكسر الياء والذكر المعرفة على القياس المذكور واذا اضفت
الجمع فاقره على السنن ايضا قبل جاء في صالحو قومك ورايت صالحي قومك ومررت
بصالحي قومك وان اضفت الا ما قبل الالف واللام فاحذف الواو والنون
جميعا قبل جاء في صالحو القوم باثبات الواو في لفظ وبسقاطها في اللفظ
والذكر اليا ومررت بصالحي القوم ورايت صالحي القوم بسقاط الياء والنون
جميعا في اللفظ فصل اذا انث الاسم فالحق باخره تاء مفتوحة
ما قبلها كقولك في صالح وفي مسلم مسلمة تاء التانيث تعرف شيئين
احدهما ان يكون ما قبلها مفتوحا والثاني ان ينقلب هاء في الوقف كقولك في
مسلم وفي صالحة صالحه فصل تاء تانيث العدد من الثلاثة الى العشر
خالف تانيث الاسماء كلها تقول ثلث نسوة واربع نسوة الى قولك عشر
نسوة فقط فتطرح تاء التانيث من المؤنث وهي ثابتة في المذكر في قولك
ثلثة رجال وعشرة رجال فاذا جاوزت العشر قلت في المؤنث احد عشرة احدى
واثنتا عشرة امراة وثلثا عشرة مرأة الى قولك تسع عشرة امراة بحذف
التاء من الاول وبسقاطها في الثاني فقالوا الاول والاولى والثاني والثانية والثالث
والثالثة والذكر العاشر والعاشرة فما وراء الاصل القياس فخالف
عشر واخواتها عشرة فصل ومن الاسماء المؤنث مالا يظهر
فيه علامة التانيث كالعين والنفس والليل والكبد الكرش والساق
والقدم والبد والرجل والكف والفخذ والساعد والقدم والعقب والنعل
والنار والدار البر والفرس والابل والغنم وخيل الحرب والشمس والريح

في اسماء

في اسماء ارض وجبل والارض والسماء والدار والسعر والارنب والبعير والذراع
والكراع والعقرب والعقاب والجراد والحمار والجمل وما يجيء لتذكيره وتانيثه بالعلامة
والقفا والمرفق والعنق والسلم والريح والبريد والسوق والسن والسلطان والسبيل
والطريق والانبوب والسلاح والسنون فصل ان جمعت المؤنث
جمع السلامة فالحق باخره الفا ونا كقولك مسلمات وصالحات وهذه التاء مرفوعة
في حالة الرفع ومجرورة في النصب والجر تقول جاءني مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات فصل اذا كانت فعلة اسما غير صفة محركة غير ياء في
الجمع بالالف والتاء كقولك في غرفة وتمرة وركعة وركعاة واذا كانت صفة لفخمة
وطلحة تركت على اسكانها كقولك في عجلات وصخرات وكذلك اذا كانت العين
حرف علة كبيضة وجوزة تقول بيضات وجوزات لافرق بين الاسم الجامد
وبين الصفة كعجلة فصل كل جمع مكسر يجوز تذكيره وتانيثه سواء كان
جمع مذكر او جمع المؤنث واذا كان الفعل مقدما عليه تقول جاءني رجال وجاءت الرجال وجاءني
فصل اذا كسرت اسمين مرفوعين الاول منهما اسم معرفة والثاني نكرة
جاز في الصفة ان تكون صفة للاول او للثاني تقول هذا زيد منطلق وعمرو خارج الاول سمي مبتدا والثاني خبرا
جز فصل الصفة مثل الموصوف في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع والتعريف والتذكير والاعراب تقول جاءني رجل صالح ورجلان
صالحان ورجال صالحون وامرأة صالحة وامرأتان صالحتان ونساء صالحات
والاصل الصالحة وجاءني رجل صالح ورايت رجلا صالحا ومررت برجل
صالح تقول لرايت ابن زيد الكريم ان جعلت الكريم صفة للابن نصبته
وان جعلته لزيد جررته وكذلك هذا ابو عبد الله الكريم ترفعه لانك جعلته صفة للاب

لا لعبد الله وان جعلته مجرورا يكون صفة لعبد الله وعلى هذا القياس ابدا فيجب
ان تعربه على اعراب الاسم الذي فيه صفة فصل اذا كان في آخر الاسم الف
وصيغة كبرى وصبلى اسمي تقصورا وكانت بعد الالف همزة تحمزا وصحرا
وسمي ممدودا فصل الاسم العلم الذي لا يدخله الالف واللام
كزيد وعمرو وهند والكثر اسماء الرجال والنساء آخاه اذا تثنيه وجمعه يدخله الف
واللام كقولك الزيدان والزيدون والهندان فصل اذا نسبت الاسم
زدت في آخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها كقولك في النسبة الى البصرة بصري
والى البحرين بحراني ويجب ان تسقط تاء التانيث عند مثل البصرة والكوفة
اذا نسبت اليها فتقول بصري وكوفي فصل لا يجوز النسبة
الى الجمع فلا يقال فرائضي والاصح شيء واغا ينسب الى الواحد فيقال فرضي
وصحفي فصل اذا صغرت الاسم فانظر فان كان على ثلثة احرف
كفلس فقل فليس بوزن فعيل وان كان على اربعة احرف كدرهم فقل دريهم
بوزن فعيل وان كان على خمسة احرف كمدينار فعل وبينه ثم اجمعه
بالواو والنون في العقلاء الذكور وبالالف والتاء في غيرهم فتقول في تصغير
مساجد ودراهم مسيجدون ودريهمات الا في جمع القلة فانه يصغر تصغير
الواحد لقولك في تصغير افلس والجمال والستة ذعيكة وافيلس واجيمال
والبستة وغليمة فصل كل اسم اذا وقفت عليه وجب
اسكان آخره لقولك جاءني الحمد والرجل ورايت احمد والرجل ومررت باحمد والرجل
واذا كان منونا اسقطت التنوين واحركته في حال الرفع والجر ابدا نا
من التنوين وفي حال النصب الفا فتقول هذا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد

فصل الاسماء

فصل الاسماء التي في اوائلها الف الوصل عشرة اسم ابن امرئ
ابنم ايشا واشتان اسمرة ايمن ويم الله فصل تصغيف العدد
من الثلثة الى العشرة الجمع والغاية فيما فوقها الى الواحد فتقول في ثلثة
دراهم وعشرة رجال وعشر نسوة مائة رجل وخلخالي غاية غوب الف
درهم وتنصب المعدود من عشرة الى تسعة عشر غير فرانك احد عشر درهما وتسعة عشر
ثوبا وتسعون وبناء ثم القسم الرابع
من نصف الاسماء وتعلق
الف التانيث في الافعال
والله اعلم بالصواب
واليه المرجع
والمآب
تمت
الكتاب
بعون
الله
الملك
الوهاب

شرح على شرح ديباجة المصباح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال المصنف رحمه الله عليه اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة معنى الشرط
قيل ما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح
اما كلمة يتناول كلا من هذين ولكن يظهر شيء مما ذكر في شرح الفصول من ان الكلمة
بعد اتفاقهم على انها حرف اختلفوا فيما هو موضوع له شرط او واقعة مقام ما يصح
فذهب الاخفش صاحب الكشاف الى الاول وصاحب الكشاف وخلق الى الثاني
او حرف ليس شيء من هذين كلا منه فلذلك ان فلكونها كلمة متضمنة معنى بعض
الشرط لزم وصول الفاء جزائية في جوابها كلزومها اذا كان الشرط بان ليس كذلك و
من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الا كثري اذ قد يحذف منه اي
من جوابها الفاء لو جودها ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قولك واما
العبد فاضربه اي فاضربه فالفاء لدلالة على ان ضربه معلق على العبد
لمعنى الشرط فالفاء الازمة طلبا بينها من الشكل الاول ان الفاء الازمة تجيء
فهذا استدلال انما يكون على الاخر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء مع
على التضمن بناء على ظهوره لان اولى الشيء بالشيء ما يعطيه الشيء الطريق
الاول واما الثاني فربما لا يفيد اليقين وعلى تحقيق على القياس الاستثنائي
لكشف التضمن فنقول الحد حتى انها متضمنة معنى الشرط لانها لولم تكن
متضمنة له لما كانت الفاء الازمة جوابها لكنها لازمة فتكون متضمنة

كما يقال

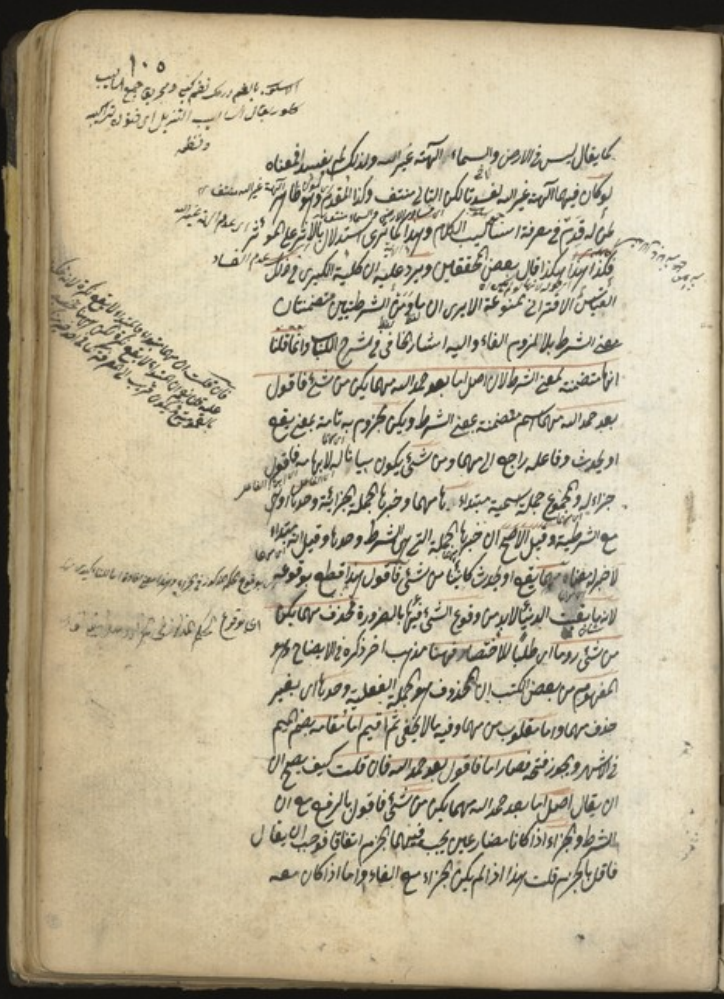

١٠٥

كما يقال ليس في الارض والسماء الا الله غير الله ولو ذكر على ما ينبغي لقيل فيها
لو كان فيهما الا الله غير الله يفيد بالكون التابع منتف ولكنه التقدير وهو ظاهر
على ما قرر في معرفة استكمال الكلام وهذا كما ترى استدلال الاتي على الامر
فكذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان كلمة الكبرى وكذلك
القياس الاقتراني تتضمنان بعض الشرطيتين متضمنتان
بعض الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار فيما في شرح المفتاح واغافلنا
انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما مهما يكن من شيء فاقول
بعد حمد الله مهما اي مهما يكن متضمنة بعض الشرط ويكون مجزوما به تابعة بعض بعض
او بحدوث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء يكون بيانا له لا مها فاقول
جزاء اول وتجميع جملة بسحبة مبتدأ بامها وخبرها جملة جزائية وهو مها او على
مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرط وجوابها وقيل انه مبتدأ
لا خبر له وضعفها او خبرت كما بينا من شيء فاقول هذا قطع بوقوعه
لانه ما يقبل الدخول الا بعد وقوع الشيء وخبرا بالضرورة فحذف مهما يكون
من شيء رد ما ان طلبا للاختصار فهنا مذهب اخر ذكره في الايضاح وهو
ان مهما من بعض الكتب ان محذوف هو جملة الفعلية وجوبا اي يقدر
حذف مهما واما مقلوب من مها وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بضم الميم
وفتح الهاء وتجوز فتحها وتصار اما فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان
ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع ان
الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال
فاقول بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه

فالجزم مقتضاه ذا الفاء يمنع الاول ما قبلها ما بعدها فيلزم ان يكون الجزاء مترتبا على الشرط
ان فانا نقول المجموع جملة واحدة فلم يقع الجزم الا على المضارع كما في جملة بسيطة فان قلت
كيف يجيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء اذا كان جزمه كافيا في الارتباط
من حاجته الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقرون
باحد الحروف الاربعة اعني السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركها لما جواز
اشتمال الفاء فلان المضارع المثبت كان قبول اداة الشرط حاصلا فلا يشتمل
فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا قويا حتى فعلت ولم تفعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما
بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتأثير الاداة فيه لانه كان حاصلا فلا يشتمل
وانما خص حرف الاداة لان الاشتمال على الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة الى الفاء
ثم اعلم ان الفاء الذي للجواب المذكور في المتن اعني مقول القول هو فان المولد الاخير
الفاء هو ان يقال هو المولد الاخير بدون الفاء وانما ذكرت لكم هذا ان يوالي
بين حرفي الشرط لفظا هكذا قال في المفصل وان شئت تحقيق عبارته
فاستمع ما يتلى عليك قولك ان تواتني يفتح اللام فعل مجزوم والفاعل مستتر جوازا تقديره
انت والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل
المستتر والمفعول به في محل جزم على انها فعل الشرط وان حرف شرط جازم
واجزمك فعل مضارع مجزوم لوقوعه جوابا للشرط وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره انا
والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل المستتر
والمفعول به في محل جزم على انها جواب الشرط والرابط بين الشرط والجزاء
هو الضمير المستتر في الجواب العائد الى المخاطب الذي هو فاعل الشرط
وقد حذف مفعول الشرط اعني الكاف لدلالة المفعول الثاني للجواب عليه
لان الاصل ان تواتني فاجزمك فحذف المفعول الثاني للشرط لدلالة الثاني عليه
وهذا هو الذي يسمى في علم النحو بالاضمار على شريطة التفسير
وقد تقدم الكلام عليه في باب الاشتغال فارجع اليه ان شئت
وقد تقدم ايضا ان الفعل المضارع المثبت المجرد عن حرف الاستقبال
يكون للحال والاستقبال فلما دخل عليه حرف الشرط خلصه للاستقبال
وقد تقدم ايضا ان الفعل المضارع المثبت المجرد عن حرف الاستقبال
يكون للحال والاستقبال فلما دخل عليه حرف الشرط خلصه للاستقبال

وقد لفظ المنصوب على انه ظرف يوم او تمييز قيد به اذ لو سوالات في مضى
لا يحال ان قد يأتي حرف الشرط وظرف المضي في قرن كلمة فيما مضى شرط
لانا نقول معناه الحرفي الذي في ان الشرطية هو معنى الشرط وهذا المعنى
غير موجود في اذ الذي هو ظرف للمضي فلا يحال ان قد حرف المضي
لان وضعها الاتيان بشيء بشيء ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه صدر
الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحد الذي لا يكون الا بالكتابة قال
اقول بعد الفراغ عن هذا المقول لخاص اعني الحد هكذا ان المولد الاخير الخ وه
فصار اما بعد حمد الله اه واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة ناجزة بسيطة
من ثلثة كما الواقعة في اول هذا الكتاب في قولك اما بعد حمد الله الخ
ومركبة وهي التي اركبت على حرف بين لان الاصل فيها ان مهما يكن من شيء
فلتكن وصف الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما فحذف فصار
اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس بالعاطفة فانها بالكسر كما مر
واما اعتبارا عن المفردة وعن المركبة من لان كانت منطلق انطلقت
فان يليه ما لا اسم كما يليه الفعل وهي اعتبار قبل واما الفرق بين ما بين
اعني المفردة والمركبة من لان كانت منطلق اه صدر دخول الفاء وجب في المفردة
دون المركبة وان لم ترضى قبول للمفصل وهي المفردة وللمفعل في المركبة
يعرف ذلك من الخام فصار اما بعد فاما ان كانت منطلق
انطلقت كما وان ما كانت منطلق انطلقت فحذفت اللام الجارة وصار
لان لانها ان اللام الجارة فحذف كتبه اما من ان المصدرية وان المشددة

للتخفيف

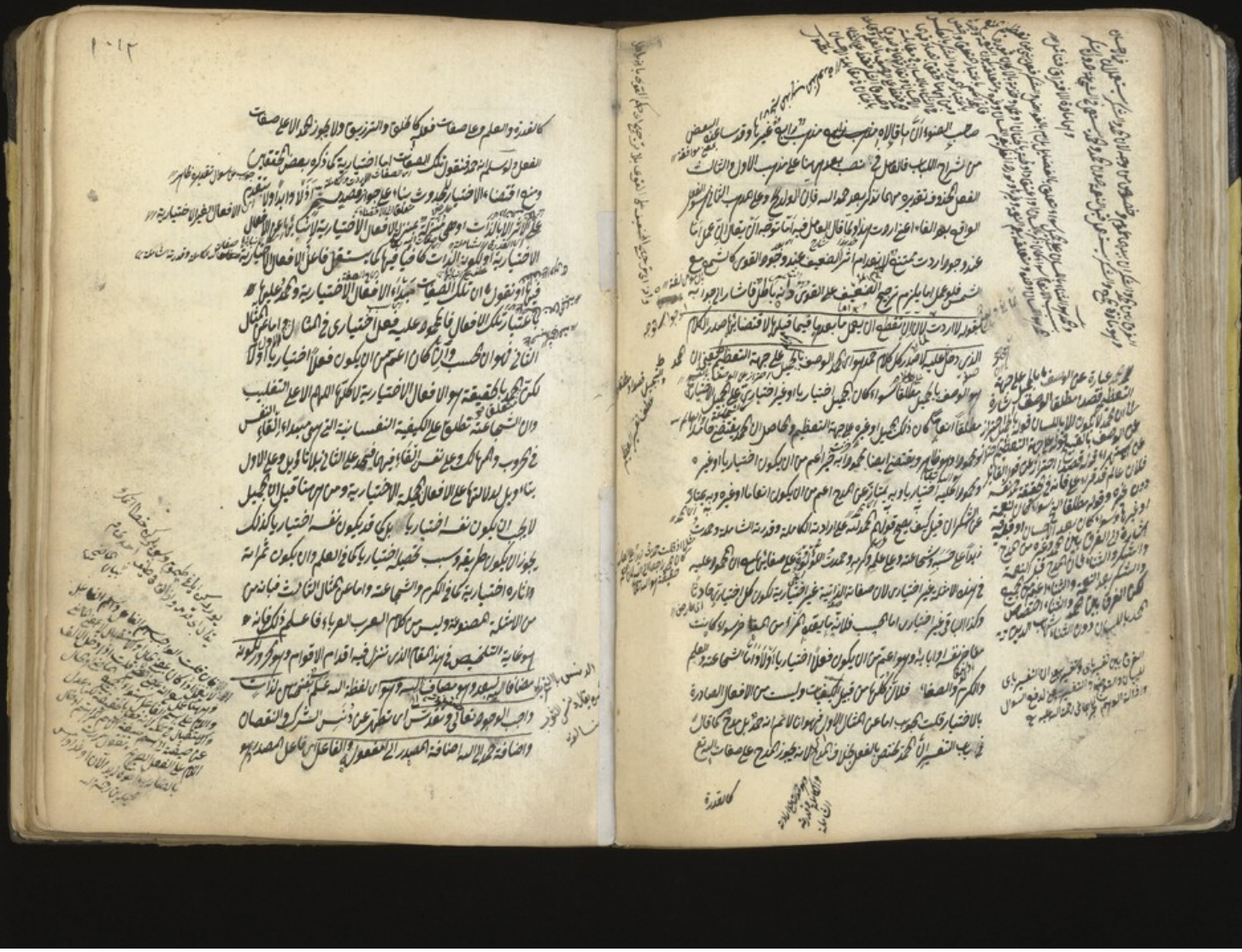

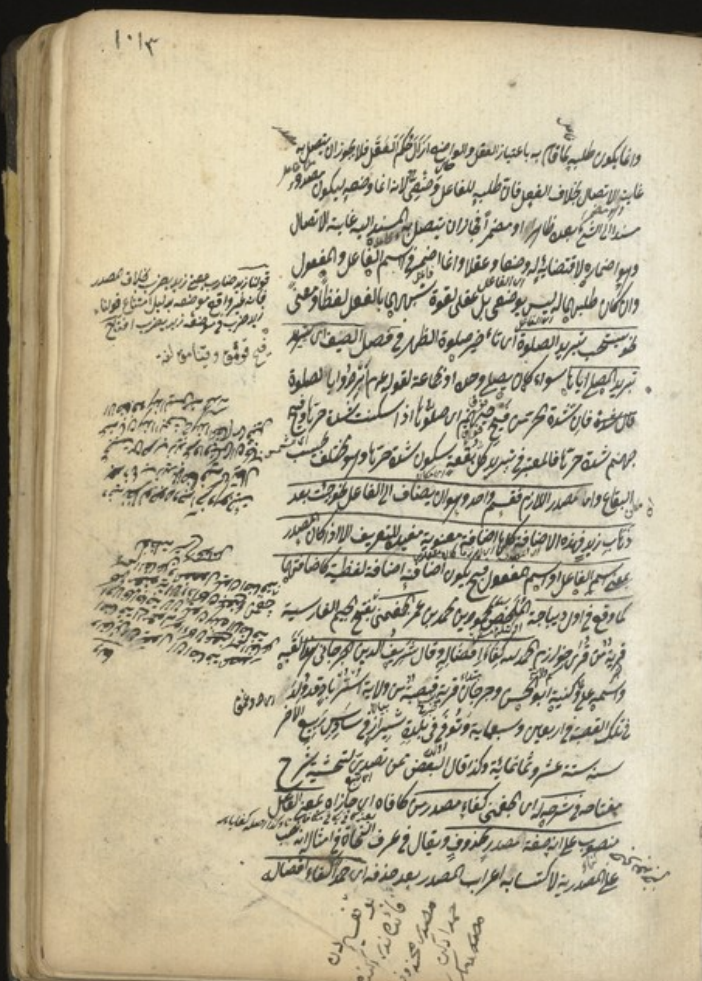

كتب القوم فجنح كلامهم يؤيد ما قلنا لذا قال الشارح في الصنو ولكن
فيه ما لا يخفى واحاصل ان المعروف جاء لم يستدل فيه الوجوه واني الا يعرف
في الفضل من الناس الا ذووه المعروف الاحسان وذووه فاعل يعرف
الا يعرف قدر صاحب الفضل وعزته الا اصاحب الفضل ذوو
المجد آل ولدا فضول لعب بن زهير صحيح آخر رجيته كم رفعات ابار ذوي
ارذو منزا ذوقوة ذوو بفتح الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو وهو صاحب
ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا وجاءني رجلين ذوي مال نصبا وجرا ورجال
ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا
مال رفعا وامرأتين ذواتي مال نصبا وجرا ونسوة ذوات مال رفعا
فتشاذ لانه كالمضاف عليه في قطعه عن الاضافة واذا دخل اللام عليه لم يجز
فجري صاحب في قوله فلا تحسبني بذلك استقيله ولكني اريد به الذود يشاذ ذلك
لاشتمال عليها اي شيء في قوله ان يذود الجار وجر ورد في محل الرفع على انه قائم مقام
الفاعل ثم ان ههنا جعل الاشياء صفة لاسم واحد من الاسماء الستة
المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي ان نتك اسماء الستة اخوه وابوه
وفوه وهنوه والتهن كناية ومعناه شيء ان انه كناية عما لا يعرف اسمه
او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها اغاثت
الضمير مخالفا قياسا لان حكم نسب زوج المرأة ابوه واخوه واتيته فاذن
اضيف الى الاناث وذو مال فانه ان الاسماء الستة المعتلة المضاف
الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا في الاكثر واما
قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء فيعمل

اباه

مصدر مضاف الى مفعول الاول
وفاعله مستتر وهو في تقديره في جعل الخ

اباه في الاحوال الثلث كما يفعل عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها فان ابا اباها وهو يقبل ابا ابي ما قد بلغ في المجد غايتيهما قصداً
لا جعل مقصوراً او تثنية الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث وهي
ان يجعل اعراب التثنية بالالف في احوال الثلث باعتبار ان على صيغ الجمع
اعني الاب وآب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب
ايضا غايته وانما ثبت الضمير في غايتاها على تأويل المجد بالمكرمة حصولا وشرط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات الظاهرة
ابت ورأيت ابا ومررت بابٍ وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون
اعرابها تقديرياً على رأي البعض وهو الاصح او يكون حينئذ على رأي آخر
وشرط بين المعرب والمبني وهذا ان كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة
بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط
ايضا كونه نكرة اذ على تقدير كونها مضافة يكون اعرابها بالحركات
تقول هذا اخي ورأيت اخي ومررت باخي كذا قالوا ويرد عليه
ان الاسماء الستة المعتلة المضافة اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف
تقدير الوجوب قلب واوها ياء وفتح ما كان بعد واوها ياء في تصغير ابوه
في صدر بيت وحديث ذي قار انا خير من ركب المطي ويحك انني
بانه يا صغرت تلك الاسماء ظهر تحرك آخر فرفعا ينضم ونصبا ينفتح وجرا ينكسر فعلى هذا
حق معنى صلاحية الاعراب لوجوب سكون الحرف جعل اعراب المغلب
وجعل اعرابها بالحركة اذا لم يكن ما قبلها كما تقضي حق محل الحركات
وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت وجمعت

اباه

كان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المتمكنة او تجعله عبرة وقد اتبعها الحارث في
ذلك وذكر لها وتلخيص الكلام فيها هذا المقام على وجه يتحقق منه مرامها وهو ان يقال ان
اصله خ ر و ف فالواو لام لقولهم في تثنيته خروان وفي جمعه خروات وفي تصغيره خريو
وخرية والاصل فيهم فعوة فقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف
لالتقاء الساكنين فصار خرا ثم حذفت الراء اعني الالف الاولى حذفا على غير قياس فبقي الواو
ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو اتى بها واعرب لزم قلبها الفا
لانفتاح ما قبلها فلزم التقاء الساكنين وحذفها كما حذفت اولا فيلتقي الفاء على حرف واحد
فاثبت الفا ثانية لئلا يلتبس المعرب منه بالمبني المعرب فاذا لم يضف اعرب بالحركة المقدرة
واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت الالف المحذوفة من الاصل فصار خرا ثم قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خارا ثم حذفت الالف الاولى حذفا على غير قياس
لعدم مزورة الابدال لعدم التنوين فصار خرا ثم قلبت الراء واوا لتطرفها اثر ضمة فصار خرو
اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على رأي من يجعل
الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على رأي
من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركة دليله فان آخر الاعراب كما يتطلق
على الحرف بقيده الاعراب لفظا كزيد في زيد قائم وتقديرا كالالف عصا يتطلق ايضا على الحرف
بقيده كالاعراب واذا اضيف الى ياء المتكلم كما تقدم اللامات من الاربعة بالكل
اعرابها بالحركة تقول في احوال الرفع مثلا ابي وثماني والحارث من الخمس
لعدم مزورة الابدال فيقال في احوال الثلاثة في كل منهما هذا ابي ورأيت ابي ومررت بابي
فان كان ما يضاف اليه ياء المتكلم لزم عند الاضافة ياء المتكلم قلبها ياء وادغامها
الا في لغة قليلة وكسرت الفاء لتناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير
وما ذهب اليه الاصمعي لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر
حدا لكم افعل اخوك الا ان سيبويه لم يعبأ في الغيبة بناء على ان المظهر في حكم

وفي التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها
واو ردت في حالة الرفع وقلبت الفا وياء في النصب والجر وان عين
دون ذو واو وجعل للاعراب رفعا وقلبت الواو الفا وياء في النصب والجر
فهي اسم منقوص ذات واو اصلية ذوات يقول لم في مثناه ذوا بالحذف العين
لكثرة الاستعمال وقبل الاولى ان يكون لام الكلمة واو دون ياء دون واو اصلية ذوي بالقلبة
ياء كان عينه ولامه واوا او ذو بمعنى صاحب الا انه مجرور بعلى انه صفة كما مر في المضاف
الى الاقسام او بمعنى الاقسام ايضا على التغيير للغرض دنيا وكان ذلك الغرض
او آخر دنيا والاصوب بقاياه في الغدر والعمر بتة اجرا ان اجرار الاقسام
تكون مضافا اليه لذي محذوف مجرور لكونه بدلا من اسم الله ولا يجوز ان يكون صفة
له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف
والتنكير لا جاء هي والصديق بجعل ان الصفة ما كانت عين الموصوف
في نحو قولك جاءني زيد الفريق وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف
من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء وما هو مختص منه جامدا
بمعنى ان يحمل ان الموصوف قد يكون معرف باللام والصفة مجردا عنها فعال
ثم الجس بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما جئني بامرأة خير منك ان يفعل كذا فقال
الجس مثلك وخير منك ان يدخل على بنية الالف واللام وكذا غير ذا جعل وصفا
للمعرفة دون البدل اذ لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف
والتنكير ورد بان البدل مستقل بنفسه كما انه ليس من المتبوع بمنزلة الاسم
من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من خلو الاول
عن شيء خلو الثاني عنه والجواب ان المتبوع والتابع بمنزلة شيء واحد
من حيث ان التابع لا يخرج عن حد المتبوعية والمتبوع لا يخرج عن حد
المتبوعية فيلزم من خلو احدهما عن شيء خلو الآخر عنه

المبدل منه مقدم على البدل
والمبدل منه متبوع وهو اصل
والاسم الذي يأتي بعده هو
البدل والمبدل منه معرفة
والبدل نكرة

اى الكاف فى هو بذكره ويوانس وكذا باقى حروف الجر زائدة بناء على الكوفيين
باعتبار الحروف بمعنى المثل لهذا اغا يستقيم على رأى الاخفش الاكثرى اى
سيبويه فانه لا يحكم بحسبيته الا عند الضرورة فحينئذ يرضاها حرف الجر لقوله
يحكمن عن كالبسر المنزع اى عن نخيل مثل البسر المنزع والله تعالى اعلم بحقيقة
فان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف جر فلت الكاف
وكذا على وعن اذا كانت اسما يكون المراد بها المشبه او علوا او مجاوزا من
غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعانى
بخصوصياتها اى بملاحظة خصوصياتها بحرف فلذلك يعلم بالعلامات التى
كما فى سائر الاسماء المشتركة او لمجاز مع قرينة ان جعلنا ما حرفا وجرا ان جعلنا
كما على الصلة متعلق بجاء ايضا وكلا اى قطعة من الكلام قوله
ظرفا للاستقرار اذا قال كلا اى قطعة كما يجئ على التقدير حرفية الكاف
ظرف مستقر لانه فى الاصل احد جزئى الكلام اعنى خبر المبتدا لان اصل الكلام
بعض التصدير لجريان افعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدا وخبره لا فى
خصائص ما هو من خصائص افعال القلوب لا يوجد فى غيرها مما ذكر
ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار المذكور اقتضاء الذكر
على احدهما الذى عند من خصائصها حتى يرد ما ذكر ثم بل المراد امتناع الاقتصار
العمل على احدهما فقد يجئ غالبا نقيض فان قلت ما الفرق بين الظرف والمفعول
والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان
ومجرورا فانه يجر بحرف الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه
وتمكنه له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ودار احتياجه

بعضهم

على ومقولنا فى رد الرضى عليه ما
لا فى خصائصها بل فى بعض ما ذكر
فى الصورة حيث قال بهو من افعال
القلوب المتعدية للمفعولين
متعينة الاقتصار على احدهما وقد
يجئ فى الثانى فوجب على فى الاول
والا لزم الاقتصار على احد مفعولى
فان امتناع الاقتصار على احد
المفعولين مح

الفرق بين المتعلق
والمقدر ان المتعلق
هو من قول حرف الجر والمقدر اع هو

بعضهم ظرفا اصطلاحا اغا يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون
المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف مقتضى فيه بفتح الهمزة اى يكون
الظرف بحيث يفهم منه عرفا مع عاملا والا لغا ط بحسب اللغة العربية
واو ضابطا والثانى ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود
والكون والثبوت والوقوع والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق
مقدرا غير مذكور واحترز بالاول عن مثل مررت برجل فان المتعلق
هو مرور ومرور ليس بمقتضى جار ومجرور بل هو خارج عن الظرف
اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترز بالثانى وهو ان يكون
المتعلق من الافعال العامة عن نحو انا زيد او الهلال اذا قدر متعلقه كائن عرفية
دالة عليه فيهما يكون المتعلق مقدرا فى الظرف لكنه ليس من الافعال
العامة ولذا احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما
على ما احتاج اليها يريد عليه ان خاصية المستقر الاستغناء بتقدير الفعل
العام الذى هو اول مراتب التقدير اذا قرينة لا وجوبه على ما نذكره الا الشريف
فى شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمنى بانهم يقدرون فى الظرف
المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة تخصوص واما اذا وجدت فلا بد
من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام فى هذا المقام على وجه يتضح
المرام ما قاله الشريف المحقق فى حواشى الكشاف من ان هذا القسم
من الظرف اغا سمى مستقرا لانه مستقر فيه وقرار منه فان لم يفهم
منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال والا فمن
مصادر تلك الخصوص الافعال كان المقدر بحسب ذلك فعلا خاصا

كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة
خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى بقرينة
الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك
بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا اخرجه عن كونه
ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص مستقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل
العام لتوجيه الاعراب وكما كان تقدير الافعال العام مطردا اكثر
النحاة وفسروا المستقر بما عامله كذا وكذا وعام انتهى كلامه واحترز بما
بالثبات عما اذا كان المتعلق مشتقا نحو زيد في الدار اذا قدر
العامة كائن مثلا لم يفد نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد لم يستقر
الثالثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار مشروط بوجود امره
الشرط بكسر الهاء واللغوية بعدمها مثال المستقر قولك زيد في الدار اذا قدر
المتعلق حاصل او مستقرا ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف
مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو من قبيل
قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في وجه التسمية
وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف بهذا المعنى
لا يفيد الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها اولانه ملغى عن وجه العمل حيث
لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شراح اللب
وهو تسمية مجازية عن المناسبة بعد ان اصطلاح النحو وشم قال واما نحن
فلا نحسب تسمية باللغو فوقع في التنزيل وفي الحديث فقيه اذا اختلا بالادب

فسيناه

ومتعلق الظرف مقدم في الظرف والا
فعال العامة ولكنه مذكور وهو خا
ص عن تعريف الظرف المستقر فتم

فسيناه ظرفا خاصا عاملا وسميناه المستقر ظرفا عاما اذ
اذا تأملت في الامر وجدت خصوص العامل وعمومه انتهى وما حط
من الاعراب هو مستقر فلا يتم الكلام بدونه بل هو خبر والكلام والبلغو
كذلك لانه متعلق بكسر اللام العامل المذكور والاعراب ان ذلك العامل وبتم الكلام
بدونه قال بعض الفضلاء من امتاخرين ان القوم خالو اللمستقر حظ
وحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويساعد عليهم
منه حتى الرد عليهم الاشتراك الاعراب المحلي حيث قالوا لعامل زيد في حل
النصب وجار ومجرور معطوف النصب وهو لغو فاقول متعلق على
وتعقد على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل اخر لهم من الاعراب غير هذا المحل
لان لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر ذكر الا يريد انك اذا قلت
زيد في الدار ففي محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي وهو محل اخر
غير من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك الدليل استقال المضمر منه الذي كان
محلا من الاعراب على ما الحق على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت
زيد حاصل في الدار فان لا محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يدل
به عقد الفحول ويزول به مخيلة العقول هو التحقيق بالقبول اما قاله
بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور بالظرف
لغو متعلق بمررت لا محل لهما من الاعراب والمنصوب محكي على العقيدة
وهو اجود وفقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار
كالجزء من الفعل اذ اللازم مجرى مع مجاوره مجرى المتعدي الا يرى الى معنى
مررت بزيد امريت زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا والا لم يكن جار ومجرور

جاز ان يكو

في محل النصب لامتنع تعلقه بعررت لانه لو تعلقا به لكان ظرف لغوين
فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو المعلوم لهم لا
ريب من الاعراب وبوبه ما ذكره في كتب متأخري من تحقيق هو الا متصوب
المحل او مرفوع المحل هو مجرور فقط لان اثر الجار في مقدمة الفعل والمضاف
اليه الاسم المرة والتصغير وان جعل القوم جميع منصوب محلا كما
هذا بقي ان الكلام هو ان النظام هو من قول الشارح والا تم الكلام بدون
المستقر بل هو جزء الكلام خلافا للنحو فانه يتم الكلام بدونه هو ان يكون
فاعله مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وهو مرجوح خلافا لمن زعم انه راجح
به الشارح في هذا الكتاب مثل والنفل على وزن الاخضر فانه بحث شريف

والصلاة مجرورة معطوفة على حمد الله من اجاب الصلاة وهي من الله
تعالى رحمة ومعنوية ومن عباده من الانس والجن دعاء ومن
الملائكة استغفار فان قلت ليس في الصلاة الا معنيان احدهما لغوي
وهو من الملائكة الدعاء قيل فيه مسامحة لان الصلاة لغة ليست
بمخصوصة في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة بحيث يقع كل منها وحده
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه اشتمل فان قيل كيف
استعمل في معنيه معا والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا
لا نسلم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله تعالى يصلي والملائكة
يصلون على عامة حبرائه وشاكريها شرعا وهو الاركان المعلومة من
الفرائض الستة التي هي التحريمة والقيام والقرة والركوع والسجود
والقعدة

والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوص كالقعدة الاولى
وتكبير الركوع والسفر الموضع السجود ووقت القيام وغير ذلك من الواجبات
الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر
في الصلوة وتعديل الاركان وتكبير والجهر والاخفاء فيما يجهر
ويخفى والتشهد في القعدتين والستة التي هي رفع اليدين
للتحريمة وستر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ
والتسمية والتأمين وستر او وضع يمينه على يساره تحت سرته
وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود
وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والادب مثل
التي هي تضمخه عند الشاب واحراج كفيه عند التكبير وغير ذلك
على ما ذكره في الفروع ومن ابى جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى
الرحمة ولم يتعرض كونها بمعنى الدعاء من عباده بعده الاستغفار
من ملائكته لكونها معلوما بطريق الاولى بمعناها اللغوي قلت كما كان الصلوة
حقيقة في الدعاء والاركان مصلوة والافعال المخصوص وعاية مجازا في
عطف على قوله حقيقة وفي كان معناها الحقيقي غير متصور من الله تعالى
دعاء او الدعاء سؤال يقارن خضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى
منزه عنه فحملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة الاكمل
التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل في حقه تعالى
فتحمل على غايتها وهي الانعام وبمثل هذا يؤول الكيفيات النفسانية
المنسوبة الى الله تعالى في القرآن كالحياء والتغضب وغيرهما واعلم ان حروف العطف عشرة

عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب في ان الواو لمطلق الجمع لا للترتيب
ان الجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو اذ
الخصوص من نحو قام زيد وقعد قبله في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو
سواء كان الجمع مع ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد بالجملة
ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود عن احدها
وتعيين بعض القرينة والفاء لمطلق الجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم
لمطلق الجمع مع الترتيب بمهلة وان كان في رتبة فيقال حج شهر ان
لترا في الرتبة اما لطول الاشهر ربما بعد الاخر بعد عن الاول
رتبة اكثر من ان يكون الاول على والثاني دانيا او بالعكس وهي كي ثم لا الجنس
الا عاطفة مطلق سواء كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد
فتختص بعطف الجمل كما مر في فعلة فمضيت ثم قلت لا يعنيني قال الامام المرتضى
التاء في ثمت علامة التانيث وهي لعلامة تتصل بالاسم والفعل الا انها
تبدل في الاسم ها في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان بلا قيها ساكن ويكون
تاء في الوقف والواصل جميعا ويقل دخولها في حرف فاذا دخلت تركب
بالفتح رب ولات وثمت وربت تاء في كل حال انتهى وحتى الجارة مختصة بالجمع
مع الانتهاء الا مرضوعا في الاعتبار بشرط كونه جزء الاقوى او الاضعف
من المعطوف عليه ولو بناء وبل وسيجي بيانها تحقيقا واو واما لمطلق
لاحد المتعددين بها اما لكن لم يجب في الاول ذكرا ما قبل المعطوف عليه ولزم
في اما كلزم الواو وقبلها واو ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجي بيان تفصيله
وقيل بينهما فرق اخر من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا الا بقال انهرب

اما زيدا

اما زيدا واما عمرا ويقال او عمرا وما ينبغي ان يعلم ان ما ربما يرد
بلا واو نحو ضربا ما هذا اما ذكر وربما يجيء غير مكررة ايضا وذكر ان الكلام عوض
تكرير ما نحو اما ان تكلمني جميلا والا فلست فعلت ان تكلمني جميلا والا خبره
محذوف اي تكلمني جميلا لوجود العوض ان الشرطية احد عشر نوعا
في ام الثانية وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة
تدخل المفرد وجملة بعد همزة كان استفهام ويطلب بها تعيين ما ثبت
احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة بليها جملة ويجيء بعد خبر وبعد
الاستفهام والهمزة وهل والاكثر صنعة نفي ما ثبت للمعطوف عليه
عن المذكور الذي عطفت نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا
يعطف به الجملة وبل الكثر صنعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان
او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن
الخفيفة الكثر صنعة للاستدراك اي استدراك الموهم لاستدراك الغلط
فيما قبلها كيلا يكون ذكر في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد النفي او لا بد
من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا يجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف
هذا وهي غاية عند البعض وهي ما عدا اما واو لكن واحد عشر عند الكافي
حيث قال في الكشاف واين على قول لكن مجموعا على ان ما بعدا ان عطف
بنيان لما قبلها وقد ابدى رائهم بان ابية الالفة يغيرون به الضمير المرفوع
المتصل بلا ناكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر حروف
العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان عطف التفسيري
بالواو والفاء قليل وشبهه عند البعض ومنه الزمخشري وهي ما بعدا انما منفول بعدا

جامعه صوره بعد الاذن في قابله
الى ما قبله
وهو صح

قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب ربّاني والنبيّ
الذي لا كتاب له او له كتاب ولكن ليس برباني والا فكل رسول نبي من
غير عكس وكذا اطلق النبي على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم
مع قصوره على غيره فالمراد بالنبي الذي هو بعض الرسول لا ما يرادف الرسول
الذي وجد بدونه الرسول حقيقة بعض العموم فليتامل مع هذا المقام واذا اريد
ولكون المراد به ما ذكر جعل المخصص قوله مخل عطف بيان لنبيه وعطف
البيان هو التابع الذي هو الايضاح نفس سابقه للايضاح باعتبار
الدلالة على معنى فيه كما في الصفة اغا يكون باسم مختص بالبيان بفتح الباء اي
مشتق وعند الائمة الثلثة وعند بعضهم وعليه راس الفاضل التفتازاني
لا يلزم كونه اسما مختصا به اي مشتق بل الازم ان لا يجب اختصاص ذلك
الاسم بمعنى الاطلاق على بل الازم الا يكون مختصا به في جميع مواقعه على
بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان
قصد بعطف البيان ازالة ابهام تحقق واما تقديرا ان قصد به
رفع ابهام مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود وذكر انه لو قدر اشتباه
اما من لا يشتهر بالاسم بينهم وبين غيرهم واما من يجوز اطلاق اسم
على غيرهم بحيث يشتهرون اياه فيما اشتهر وابه من الصور والعناوين وغيرها لكن
كشمه ولا يرفع الاشتباه بجعل قوم هود وعطف بيان لعاد فعطف
البيان هو ما يذكر لرفع الابهام التقديري اعني ما المقصود بلفظه
عن شايبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يخرج ذلك الاختصاص

اصلا لا

اصلا لا مطلقا ولا من وجه ويستدل على البعض بعقول الشارح المحقق من
العائدات الطيبة بيانا لكبان مكة بين القبيل والسند قوله والمؤمن من اوصافهم
مجرور بواو القسم والعائدات للدلالة الشايعة من طيبات جمع عائد
وهي اي العائدات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول الان الف
واللام فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير
اما منصوبة او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير تطلق
بيان العائدات مع انه ليس بهم مختص لانه يطلق على كل طير وجملة يمسكها
حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسكها والفيل
بكسر الفاء بجيمة او بفتحها والسند بفتحتين سمان ملوصفين في حكم
وكعنق اقسم بالسند الذي هو من الطيور العائدات اي يجعلها اماء مؤمنة
بحيث يمسكها الله تعالى على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين
مذبوح هذين لكن لا يشترط ان يكون الثاني او واضح من الاول هذا
مستفاد من قوله وعطف البيان اغا يكون باسم مختص لان الشرط
الاختصاص لكن لم يشترط الا صحته بجواز ان يحصل الايضاح من ايهما
اي بجواز ان يوضح منه عند الانفراد كما سيشتهرون رجلا جعرا وابو سفيان
مع غيرهم من غيرهم بابي حفص والاشك ان ابا حفص اوضح من رجل
والا نفراد واذا قيل صاحب ابو حفص عمر وضحت قطعا وكذا لا يشترط ان يكون
الثاني اشهر من الاول فان زيدا اشهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه
مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان او ضحها
مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا وان جوز بلا ضحة

عطف بيان

قليلا كما قال صاحب الكشاف الا البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان للكعبة بنى به لما يمدح لا الايضاح فان
ان البيت بكسر ان اذا قصد الايضاح مفعول لقال كما في قولك الصفة اذا ترك
اى للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا فتؤذن
وعطف البيان بخلافه فجعل النصب على الحالية من ضمير مشتقة الا كاشفة
بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة
في الكلام وذكر جميع ما يتناسب ما قبله والتوطئة او اغيره ص عليه بخلاف الاكثر
بادى بالام ذكر في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوب
اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام
الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه عليه السلام قال الاندرى
عطف البيان لا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه واجيب عنه الشريف
بان يقال الظاهر انهم يريدون انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد انه
ليس مقصودا اصليا انتهى وخلاصة ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصد
فيه الاسناد الى الاول وجيء بالثاني توضيحا له وتوضيحا له فالثاني عطف بيان
وان قصد فيه الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطئة له بمنزلة الاسناد
فالثاني بدل فيكون التوضيح لحاصل به مقصودا تبعا والمقصود
حاله هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهري خفية لمثناء خردن
وعطف البيان فرع بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه
بيان للاول والبيان فرع المبين ولهذا المبين لم يوصف به ذكر للاتمام
كحديث ان النجاة قالوا الوفاء لرجل زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عائشة

فان اراد

فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في مقصد الكلام وان اراد
البدل لم يصح النكاح لان الغلط وقع في مقصد الكلام ثم وصف المضاف
محمد بكمال الغاية اى بكمل هو الغاية في مراتب الكمال بفتح الميم
الاولى اى الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والثانية مجرور لكونه مضافا اليه
سيد تم الصفة اتى بالتخصيص وهو اعم التخصيص عبارة عند النحاة من
من تقليل الاشتراك الحاصل من النكرات بلام الكاف نحو رجل عالم فان
رجلا نكرة بحسب وضع يحتمل كل فرد من افراد الرجال قلنا قلت عالم
قللت ذلك الاحتمال وخصصته ببعض من افراد العالم اعنى قال عند
النحاة لان المراد بالتخصيص عندهم اهل المعانى في البيان ما يعم تقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر انهم اراد والاشتراك
المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تحيل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون
جارية في قولنا غير جارية صفة مخصصة وقد يتحيل في الاشتراك على ما هو
اعم من الاشتراك اللفظي والمعنوى ويجعل جارية صفة مخصصة لانها
قللت الاشتراك بان وضعت على ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحد
فلم يبق الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنوى او الصفة للتوضيح
وهو اعم التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف عما
كانت صفة فرفعه اما لاخلوه زيد العالم والتاجر او الرجل الاعلم والناظر
فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فاذا قلت
التاجر قللت فيه وضحته وعينته وكذا الرجل الاعلم او الوصفة للمدح نحو زيد
العالم والله خير زيد الظاهر او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد ان كان الموصوف

Marginalia: واذا عطف الشيخ على الظهير المجرور اعيد الجار فظ نحو مررت بكم وبزيد وعنه سقط حاشية; يريد تنبيه ولكنه توطئة والاسناد اى الاداء; مثلا جاءني زيد العالم; الاتيان بيان; الاول; الاشتراك

كل مسلم رأى الرسول وقبل وطالت صحبته وقيل ورد عنه الحديث
وقيل أو رآه الرسول عليه السلام عند قبيل كان من أهل المروءة عند وفاته عليه السلام
مائة الف وأربعة عشر الف وهو اسم قولك اسمى به معطوف على الواو والعشر
في اضافة مجرور على الاضافة الاصلية والبدل راجع الى النبي عليه السلام
اي المعقود اصله موتين من موت اعرابه بالواو رفع حالة الرفع بالواو
والنون عوض عما حذف من الحركة والتنوين والنون علامة التثنية في الجر بالياء والنون
محمودين ومررت بالمؤمنين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذلك كل جمع
بالواو والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون وكذلك اعراب
التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون خطوجاء المحمودان
وحالة النصب والجر بالياء والنون خطورأيت المحمودين ومررت بالمحمودين
بفتح الدال وكسر النون فيهما علامة جمع وكذلك كل تثنية يكون حالة رفعها
بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وهما حالة جر لانها صفة
مجرور وهو اصحاب لكن سقط نونه بالاضافة لان الاضافة
لا يجتمع مع النون والتنوين لانها تدل على الانفصال والاضافة
تدل على الاتصال حتى انهم يسمون المضاف وغير المضاف اليه منزلة
كلمة واحدة فيجعلون النقص للمضاف اليه نقصا للمضاف فيقال هذا
جحر ضب خرب فوصف به الضب وقد يجر وصف الجحر وهو الخرب
بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال الجر على الجوار فالاجتماع
الياء من الكتابة ليلتبس بالمفرد فان قلت لم جر بالياء كما جر
عند النقاء الساكنين فهو مررت بعلامي القوم قلت لانه لو نصب
اجتماع الكسرة على الياء فان ما قبلها التثنية
مفتوح فلا يلزم

الفها زائدة فقالوا دنيا وهي كما قالوا اعلوي والاشتراكهما في انثلبة من تنكر
الكوفيا غير زائدة فلا تحذف فتجعل الالف فيها ان يكون زائدة وتقلبه
واوا كما هي الف التأنيث ويجعل ان يكون منقلبة مثل الف التأنيث والواو
زائدة ولما قيس فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم فتقول الاسم ظرف
اظهر لانا اطول لفظا كما رأيت فتقول احمارت بالحذف ولم يقولوا احمارت
بالقلب او تقدر بجحمرش فعال الصوت جحمرش بالحذف لتنزل حركة منه منزلة حرف
الرابع في النقل فاعلم ذلك فانه يمكن في مواضع شتى خلاف الاسم فانه يبقى
بتمامه في الاسم اف وغيره مثال الظرف بقال اهل الدين واهل الايمان
وغير الظرف اهل الفسق واهل الفجور لا يختص بقال الا بالظرف فلو اردت
واهل الكتاب اصله اهل بدليل تصغيره اهيل قلبت الهاء في اهل همزة قلبت
الهمزة هاء هي لغة اراق اصله اراق لغة هريقت الهاء فيه قيل كيف يقال لغة هي
في اخاديها جمع اخدود وهو طريق قلنا انها واو كما حلقيين للكتوى اليبس
من موضع واحد من حلق اذا الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع قريب
من الحلق ثم قلبت الفا كلون ما قبلها مفتوح مع سكونها قصارل
جمع صاحب كقاعد وقعود حذف لان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب
كتجار وصحب جمع الصحب صحب كراكب وركب وصحب بالفارة وفرهة
وصحاب بكتاب وصحاح وصفحان كشبان وشبان والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت ثم جمع
فاعل على فعال الا ان الحروف فقط وجمع الاصحاب اصاحب انتهى لا يقال
كما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب فلم الف فيه
لان قولك كقاعد واقعاد يأتي عنه ثم اختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي
كل مسلم

بجيء عمرو ايضا فدفعته بقولك لكن عمرا لم يجئ وليت لانشاء تمنى الممكن
والمستحيل والعرض لانك توقع تمنى الممكن لا وتوقع حصوله وعمل بيان
الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكرر اخوه فالاول منصوب
على انه اسم ان والاخر مرفوع على انه خبر ان ويجوز ان يكون الاول ايضا
مرفوعا على انه اسم ان والاخر منصوب ايضا على انه خبر ان ويجوز ان
يكون الاول منصوبا على انه اسم ان والاخر مرفوعا على انه خبر ان
بالافعال مستغنى الاول عن الثاني لانه اسم والاسماء قائمة بانفسها
ما لم يقع كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل ليسند وقوعه اليه نحو
الوقاية حفظ الشيء من غيره والنقاء جمع نقي نحو اعمى واعمى مبنية على الفتح كالافعال
الماضية وقد انما تكفي نحو انما زيد قائم وان وليت ورباما جرتا على الكسر والعمل
كالافعال ومعنى تضمنها معنى الفعل من خففت وثبت وتنبت وتذكر
وغيرها كما شابهت تلك الحروف بالافعال بهذه الامور
اشبهت بهذه الحروف اي جعل منصوبها كالمفعول به مرفوعها
بالفاعل وهذا يوجب السبق بينهما وعند الكوفيين خبر هذه الاسماء
بلسن الغاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتداء فيه او المبتدأ على الرأيين
وللعامل بالحرف فيه ان ذكر ومن خصائص هذه الحروف ان لا يجوز
تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال قائم ان زيدا مثلا لشبهها بالافعال
الافعال في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه مرفوع وهو الشبه
للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان يحفظ رتبة الفرع
عن الاصل فحكم ما عقد موضوعا على مرفوعه ان يكون المعمول الفرعي
للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه وما كان هذا الوجه الذي
ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه

وبقوله

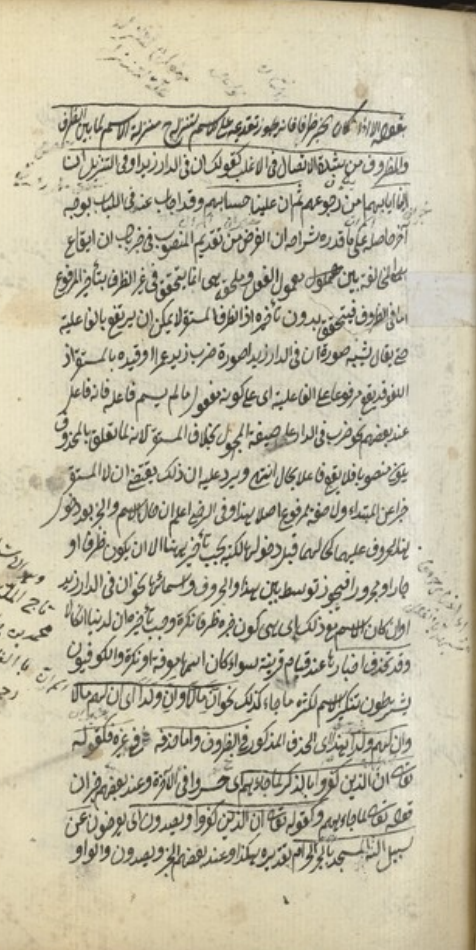

بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقدمه على الاسم لتنزل ح منزلة الاسم لما بين الظرف
والفعل من شدة الاتصال في الاغلب كقولك كان في الدار زيد او في التنزيل ان
الينا ايابهم ثم ان حسابهم علينا وقد اجاب عنه في اللباب بوجه
آخر حاصله على ما قدره شراحه ان الفرض من تقديم المنصوب في خبر ليت ان يقاع
معناها اي التمني بين مدلول نعمول الفعل ومدلول هي انما يتحقق في غير الظرف بتأخير المرفوع
واما في الظروف فيتحقق بدون تأخيره اذ الظرف لا يستقر لا يمكن ان يرتفع بانها عليه
حتى يقال شبه صورة فان في الدار زيدا لصورة ضرب زيد عمرا وقيده بالمستقر اذ
اللغو قد يرتفع مرفوعها على الفاعلية اي على كونه معمولا لما لم يسم فاعله فانه فاعل
عند بعضهم كما في ضرب في الدار بصيغة المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف
يكون منصوبا فان يقع في محل الرفع ويرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا المستقر
خبر عن المبتدأ وهو ضعيف مرفوع اصلا بهذا وفي الرضي اعلم ان محل الاسم والجار والمجرور
بعد الحروف عليهما كما لها فقد دخول الكتبة يجب تأخيرهما عنا الا ان يكون ظرفا او
جارا ومجرورا فيجوز توسطهما بين هذا والحروف وسمعنا ما كان في الدار زيد
اول كان لاسمها مع ذلك اي بهي كون خبرها ظرفا نادرة وجب تأخيرها ان لم يكن الخبر
وقد تحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها موجبة او نكرة والكوفيون
يشترطون بتنكير اسمها للكرة ما جاء كذلك نحو ما مالا وان ولدا اي ان لهم مالا
وان لهم ولدا بهذا ذي الحذف المذكور في الظروف واما نحو في غرة فكقوله
تعالى ان الذين كفروا بالذكر ما جاء بهما حسن واما في الكرة وعند بعضهم فجائز ان
تعالى ان الذين كفروا بالذكر ما جاء بهما وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون ونحو ما في يوصون عن
سبيل الله مسجد بالحرام الذي جعلناه عند بعضهم الخبر ويصدون والواو

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
تاج الملة والدين زين الاسلام والمسلمين
محمد بن يوسف الارشد الى العروف
بالقاضي وهو صاحب الصفحة
رحمة الله عليه متدا بي

زائدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في قران كما لا يخفى على المتتبع وقال صاحب اللباب
وهو صاحب الضوء وهو المصباح وهو ب اللغة المشتهر بالامام المطرزي واما
سلهم فلا يحذف وعلله اي بين علته وذكر دليله الفاضل الشارح للاول الموصوف
باب شراح اللباب المنبه بالفاضل فليضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل اني
زيد قائم اي انه زيد قائم فيجوز حذفه بغير ضعف لعدم التغير
وهو الجملة التي بعد ضمير الشان [illegible] والالتباس بعمدة الكلام بل المراد
التغير فقط فهو كالزائد وقد جاء في غير ضمير الشان [illegible] حذف الاسم
لغير ضرورة نحو قوله اي الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي [illegible] طائفة
مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء في اللمحى طب قرابتي ولكن زنجي
الزنج جيل من السودان اي طائفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء منقار
نحي للوحدة نحو تمرة [illegible] غليظ المشافر اي ولكن المشافر جمع مشفر بكسر الميم
وهو في الاصل شفة البعير يستعمل ههنا في الزنجي تشبيها لشفته بشفة البعير في
الغلظ فليس من قبيل الشواذ [illegible] الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو
سلم فالمعنى ولكنك انت زنجيا ولو سلم فشاذ [illegible] اشارة الى قوله وقد جاء
اي او قيل ولكن فيه نظر لانه نحو [illegible] في غير ضمير الشان من غير ضرورية نحو قوله فليت
دفعت بفتح التاء الخطاب [illegible] الهم اي الحزن عنك ساعة اي فليتك او فليته على ان ضمير
الشان حذف الاسم [illegible] والاهم دخولها على الفعل وبانه فبتنا على ما خيلت ناعمي
بال وضمير خيلت للنفس اضمرها قبل الذكر [illegible] يقال انعم ذلك على
فبت اي على ما اريك [illegible] والبال القلب وناعمي اصله ناعمين بفتح الميم
على صيغة التثنية وادا به [illegible] وخاطبه الذي في قوله دفعت حذف النون

بلا اضافة

لانه لو حذف المشبه بالضمير بالمفعول ايضا يلزم ان يكون الضعيف مساويا للقوي

اي قبيلة هو طائفة مشهورة

فليتك على انه اسم ليت على الخطاب

بلا اضافة اي بتنا على حال رضا [illegible] حال كوننا ناعمي بال اي ذوي مسرة ووصلنا
فرح وسرور [illegible] قد ترك عليه ان يقال ان فيه ضرورة [illegible] اتفاقا على ان الاسم
المحذوف فيه ضمير الخطاب بغير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه
قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام آه ونحو فلو انك في البوادي
ونحو فليت دفعت الهم عنك ساعة وقال شراحه اي ليست على ان الضمير الشان
وقد قال ابن عصفور [illegible] لا يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام الا
في كلام الفصيح ولا قدر على بيانه انما يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه الى من حذفه
في غيره فليتنا [illegible] بهذا الكلام ثم دعا [illegible] ولو لا ان نقول [illegible] اي دام وثبت
وقوله لان متعلق بالنفهم من اي التعريف يعني انما فسرنا بذلك لان اللفظ الدال على
النفي هو لا [illegible] ما قبله اي على لفظ في معناه النفي وهو زال [illegible]
زال نحو ماض من افعال الناقصة [illegible] اي الافعال الناقصة في الشرح كان وصار
اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال عن حال الى حال [illegible] صار
فانه للانتقال اما بحسب الحقائق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار
زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويعدى
بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار
زيد الى عمرو [illegible] اصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة على
ثلثة الاول لاقتران مضمون الجملة التي تدخل هي عليها باوقاتها التي هي تدل عليها موادها
وهي تلك اوقات الصباح والمساء والضحى النهار والليل وكذا باقي الاوقات التي
تدل عليها بصيغها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن في الزمان الماضي
ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي والثاني ان

قوله لان متعلق بما يفهم من اي التعريف يعني انما فسر بذلك لان اللفظ الدال على النفي

يلوح بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بموادها والثالث ان يكون
تامة بمعنى تحاجر او فوق ذلك في الثلثة الاول اذا كانت بمعنى لا تفول في الاوقات
الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح ومن الاخرين اذا كان بمعنى عمل الشيء
بالتشديد اي نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام وكان وعاد وافى بالتخفيف
صار وقد يجيء بمعنى عاد وربما ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فلا يكون من الافعال
الناقصة وقد ذكرنا بين البين والذال المعجمة وراح وبينه الاربعة بمعنى صار
ومازال مضارعه ويزال واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الافعال
فلا يقال لا زول احيانا ما افتك ومافتئ وما برح افتك في الاصح بمعنى ما تلك
انفصل وفتئ بفتح العين وكسرها مهموز اللام بمعنى زال وكلا يستعمل الا مع حرف
النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
وبرح بكسر العين في الاصح بمعنى زال عن مكانه ومعنى بينه الاربعة استواء الزمان
اي استمراره الخ لا يسمى ما من قبيل ما دام ويكون بمعنى ثبت فهو اوسع منه مدة
ثبوت خبر الاسم ان كان فاعل الصلة الاسم نحو ما دام زيد جالسا
اي منه جلوس زيد متعلق بالسما ان كان فاعله متعلق نحو جالسا ما دام زيد قائما
وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي نحو قوله تعالى دامت السموات والارض وليس
وما عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه لنفي مطلق فعل
في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قولك لا يوم ثانيه يسرني بمعنى
عدم وبينه الافعال المذكورة تقدم عامل المبتدا والخبر فرفع الاول ونصب الثاني
بما يعمل فيهما من الافعال او المعنى الكائن في الافعال الناقصة مثل كان زيد قائما او كأنه
قائم لا زال هاهنا فزيد اسم لا زال وهاهنا ظرف لغو متعلق بمحذوف
وقع حالا من ضمير المخاطب المستتر في لا زال والجار والمجرور بعده متعلق
بمحذوف وقع خبرا لا زال وجملة لا زال في محل نصب على الحالية من زيد
والعامل فيها معنى الاشارة في هاهنا

واعلم ان الخ شروع في قوله كان زيد في الدار وشيء من الكلام هو المتعلق
المحذوف والظرف في مثل هذا الاخبار موجود الشيء في الظرف فيقدر الفعل
الظرف كما هو الحق الا انهم حذفوا بعض ما حذف لكثرة ما وقع البعض الآخر مقامه
وسموه بالاسم الخ يعني كذا قالوا والعرف قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه
فلا زال رمزته لا ينفد وبعده لا ينفد فهو ما يقال ان فلا زال منصوب فالمنصوب
المحل هنا هو المجموع والجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثر من اوالمجرور
فقط عند المحققين فكيف يصح قولهم مع متعلقه فلا زال ووجه الاندفاع ظاهر
على ان كون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف لغوا دون
المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كائنا كاسم ويجوز ان يكون الكاف
بمعنى المثل فيكون في محل النصب فلا زال ووجه على الحالية من ضمير يكون مثلا
منفردا او مضروبا منصوبا على انه مفعول مطلق للفعل المقدر اي منفردا ووصفه
على رأي ابو علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته
لا مع غيره اي لا زال من اسمه مسمى وابدل من كلمة اما من المجموع ان كان
الكاف حرفا او من الكاف ووحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل
او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في بدل القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل
منه او البدل او من يوجد اشتمال اصلا وهو البين من اصل الظرفين من غير اشتمال
اصلا ضعيفا على الآخر بل يكفي بما عرفت البين في تسميته اشتمالا على ما عرفت اليس
اشتمال اصيغا على الآخر نبلا ان الاول الكلام مشتمل على آخره اجمالا فان قولك
سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فان فاعل المسلوب
ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن قبيل ان في بدل الاشتمال مذكرا شيء
عنه الاشتمال اعم من هذا الاشتمال المبدل منه على البدل او اشتمال البدل

اجماله ثم تفصيله وكذا في بدل البعض فيما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان
كان اضعف منه في التقدير لاشغاله على فكر اثنتين حركات مرتبين وما قيل ان مسعودا
في زال وكلمة هال من الفعل المتكن في لا زال ليس ببدل بدل
اي لا زيد لعامله ويهوى عامله بهما تبع للمفيد بناء على ان
الدعاء والتقييد
الدعاء لان الدعاء المطلق افضح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا في لا زال
كاسم متعلق به وقدم على كلا التقديرين للسجع وليتوجه اليه الشارح لان فيه
تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتاخير الضائر لما قال لم هذه الافعال ناقصة
لانها لا تتم بالمسند اثرها كالمبتدا اذ لو كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما كما
اذا لفظت بالمبتدا وحده وكم بالفتح والتشديد وقد يكتب بالراء وحرفا بينه
وبين هو بالضم والتشديد والزيادة بالخفيف ما ورای ولا بد ان لا تتم بالمسند
كلاما تاما تجوا عن تسمية مرفوع بهذه الافعال فاعلا لقصوره عن رتبة الفاعل
اي علامة وخاصة ويهوى بهم ان تتم الكلام به بدونه وبهذا القول في منصوبها
حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رتبته بل يهوز يده عند اولا يتم الكلام
بدونه ويكون تسمية المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخباريه
الافعال الناقصة على اسمها ما لم يكن
على المفعول
الواو على ويهوز بهذه الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها لفظا ما لم يكن
كان زيدا قائما ويهوى تقديم اخبارها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو ما
من كان منبئة الى راجح لانها افعال تامة كما ذهب اليه الجمهور فقط والمبرد وتابعوه فاسم
قالوا ان جميع الافعال الناقصة ورود كونها دالة على معنى في غير ما حيث جاز التقدير
الخبر للمبتدا على صيغة موافق لما قال المتقدمون فجاز تقدير المنصوب عليها لما جاز

قوله فاعلا معنى قال في تسمية
ومفعولا الاول قوله ونحوها

اي في تسمية مفعولا الواو
مفعولا ثانيا

تقديم المفعول على سائر الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما
اي القسم الثاني
اي فعل وصيغ او لفظ جاز من الافعال وهو صيغة افعال وكلمة ما في قوله ما يافيه من التقديم
لا زيدا ما قائما فيه وهو ما في زال وما انفك وما فتئ وما برح قلما اي ما في الدلالة
صدر الكلام لكونها في غير الكلام من النفي والتقييد بالغير او ليعلم ان الكلام
على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم معمولها عليها
لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقد يخلف فيه ويهوز ليس ذهب الكوفيون
وكثير من المحققين كقيد الظاهر وابن الانباري وغيرهما من مشايخ الائمة الحوالي
عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد
لوقوعه في القرآن نحو يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقدم معمول
او كرر وقد استدلوا على ضعفه ليس بين هذا التقديم فانه لو كان جائزا لجاز التقديم
بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس العلم واليا لم يكن من الافعال المتصرفة التي
لها الماضي والمضارع وغيرهما وهي بضع عشرة مئة الاربعة عشر بناء للمبالغة وكان الكسر قليلا
فعلوا بالكسر لا يكون للافعال المتصرفة وهو كان العين ليدل على لفظة الواو في
تحليت وربما تقلب الياء الواو نحو ركوا وانقاح حاقبا ليدل بقاء العين بها
بخلاف موقوف تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجارة الاضافة مثل الجار والمضيفة
الى ما بعدها فعلية صدرية ما دامت يجوز فيها الاتفاق الاول لوجود الاضافة مثل الجار والمضيفة
والبناء لبعض الظروف المضافة اليها بالنص الذي الاول لانه لفظ والاخر لكونه
المحذوف اليه ولو اضيف الى ضمير يخير بين الجر على الامر الاول والنصب على مصدر ما نصا
نحو يوم الصادقين صدقهم فقد كثر البصريون بين الاول بجعلها وعند الكو

ويجوز البدء بالمجرور لان اذا عرفت بعد فتقول لام ان يوم نحول المصير وقابل هو
مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتدائية وانما بني على الفتح لتضمنه معنى الالف الحاكية كقولك كم يوما
ينفع الصادق فيه صدقه ولو سلم انه منصوب فتقول انه منصوب بفعل مقدر والمعنى وفا
تقديره بلازاحم يوم يأتيهم لعذاب فينفع الجملة اعني قوله لازال راقدا للمستظل
جملة اعترضية بين ملهم ان وخبرها او الجملة المعترضة هي جملة النفي وهي قوله لازال راقدا
او بين الكلامين المتصلين معنى للتنبيه كما اوقع بينهما في قوله الدعاء وليس المراد
بالكلام المستقل فقط بل مع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع بالنصال الاكابر
معنى ان يكن القتال بينا لان او واو تأكيد له او بدل منه معطوف فاعليه او نحو ذلك
قوله والحي اما من الاعراب اما عطف على قوله مجلة معترضة او صفة لراع على تقدير
زيادة الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن بالجملة بالمذكور وهي نحو
الاعراب لان الجملة لا تتبع الاعراب عالم بنفع موقع اسم المؤذن كما تحقيقه في صدر
الكتاب وبهذا يجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وقد يكون لما الاعراب ويقال ان الجملة
المعترضة من لازال الى الفوز اردت ليس بشيء لان العامل فيما يوالي اردت وارد
مع معموليه الجران والمجرور اردت عجل معموله وان افرق اللغة تقدم رتبة فيكون
المعترضة انما استظهر لا اردت عجل ان هذا انما يصح على رأي من يجوز الاعتراض
بالكثير من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو عدم جوازه فلو اراد ابهر
مجرور اي قوله لهم مجرور بالي مجرور لاضافة ابهر اليه والجار والمجرور متعلق
بمعنى مودودا اي محبوبا ويحتمل مودودا معطوفا بواو مقدرة بالا ابهر اي قوله لهم
تقديره وبمودودا الا بهل الخ ثم اوثر رعاية للفواصل السجعي وهو في الاصل بمعنى
ونحوه في الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من

الفقرة

الفقرة الاخرى والمراد بالمعول في قولهم والمتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص
بالفقرة بل يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع لانه مكرر على نهج واحد كهدير الحمام
وتسمى بقوله ثم اذ رعاية لامر السجع يسقط حاصل قبل حق الفواصل الفقر التأخر
ايذانا بكونه فضلة وحق الفواصل المستقر التقدم لحاجتها للسجعي تأخره عنه فخذ ما قال العلامة
بكل الرفعة المؤيدة ومحاجا اليه فيما تقدم اللغو وهو قوله ايا ابهل الخ عن قوله
مودودا اعني سقط بعد السؤال بالفقرة الواقعة قبل رعاية للسجعي وان كانا فقرتين
فان قلت كيف يتأتى التثنية في تقديم اللغو على قوله لكم والحال ان المتعلق
اللغو متعلق قوله الفوز لانا قدم اللغو على متعلقه اي على اللغو الاخر والحال ان المتعلق
انما يبقى مسوغ لتقدم المفاعيل اي الممكنة من الكفوء وهي سكون الفاء وضم الظرف عنه
الله تعالى لا لتقدير اعني مثلا مطلق وبهذا الفوز اي الفائز بالعين المجد مستفاد
من بهذا الفوز فكان تقديمه اهتماما ثم قصد المصلي بيان سبب زيادة التلبيط لهذا
الوالد فقال لما استظهر اي قوي حفظ القلب كرتي الصحي حرفا كررهما معا لان كلا منهما
قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر مع واعلم ان ما يجيء عن اربعة واحد ابدا فعلوم
لتوفي اختيار الصحي لهم الله تعالى اي فوق من اموره وبادرا والذي جازه وذكر اذ ذكر
على الفعل المضارع كما لا يخفى وبعض اذا دخلت على الماضي نحو جئتك لما قرب زيد
اي حين قربه قال ابن مالك لما يجيء اذ بدل بعض حين وقد يرد هذا احسن الا ان تختصه
بالماضي وبالاضافة كما ذوقت سهم بها بلا اضافة يجيء نوا بيد للاول وبعض الاخر لم ير
عليها نحو قوله لما عهدنا حافظا اي الا عهدنا حافظا والاي في قوله العمر رحمه الله تعالى
محتمل الاسمية والحرفية فان قال الوقوع امر الوقوع عزه انما يكون مفعولا قبل وجود

حرف فقال ابن خروف ان المازني وجماعة كلام سيبويه على ان الشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعد الا الفعل الماضي الا ان لو فانها تقع بعدها المضارع والمنفي بلم والمنفي بلا كقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله الآية وقوله ان لم تفعل فما بلغت رسالته وقوله ان لا تفعل تكن فتنة في الارض وفساد كبير وقال ابو علي الشرط بلو فعل ماض لفظا او معنى وجواب لامتناع الثاني لامتناع الاول وامتناع الجواب لوجود الشرط وهو امتناع الاول لوجود الثاني وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان لو حرف شرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لامتناع الثاني لوجود الاول وامتناع الجواب لوجود الشرط وهو امتناع الاول لوجود الثاني وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان لو حرف شرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لامتناع الثاني لوجود الاول وامتناع الجواب لوجود الشرط وهو امتناع الاول لوجود الثاني وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان لو حرف شرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لامتناع الثاني لوجود الاول وامتناع الجواب لوجود الشرط وهو امتناع الاول لوجود الثاني وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان لو حرف شرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لامتناع الثاني لوجود الاول وامتناع الجواب لوجود الشرط وهو امتناع الاول لوجود الثاني

وسعيد

قوله مختص الاقناع اعتبر ان يكون وهي قبيل اضافة المسمى الى اسمه حيث عن السؤال مقدر وهو ان يقال ان اضافة لا يجوز لانها من الاضافي فكيف يكون اضافة الشيء الى نفسه الجواب ان هذه الاضافة جائز اذا كان المعنى الاصلي هذه الاضافة هي المضاف الى المسمى المضاف اليه الاسم والعكس بالعكس فتدبر

قوله ولا يجوز العكس اي لا يجوز ان يقال لفظ الحكم مخبر اللفظ

قوله واما يجوز ذكره اهتمامهم ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص كقول الراجز

وسعيد

التشبيه قد يجوز في نفس المتكلم فلا يدرج شيئا من اركانه لجوى المشبه وبدراعة ذكر التشبيه
المضمر فان تشبيه المشبه بمن يختص بالمشبه به في ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية
والاثبات المذكور استعارة تخييلية والمقصد المصرحا بين الاستعارة بين الشارح
الشارح ايبان الاول بقوله وفيه اى في كلام المصر استعارة بالكناية لان المضر شبه
المخ مكرة الميتة وهو المطلوبة وحيلان بفتح من مصدر مار يمير اذا ذهب وجاء
لايبان الثانية بقوله واثبت المصر له اى في الكلام استعارة تخييلية ايضا لانا اثبتنا له
اى للمخ مايذم به اى الاراقة المخ به من الضياع ثم اشار الى بيانه وهو التعليل بقوله لان
التشبيه المضمر في النفس استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح بل
انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجاز تسمية فالبنية
عن المناسبة كذا في شرح المفتاح والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد
استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به لمجرد انه من حيز المشبه به بمنزلة عن ادراك
الخطيب ويكون من كلام من نفى المخ والاقناع عقيقة مستعارة في المعنى الموضوع له
وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز بهو اثبات شئ الشئ ليس بهو له بمنزلة امر
عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية يلزمان معنويان وبهما يتعلق الكلام
وبهما التشبيه والاثبات المذكور وهي قرينة للمكنية فقط اى للاستعارة المكنية
والتخييلية جميعا لزوما وجود الملزوم مما يوجد بهذه القرينة تحقق وجود المكنية في
الكلام والاثبات بهذه القرينة اضافة خواص المشبه به الا المشبه الذي هو سبب الاستعارة
اى المكنية اى الابهو التشبيه المضمر النفس وهي الاستعارة تنبيه يكفي عليك انه لو قدم
هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لانه بهو اذا لم يصر بالمكنية لم يصر بالتخييلية
صعب وبهو خلاف الذلول ومال اى وصعبه مراده وطرح الجهد عن نفسه ذلله

الصعاب اولا بكشف الغطاء فاستعير لفظ احدهما اعني الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال
فالاستعارة الجارية بين الافعال انما بهي تبعية حصلت بواسطة الذات لان الاستعارة
قد لا بد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه به موصوفا فما لا يقع موصوفا لعدم
استقلال مفهومه كالافعال والحروف لا يقع مشبها به فلا تتصور جريان
الاستعارة فيها الا بتبعية وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اما
ان يكون اسما او فعلا او حرفا لان كان ذلك اللفظ اسما جنسيا فالاستعارة اصلية كاسد
المستعار للشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد او لاذا استعارة تبعية كالافعال
وما اشتق منه والحروف فجميع الاستعارة اما في المصادر ومتعلقات معانيها في الحروف ثم ذكر
في الافعال وما اشتق منها والحروف في المعاني بقوله ران معانيها شبيهة بها معان اخرى
واستعير لها لفظها المشبه بسماء المشبه بها ثم اشتق منها الافعال والصفات
وكذا في متعلقات معاني الحروف بقدر ان معانيها شبيهة بها معان اخرى واستعيرت تلك المعاني
الاخرى لها ومتعلقاتها ثم بسري التشبيه والاستعارة في الحروف فمثلا شبه الضرب الشديد
بالقتل اولا واستعار له اسم القتل ثم اشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واوقع عليه
غيره واحاطه اداركا تاما والتعبير بها عن كلاله وابوابه كما مر وكشف من بمعنى فرق
بمعونة اتى بمعنى المجرور متعلق باحاطت اى احاطت بكلهما بمعنى فرقت بينهما
الباء زائدة ويجوز ان لا يجعل الزيادة ويكون تقويره واحاطة الولد الا تحتم
الاقاصي بجميع حافيه من المؤداة والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه المؤداة
عايد الى المخ مخصصا منفوسا بسبع التمر ويجوز عوده الى المخ لان المخ احاطت بقشره والتمر من
النسبة اما بمعنى الفاعل كما مر سابقا اى لقوله المر وصفا وقولهم لقاح والمستعمل المرسل شيئا
اى شيب راسه او بمعنى المفعول كقولهم ثوب نسج وبحر الارض اى شقق عيون الارض

يدل بحسب على ما قبل من ان الضمير في النسبة لان يجيء ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا
به صريحا كما في الآية او غير صريح كقولك امتلاء الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجيء
يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصر فيه عيونا تقول عيونا فالوا
لا يلزم ان يكون الفعل مسندا الى الجزء الاصلي هو الفعل المذكور بعينه بل يطلق
في الاسناق ق مسواء كان حتى المقاله في التقدير كما في طار عمرو ومر بماء واحتلاء الاناء
ماء اصلها طير لتوزع او ملاء المارنا واوقع للروم كما في قولك وفجرنا الارض
اي تفجرت عيونا وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض
منصوب على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه نوع مبالغة تو جد في التمييز وقيل
عيونا نصب على الحال والتقدير اي اصلم وانبت وبهذه الحالية يلغو القول في
محل الجر كونه معطوفا على جملة اصاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كما مر كشف
ما هو صولة لا بد لها من صلة تنبيها على ان الضمير العائد الى الموصول للان الموصول
مع صلته بمنزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما به على خلاف الضمير الواقع
الموصول وكون بين فاعل يصوغ على قول من يقول انه فاعل فعل محذوف لا تقدير
بينكم وان كان منصوبا فان بالي ذهب الى ان معناه مع المرفوع الا انه لما جرى
في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعمالا تركوا على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا
لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا وتقديرا اذا كان الموصول
اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عائد عائد بخلاف ما اذا كان جزءا من الكلام الا ترى
الصلة تقع فانهم يريدون الحرف المصدر الوقتي الحاجة بعد متان واما المصدرية
وان المشبهة المخففة من جملة الموصولات ويكفي الموصول الاسم دون الحرف
مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف عما مروا عليه ويجوز فرق بين ما يذكر في الصلة

تا البيت معطوف على الية وقد يقال اعلى والية اذا قصد بها الدوام بخلاف المذوقان
ولا تباين الصفة المشبهة من الثبات بشديد الباء بصورة الكبيرة المشبهة من الثبات
المعطوفة عليها قد تتفقا معا من شدتهما وشناعتهما مبلغا لا يكن بشر هم
فذكر على الابهام من غير صلة بينة له كذكر قد يكون في الوعيد اي قد فاعلوا لا تضيعا
لكونه مقتضيه ومستغنى عنه لانه لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه الى
يلزم وصل الصلة عن العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا منفصلا بفعل كونه فعلا كان
بيد بعث المدر سولا اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله مولاكم فضر منه اي
مولاكم اي الذي الله بعطيكم فضر منه الله بهذا تقوله ونحو ذلك وكذا يكون ضمنه
اذا كان مجرورا كما مر او مستورا ضمنا بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بحذف الجار على
ما قالوا للزوم كثرة الوقوع نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر به والاصل تؤمر به او كان
مجرورا بالاضافة صفة ناصبة له تقدير الكونه كما في ما انت ناصري تغيث في الضمير
على كلا الوجهين لطول الصلة والصلة وان الصفة اذا كان جملة لا بد وان تكون روى
عن ابي سعيد السيرافي شرح كتاب سيبويه انه قال الواو في بعض من ومن قوله لا بد وان
وان يكون وقيل زائدة ليلا يلتبس على ان عاشتيه وقال بعض الفضلاء الواو في مثل
بيد المعطف عاطف وفي فيكون المعطوف عليه في كل مقام ما يناسبه كان يقال بهنا لا بد وان
يوردون يكون من اصدرنا الى الاربع الاخيرة وبهذا الوجه يجوز الفصل كان يجوز في مثل
والعلم بهذا لا وجه ان فيه زيادة تاكيد وهو باطل كما لا يخفى والعلم انا نجيب في الجملة الثانية وقعت
صفة او صلة كونها خبرية لانه انما يكون بالصفة لتتوقف التي طلب الموصوف او الموصول المستحيلين
بانكان التي طلب بوقوعها قبل ذكر الموصوف او الموصول من انها فهما المخصون العلماء او الصفة خطا
يجوز اذ الان يكون الصفة الصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم التي طلب حصولها قبل ذكر

الاخبارية صفة ثانية
الاجمل ذكره

طلبية نحو ليت وطلق وانت ذكر ملك الجملة وبينه بين الجملة الخبرية لان غير
الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو ليت وطلق وانت وزيد نحو يا او طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والحض فالامر نحو اضرب والنهي نحو لا تضرب
والاستفهام نحو هل ضرب والتمني نحو ليت زيدا قائم والعرض نحو الا تنزل والحض
نحو الا تكرم زيدا فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قيل لا نسلم ذلك كله فان الجملة
الاستفهامية قد وقعت صفة لمذ في قولهم ما رأيته مذ هل رأيت الذئب فقد وقعت صفة لمذ فان قلت ليست
متأولة بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقول القول محذوف وهو الصفة في الحقيقة
وفي الجملة الاربع بعدها اي الاسمية نحو الذي ابوه منطلق زيد فزيد
والمبتدأ وخبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته
في محل الرفع على انه مبتدأ وزيد قائم ذلك المبتدأ اعني الموصول والفعلية الخبرية نحو الذي
انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو اضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلها
الضرب بالفتح ثم والضرب بضم الصاد ثم دخول ال الاسمية المشابهة بحرف التعريف
لفظا وتبعا على صورة الفعل بفتح الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة
المفعول ابقاء لما في المنوي والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف وقع في محل الرفع
المستقر من عامله جملة ظرفية صلة وهو صلته في محل الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره
والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك زيد وقوله فيها اي في المخبر صلة ولما كان مظنة
ان يقال كيف يصح وقوعه في صلة والصلة لا تكون الا جملة خبرية او شبهها اجاب بقوله والضمير المستكن
في فيه المستقر من حصل يعود لجزء الفعل ما حصل فيه فاعل الظرف عائد الى ما الموصولة
اي فيه هو فاعل جملة ظرفيته فصح وقوعه صلة والضمير البارز في فيه مجرور المحل بفي الراجع
الى المخبر والموصول مع صلته منصوب المحل لانه مفعول القول والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول
فقط لكن الخافقي رده وانه لا يعتد بما يأتي بعد الاسم الا بالصلة فكما ان المنصوب المحل هو

مرفوعه

او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة والمكان في قولي ما ذيف من الاربعة بين ذكر
الاسم المعمول من الجر والرفع والجر ونصب منصوب المحل اي انه قال وهي اي الحال
انشائية الضمير بناء وبل الصفة اما البيان بنية اي عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا
او البيان بنية المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا راكبا فهما بيانان
معا نحو ضربت زيدا راكبا بين واو بينهما نون دالة على المفعول الجح فيه فتلخص ان الاقسام
الثلثة واما الجملة في قولك ابتدأ بكر والجبل قادم فهو حال وبيان للازم اي اعني زمان
الاتيان فكانها بيان للاعراب انما قيدنا الانواع بقولنا عند صدور الفعل عنه وقوعه عليه والمفعول
به بقولنا عند وقوع الفعل ليمتاز الحال عن النعت لان الصفة مبينة للهيئة الذات لا
باعتبار كونها فاعلا ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين لذات زيد ولم
يوجد بهذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط
ان يوجد بهذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه والتقييد بالمفعول به قولنا به فيناء على ان
المشهور هو المجيء عند المحققين بمعنى ان الحال يجيء على المفعول به لكونه فضلة بالنسبة اليه
فنحو ضربت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا فاعل عطف على التاء انه مفعول معه لغة ولكن
فهم من كلام بعض الشروح الاتي ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب
شديدا ويمكن ان يقال انه عنى تاء ثم بل وقع في شديد اللام للعهد او عرض عن الضاف
اليه وبهذا اندفع كون الحال اما لبيان بنية الفاعل او المفعول به الكثرة ان يقع الى الحال
المبتدأ والخبر والمضاف اليه لئلا يكون ولا بد بعد الاتي كلام المحققين دون كلام
البلغاء فان قيل كيف وقع حتى واتبع لعلم ابراهيم حتى خالص من المضاف اليه اعني ابراهيم فلنا ان المضاف اليه في معنى المضاف وهو المفعول كان
اضيف في قوله تعالى الجأ كم ان يأكلهم الجمع فيه حينما كان في معنى اللهم جاز ان يقع حتى حالا من

ای الظهیر المستکن فی قوله فیه

ای من الموصول

ومن هنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع من غير الفاعل والمفعول به فهو حال باصاحبها
وبهذا الرأي من النحاة ما ليس بهيئة الفاعل ان جعلنا حال من الموصول لانه معمول
والزمان قيد في هو العامل اي هو الحال وهو ذو الحال ومن قوى من النحاة بيانية
ومن للبيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعل المكن
في جملة ظرفية فصلة اي ان كان الذي وقبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيله قريشي
او حال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحاة اي فيه من النحاة حال كون
قبلها الخ ما فيه موفية لان الموصول مع صلته موفية وتكون بكسر الفاء وتشديد الراء اي القدر
من الاوفان فان من الاوفان من الرطب ما لكونه موفية واعلم ان تخصيص الذكر عن البيانية
لكون الكلام فيه لا يتقى ذلك الحكم المذكور عن باقي الموصوف الجارة فانهم قد قالوا في الجار
والمجرور مطلقا ان وقوعهما نكرة المبتدأ يحسنه ولا كذلك غيرهما لا يحسن الابتداء بالنكرة
فاذا عرفا كما في قوله تعالى وجاء من قومه في زينته او متعرضا صاحب وقع بعد ضرورة وبعد
غير المحض منهما فيحسن لهما اما النكرة العينية المحضة فتبقى بعد قبل بالغة في الغرابة فان النكرة المحضة
بالصفة قريبة من المعرفة واما الموفية الغير المحضة فنحو يعجبني الذي هو في الدار من الموفي بلام
الجنس ليس موفية محضة بل هو كالمتوافق المحض ثم قال بعض المتأخرين ان الظرف مطلقا
كالبوم والموفي وغير ذلك من الظروف المتوغلة مثل الجار والمجرور هو بمنزلة نكرة الاسم
المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف ان يكون الموصول مع صلته موفية وكل منهما نكرة
والمفهوم النكرة الكثيرة لا يفيد التوفي قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة
مفيدة للتوفي وان كان كل واحد منهما نكرة لقول بعض المتأخرين ان انضمام الكلي الى الكلي
قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الكلي الى الحيوان
يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام

الرضي

الرضي فانه اعترض بان الجار نكرة فكيف توقف الموصوف وتخصصه ثم اجاب بان نقول انا نسلم
تنكير الجار فان التوفي والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست فرانا ولو سلم تنكيرها
فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطويلا كان في كلام واحد
منهما العموم فاذا قلت رجل طويل خصصه الوصل بالاجتماع مع طويل ولهذا قولنا وقولك
ان الصلة وكذا الصفة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجوب كون
الصلة جملة خبرية لتحقيقه اعلم قالوا ان التوفي هو الاشارة الى العلم المخاطب بلوازم
اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بحرف العلم او نحوه مثل الاشارة في اسماء الاشارة
وكالنسبة المعلومة في الموصولات اخذا فاقلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولة
قد اشرت الى العلم المخاطب بمعونة الاجزاء بلفظ بل بغيره وهو مضمون صلته وهو
النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم تشر الى العلم المخاطب
بمعونة بل الى المعنيين فرادى بلا ملاحظة تعينه والتوفي بين مصاحبة التعيين وملاحظة
جملة واذا عرفت هذا التعيين التعريف في الموصولات ظهر لك انا عرفنا الرضي لما توهم
اصلا فلم يحتج الى التكلف في جوابه وبهذا لقلنا انه اشارة الى جواب المحشي واعلم ان
قول النحاة ان العامل في الحال هو الفعل الخ هو على مذهب الكوفيين والا
ينتقض بقولك ان في هذا امتكم امة واحدة فانه في امتكم لان العامل فيها اسم
الاشارة اعني هذا بمعنى انتبه او اشير او امتكم وهو الحال والعامل فيها ان للونه
جزء وهو عامل في جزء ذي الحال المنصوب كما عرفت لذا في شرح التسهيل يرد
على النقض بهذه الآية الكريمة بان قائل هذا القول يقول بان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال سواء كان ذلك كلها او اكثرها او لا ويقول ان قول النحاة هذا
بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقولك الخ اقول وفيه بحث لما سنفصله عن قريب

عطف على قوله
في حضوراه تم تنبيه وتخصيص الخ
قوله الاشارة الخ
قوله الاشارة الخ

بيانيين مصدر ميمي مالث يديميز المميز بكسر الباء على معنى ان هذا الاسم تميز اراد
المتكلم عن غيره مراده من قوله او تقن اى تميز عن ذات مقدرة في النسبة الحاكية
في جملة تقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او جهة المعنى او من جهتهما
معا فلما قال تقنا وعنى علم ان اتقانه اى الولد اياه اى التخمير من جهة اللفظ والمعنى معا
فهو تميز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز يهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات اى
ما يعين بعض المحتملات التي تناولت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض
عن ذات لا عن هيئة الذات بحاقها فيعين تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه ان رفع
الابهام عن ذات مذكورة فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذكر الاعن المفرد تام بادد
عينياء الاربعة وان رفع عن ذات مقدرة فهو تميز عن الجملة اذ لا يكون ذكر الاعم
نسبة في جملة اوفي شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب اباو ما تزيد
فارسا واعجب بطيب زيدا بفعول المعنى لفظا ومعنى من هذا القسم الصالح لان يرفع
الابهام الكائن في مفعول الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وهو بعض المفعول لان متعلق
التقن لفظ ومعناه اى التقن معنى ما فيه واللفظ فهو اى اتقانه هذا ما يتوهم علم
وضبط قواعده مع جزئياته او يوفيه بانتفاء الشك عنه مصدرية اردت فعل ما فاعل
وفاعله وهو ضمير المتكلم اعني الناء المضمومة الى تاء مصدرية المطر فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وجوبا والف البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المطر وهو
اى الضمير البارز عائد الى الولد ومحل الجملة النصب اعني المطر مع ما عمل فيه منصوب على انه
المفعول اوارد مع ما عاد فيه الذي عن اردت فيه وجوبا اى قوله ما حال من الضمير
المستتر في قوله اردت مرفوع المحل على انه جزاء اى فان الولد اللائق مرادا
تخميره وقت استظهاره وانما قدر بهذا البيان لان اصل الجزاء وقد وان الجملة

هو شاخ محل المفرد وما قبل امنه اى مراد مني تلميظ لا يجوز ان يكون مفسرا
لعدم اردت ان المطلوب المطابق بينهما حيث الاردت بدل اشتمال عن الربه
لاعلى ارادة غير وارد وتجاز تفسير الشيخ الازهري ومعنى المطلة اخذه والتقن فان التلميظ اتقبل
من المطابقة بالتقن مطلقا اذ تتبع بل ما بقية العلماء في الضم واوضح لسانه فصيح
به شفيه وقد يكنى بعض الازمة اعني الاكل والزوج وكذا التلميظ المطلق هنا واريد به
لازمه اعني الاطعام والازاقة فهو من الكناية المطلوبة بها الصفة ومع ذلك فالكناية
يكون استعارة تخييلية قرينة تلكنية والاثبات بينهما الان الكناية لفظ مستعمل معناه
الحقيقي فكذا التخييلية او هي والتحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو امر عقلي
واللفظ مستعمل في معناه التحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الاعطاء بعال المطلة
فلانا من حقه اى اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المص يستلزم
كلا الاجاج بالمطعوم تارة الاذيرة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعوم تارة من
الازاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه التحقيق اى
الفرض الاصلي من ارادة التلميظ بعض الازمة والاطعام التهيئة وتعليم فالكلام
التحقيق الارادة في قوله اردت ان المطلة سواء اردت ان اعلمه بجزء من متعلق
بالمطلة اعلمه ان الظاهر ان من في قوله من كلام الامام للتبعيض فكانه اشارة الى ان
والمراد قطعة من كلام الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة محذوف اى المطلة
شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون من تاريخية على قواعد من يجوز زيادتها في الاثبات
هو سهم رمى به تم كالكتاب اسم يقع على المكتوب والآلة سهم يقع على المعبود فهي
ليست بصفة بل سهم للصفة بدل عليه انها تنعت وصف ولا توصف
بها خلافا لمن قال له واحد لا يقال شيء آله وسواء ان الامام مجرور لكونه مضافا اليه

المطلة
المفعول
الامام
المعبود فهي

والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية نحو جاءني الزيدان ورأيت
الزيدين ومررت بالزيدين ويشبه ان يجعل التثنية ههنا على ما هو اعم
من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى
اعني نحو الحجرين على البدل وما بمعنى التكرار نحو كرتين اي كرة بعد اخرى
ومنه لبيك وسعديك فان اعراب كل واحد من اعرب المثنى الوضعي والسابع
من تلك المواضع الخمسة في جمع المصحح وهو ما لم يتغير بناؤه واحد كزيدون
واحترز به عن جمع المكسر وهو ما تغير بناؤه واحد كرجال فان اعرابه
بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول ولا نعني بما ذكرته من وجه الاحتراز
او الوجه في ذكر جمع ذو وهو ان يقال انه جمع ذو وعلى خبر لفظ بالواو والنون
حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانه جمع امرأة
من غير لفظها وذكر غير مزيف كلام ثم وعشرون واخواته من ثلاثين
واربعين الى تسعين نحو جاءني الزيدون واو لو جال

وعشرون ورأيت الزيدين واو لي مال عشرين ومررت بالزيدين واو لي
مال عشرين واعاكتب الواو بعد الالف جائية في جر والنصب
في اولة ليلا يلتبس بالي حرف جر واعا كتبوه بعد الف فرق على الواو
وتلحق بالجمع المصحح اثنا وعشرون واخواته وليس بجمع لانه
لم يأت الى وعشرة وثنتا وعشرة بغير واو بخلاف الواو ولما كان
منصرفا جمع بهم السلامة لفظا ومعنى تحقق وجعل اعرابها كالمذكر
تعرض نذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس من تلك المواضع الخمسة
في كل مضاف الى مضمر نحو كلاهما وكلاهما وكلانا واحترز بقوله

عن مضاف الى مظهر فان اعرابه تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث
قبل الشروع في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة اعلم ان المضمر انما كان
كلا عندنا مفردا اللفظ مثنى المعنى وافتقر ذلك ان يكون في اعرابه بالحركات
فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع لظهوره لكونه بينة وعين جانب
المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب باحرف الذي هو فرع الاعراب بالحركة
واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل رد الى جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل حال النصب في نحو رأيت
نحو جاءني كلاهما فان قلت فلم لم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان مهيأ
من لفظ كلا لم يتعرض الا الى الحال الذي يتغير فيه الف كلا اعني النصب والجر
رأيت كليهما ومررت بكليهما هذا هو الاصح عليك ان تحاجه الا جمع كلا فانه مستغنى
فانه في حكم التثنية بلفظ الاثنين ولو اورد صيغة الثالث في التثنية وما يلحق
على ما يشهد ما ذكرته في جمع كان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء

اعني الستة الاسماء الستة الا ههنا بالحروف وهو لفظ يدل على رفع عطف على محل قوله
بالحروف لان الحروف الاعراب فيها منقولة عن بعض حروف التي هي الاعراب
على ما ذكرنا والحروف التي هي دلائل الاعراب على رأي اهل التحري التقدير هي ما
التقدير في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء المعربة
التي في آخرها الف مقصورة اعني غير ممدودة او ممنوعة عن مطلقا بحركة
والغرض المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة يخرج
النقص بلدرى ومتى ظهر قالكلمة نهائيين بقسميه لوسمي بها كان معربا
واعرابها كذلك سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء

نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه هو

وقال الثالث هو

فما فرع عن بيان اقسم
الاعراب تشرع في بيان
اقسم التقدير كي يقول والتقدير

سواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل قفى
ورحى وغزى نحو يعصا ورأيت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما كان اعراب
هذه الاسماء تقديريا لتعذر ظهور الالف القائمة او المقدرة او حركة ما قبلها
اذ لو حركت لاخرجت الاعراب المحلوا لا يمكن تواردهن حركات على ما قبل الالف حيث
كان مقدرا لعدم الاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدرت
في اخر الكلمة ففي الرفع ضمة مقدرة وفي النصب فتحة مقدرة وفي الجر كسرة مقدرة
والتي تلك الصوامت السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو يا غلامي
ورأيت غلامي ومررت بغلامي او مجموعا سواء صحيح نحو يا مسلمي
مسلمي ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي في احوال الثلث في المذكر
الاصح لان في قول تنوين العوض اي واغا قلنا في الاصح لان في قول بعضهم
اعرابه محلية فجر لفظ سواء كان مفردا او مجموعا صوفا بما ذكر لوجود الكسرة
لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب
مشغلا بحركة لازمة لاجل الياء والاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب سيجئ
ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متعاقبتين او مختلفتين فان قيل كيف يكون
الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب والاعراب سبق والبناء يمنع الاضافة
كما مر جوابه فانا لا نم اولا ان الاسم قبل طروق الاعراب مبني بل المذهب بقاء على ما
حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو
وبكر معرب بالسكون اخره سكون وقف لا سكون بناء اذ معربية اللفظ
تقتضي بقاءه بتواردها المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم
عن معربيته ما لم يوجد المنافي لتغيير الاصل بخروج انعدام ما تقتضي طروق

الاعراب

صفة مفرد
متعلق وقع

او مفرد اعطف على قوله جملة

ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح
هنا مبني على هذا القول او مفرد اي قول مجازي لان قول النحاة بسكونه
لان سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا

مي زيدا
مرفوع الفعل بعده، او زيد تقديرا

خبر كما هو المشهور وروي
نصب سيبويه وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت

ط
جملة خبر

وذلك اذ وجد كون اعرابه المحكي
جملة كان او مفرد التقديري

وان قيد بالعلمي لانه اذا لم
يكن علما يكون اعرابه محكيا

يقصد بهذا

متعلق مفرد اعراب
مقول قوله

معطوف على ما يتعلق

اخر سنذكره تفصيل المقال على وجه ينفع المراد هو ان طوحت عشر
فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية يعلم
محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل
العلمية رعاية لتضمن الاصلي وقال الاخرون انه من مصرعات محكية
على حركة البنائية فان المجموع صار بالعلمية بمنزلة واحد انتهى
الا ان جزء الاخير مشتغلا عن حركة البنائية
محكية تقديرا ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري

فان قلت

فان قلت فلم تعين الاعراب محكي لفظا نحو نا بطشر او جازم خمسة عشر
على تركيب الحكاية مع جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب في الصورتين
ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيه لكن في نحو خمسة عشر جاز الاعراب
لفظا وتركب الحكاية لانه بتركيب حرج بناء الى اعراب بخلاف نا بطشر فانه لو اعرب
لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب اخر فحينئذ ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب

ولا يجوز العدول عن اعراب ح

الى اعراب اخر تقوت به حكاية كذا اجاب به الفالي في شرح اللباب ومما ينبغي ان
ان يعلم ان من حكايات العرب تقدير العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب باعراب
معين نحو كان الاعراب لفظا مثل ان زيدا وهبي زيد ومن زيد والعبد الا احراز
عن تركيب الاضافي نحو عبد الله وعن تركيب من الاسم الفعل مع عدول نحو مضروب غلامه
فان اعرابها لفظي فان قيل الاولى منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام حسب العوامل
والثاني مشغول بالاعراب لحكاية والرابع من تلك الموانع السبعة اذ كان الاعراب فيها
تقديريا في الاسماء المقصورة وهي الاسماء التي اواخرها يا مكسورة ما قبلها نحو القاضي والراعي
فان اعرابها تقديري لحالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالياء كان اعرابها
الياء فيها الاشتغال الضمة والكسرة في حالة الياء ونحو حالة النصب لفظ الفتحة عليها نحو رأيت
القاضي بالنصب ونحو حالة كان النصب ايضا اي كما جاء في الرفع والجر وكما انفتحة مقدرة

بدلة في قوله في الاسماء المنقوصة
او الاولى نحو عالم ضعيف

٢ لفظا منصوب مفعول مقدر اعراب

٢ لفظا خبر صحيح نحو زيد قائم

الشعرية نحو قوله ولا ارى فاعلا من ذي مبالاة ولا مفعولا به الا ينصب
على المصدرية لا اهمل
المقدر وبني منصوب مفعول اصله
ينبني. جمع اي سقطت النون بالاضافة الى ضمنا قوله ولا موالينا او
بالضم ومنه البيت ومنها ظرف مدفونا والاشتهار على ان موالينا بالضم حالة
النصب اعاقال انه مفعول لاجله المقدر الدال عليه مفعولا لاجله المقدر ناصرون لنا في الهياج
اهملوا بغير بينة تشفع انبا على ان المقصود بيان العامل وهو امر اهملوا اذ لا دخل صرفوا قوله لا تنثنوا انحناء من
للعدو وكذا في المتن اعطاء من اعطى بعطي العوض ما يراه ان صاحبها
وكفه ومنه التباكي وسيتلى
صحيحا مدغما

مفعول لاجله المبنى للفاعل

الاول عدم جواز كون مدخول ملا فيما قبل في العاطفة وجوازه في جاره
والثاني لاشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون مجارة وقد يعرف بوجهين
بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالظرف بل جاز ان يقال جاءني
القوم حتى انت واختصاص مجاره به والثالث من تلك الامور الثلث
لورود الابتدائية اعم من ان يكون بعدها مبتدأ او خبرا لجواز مجيء القوم حتى زيد راكب
او كلاما مستقلا نحو جاء العلماء حتى ذيد بجهلا فاذا عرفت هذه المقدمة
فاعلم ان حتى على انها حرف جر وقد حتى يتعلق فجوران يكون جارة بمعنى كي لا بمعنى
الى انتهاء الغاية فان حتى جارة فانها تجيء بمعنى الى انتهاء الغاية وقد جاء ايضا للسببية
بمعنى كي وقيل وقد تجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها تجيء بمعنى الا
ايضا لكن ليس العطاء من الفضول سماحة بخلود ولا بك ان الا ان الخلود
وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية
لان حرف جر الا تدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعدها كما يجوز دخوله لكون الفعل
معها في تقدير المصدر والشرط في ان حتى ان تكون جارة بمعنى الى مقدرة بعدها
ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذكر ابن الحاجب
بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قديم والدخول في الجنة مترقب وجوده
بعد واما تقدير الخلود في سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا
ولكنه في وقت التكلم كان مترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب
باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان ابتداء ان يكون ما بعدها مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية
نحو اسلمت او دخل الجنة او جر الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس فان كان
حتى هي حتى للسببية لم يتعرض لان الا بد وانما لذلك الان ما بعد حتى مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان التعليق بطلبة مستقبل مترقب وجوده عند اخبار

المتكلم بالنسبة الى ما قبلها وهو جواز رواية التكلم بالخبر بعد ما يتعلق به
فعل فيه مجرور بالحمل وهو ههنا متعلق بقوله لفظ وبالجر وهو ههنا وهو التعلق
بطلبة حتى يشترط المذكور بحمل حتى وهو اراده التكلم بالخبر بعد التكلم بالطلب
المتكلم بالطلب لا بغيره وهو ظاهر والاصل ان التعلق مروي وفي عادة فقد ثبت
وتحقق شرط كون حتى حرف جر حتى جاز ان يكون جارة بمعنى الى وهو الظاهر ويجوز
ان يكون حتى ههنا عاطفة ان صح ان يكون يتعلق معطوفا على لفظ فيتعلق منصوبا
على ما ذكر انه مذهب الكوفيين ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ان صح ان يكون
متعلق معطوف عليه في حكم المعطوف عليه والا فان امكن ان يكون منصوبا على الا
مفعول اردت واما لفظ يتعلق منصوب بان المذكورة ان صح ان لا فلا بد من
تخلف ما اذا كانت حتى جارة اي لفظ يتعلق منصوب بان المقدرة بعدها
كما ذكر انفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها جانسا لما قبلها موجودا
وهو ههنا الدلالة على ارادة التكلم بالطلب وهو ايجاد المتكلم بالطلب في نفسه
ذلك الشيء وهو يجوز ان يتعلق بالعلم المولد بطريق ما اي طريق
الفعل ارادة التكلم بالطلب والتعلق بالعلم بالطلب ترك تولد ارادة قبيلا يتم قولك جا
فيكون بين التكلم بالطلب والتعلق بالعلم مجانسة بان يكون التعلق جزئيا من التكلم بالطلب
ان التعلق بسبب كونه من لوازم التكلم بالطلب عادة صار كالجزء من التكلم بالطلب والقوة
متحد تقريرا لان التعلق بالطلب اقوى من التكلم بالطلب كما يعرف ذلك لان لفظ
من كلام الامام الرشيد يوما قبيحا الى ان يحصل بالتدريج التعلق بالطلب الان
في حق بعض التدريج كما ذكرنا والا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها
ليس بجملة وخبر ولا مستقبلا منقطعا عما قبلها فلا تكون ابتدائية لفقد شرطها
اعني تلك الامور اعني سعيت اي اظهرت السرعة يعني بالغة كذا ذكره رضي الدين
في الدستور والمعنى حسن تالله في هذا البحث فانه من عوالق الكوفي مختار
الصحاح والفاضل ضد الواضح من باب سهل وبطلبه متعلق بيتعلق
والضمير فيه يجوز ان يرجع الى الاضافة الطلب اليه عائدا الى المولد الاخير وهو التعلق

ح قوله اذ هبت هند راكبة فكما يجوز تقديم الحال
على صاحبها في اذ هبت كذلك يجوز في ذهبت
لا يقال ان المحذور الذي ذكر في الوجه الثاني لازم
على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول الا
محال من شيء اصلها ان يكون متأخرة
على ذلك الشيء فيكون في خبر الصلة
ايضا اي كما يكون في خبر ما
على تقدير جعلكم اياه حالا من
ضمير منه فلزم تقديم ما في خبر
الصلة عليها لانا نقول لا نسلم
ما ذكر ثم بل اللازم ح ان على
تقدير جعله حالا من الموصول لا يكون
دما في خبر ه ان خبر الموصول
من متممة الصلة الخ ح في
ما الموصول وتقديم ما في خبر

الموصول جائز

ح الفاء للعطف وهي تكبة معطوفة على جملة اردت قالفاء عاطفة
ويجوز ان يكون الفاء علامة لجزاء الشرط المحذوف قالفاء ح بمعنى اء
فصيح وذلك اذا لا فصاحة اي اظهارها او بيانها عين محذوف او ضمن
بوصف صاحبها كالكتاب ليكيم والكلام انص تقدير الشرط هكذا اذا
كان كذلك اي اذا كان العوله مستهجنا مختصر ومحيطا بمفرداته
تنظرت فيكون لجملة مجزومة محل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف
ولا يذهب عليك ان هذا القول يلزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان
يشتغل به في السعة اذ قد تقرر في موضعه ان اذا لا يلزم الا في الضرورة
كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة ستنجلي ولهذا
عدوا جواب اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي مصيبة
وغيابة الجب قعره والمراد بها هنا النعم وتصبك مجزوم باذا وهو مستشهد
الثاني في قاصبر جزاء وفي فكل تعليله وكل مبتدا وقوله ستنجلي اي
ستزول خبره ودخول الفاء على الجملة المبتدائية هو صفة يشتغ الضعف
ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تنجلي او يكون الفاء زائدة في
تنظرت متعلق بنظرت ونظره في الكتب عبارة عن فكره وتامل فيها
لان النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى التفكر كما اذا استعمل بالى والام
وعلى بمعنى الابصار والترجح والغضب على الله المرتب والتصبر في
تحضرات مجرور ولكونه مضافا اليه تحضرات عابد الاصنام المغلوطة
مجرورة لانها صفة تحضرات كان قلت تحضرات جمع المغلوطة
مفردة فكيف تكون صفة لها والمطابقة شرط بان الموصوف

والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اى اذا كانت الصفة فعلا للموصوف
وعامله به كما سيجيء وهذا بلا وفاء التعريف الا ان يقال المراد انه سيجيء
او اشرالكتاب ولا يخفى ركاكته وسيجيء هذا وصفا صفيقيا ولو لم يكن فعلا له
وعامله به سببي صفة بسببية نحو هذا زيد الطويل غلامه فان قلت قد مثل لقوله
ثوب بسمال وبطة امشاج فان الوصف فيهما فعلا لموصوفه وعامله
فان البسمال جمع بسمل بضمتين بمعنى الخلق والامشاج جمع مشيج كبيت وابيات وهو
الشيء المختلط مع غيره يقال بطة امشاج لما في الرحل اذا اختلط بياضها بحمرتها
ودمها والمعنى ثوب اختلاط وصفان ماجان بالثوب والبطة بمعنى
ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت هذا على تاويل ان الموصوف
مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف على كان الموصوف مجموع تلك
الاجزاء وصفوه بالجمع وهنا كذلك اى الوصف فعل للجموع وعامل به
لان المظروطة جماعية بالملكة وهنا جامدة وهي ان الصفة اذا اسندت
لضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوقوع بين صفة الافراد وبين
الجمع ان الوصفة للجمع كما ان الفعل كذلك في قولك الف وجاءت او جاءني
على لفظ الجمع والواحد الاول بناء على ان كل جمع مؤنث كلمة نزة تاويل الجماعة
واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير الجمع وانت فرجع اللفظ في الاول والمعنى في
الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاء واو لا يجوز الرجال جاءت كما لا يجوز
الف جاء او اوان جاء العبيد وانما فصل بين الجمع والايام فصل وهنا ان المظروطة لما اسندت
لضمير الجمع اشبهت الجمع لاجل الافراد المضاف اعتبار الافراد من هذين
الطرفين ويزيد ان الصفة صارت في الافراد وكذا الكلام في قوله دواج بمعنى تدام

في الاصل

في الاصل وقد يجيء بمعنى اسفل ضد فوق وهو ما يحتمل ان يكون مع
فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت
في مختصرة المظروطة متنحيا وزاريا كتابه السبوطة هذا واعلم انهم
قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق
بفعل او معناه والثاني فانه اذا لم يستقم ما يظرف له وما ان وقع
بعد النكرة المحضة صفة له وبعد المعرفة المحضة تحال عنها وبعد
غير المحضة منها محتمل لهما والثالث انه متى وقع صفة او صلة او
حالا او خبرا تعلق الاول المحذوف والرابع انه اذا وقع في احد
هذه المواضع الاربعة وبعد النفي وان استفهام يجوز ان يرفع
الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية
مسلم وقوله والعامل فيه اى في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا
لا نجد ذكرا لعامل فيه يحذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه
ما يطلبه نفيا ولا من الابتداء وخبره وعلى ظاهره وقع بعد المعرفة و
وهي مختصرة وفيها حال وقد عرفت في حكم الثالث ان عامل
الحال يحذوف ان حملت المراد ان العامل فيه اي في نصب دون
على الحالية نظرت وهو لا يناسب ان يكون العامل في نصبه على
الظرفية سوى يحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون
وهو عامل يحذوف والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية
اعني دون مع فاعله المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه فتنا
مل نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تمحل وعدول عن الظاهر المتبادر

صلى فوق كما جاز به

من العبارة كما لا يخفى ثم اعلم ان دون يجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية
اى نظرت في مختصرا بة المبسوطة غير كتبه المبسوطة كتبه جمع
كتاب مجرورة بالاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة
كتبه لانه يجوز ان الغير كتبه ليس جزءا من الموصوف كما لو كان
صفة توصيف كتب بالمبسوطة بسبب اضافة الغير ذكر هما معا
فقوله الفاعلية كالقاء نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله
الكثرة والباقي مجرور والعجب كونه مضافا اليه لاكثر عابد لا المختصرات واعلم ان
التمييز في المفرد انما ينتصب بعد تمام مميز بالتنوين لفظا نحو عندي راقود
خلا وبالتنوين تقديرا كما مع غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا ومع معنى
كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم استفهامية نحو كم رجلا عندك
كم للخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي
نحو وجئتك رجلا ورب رجل او بنوع التثنية وشبه الجمع او اضافة
وقول المصنف اى تذاوا واستغلا من قبيل حاتم مميزه تفاوتا واتم
بالتنوين تقديرا واليه اشار بقوله نصب على التمييز من
الكثرة لانه اسم الكثرة اسم تم بالتنوين تقديرا او كل اسم مبهم تم بالتنوين
ينصب تمييزا فكثرة قد تتم بقيد ما ذكر واما ان الكثرة تتم بالتنوين تقديرا
فلانه غير منصرف وكل غير منصرف ذان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا
بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين واما سقوط لفظه عارضة بهذا قالوا
ومن هذا ظهر كما ان تعليل الشارح بقوله لان كل التنوين يسقط بالاضافة

كما هو

كذا التنوين ثابت تقديرا لسبب شبهي كيف وقد صرح في كثير من الكتب
ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك
شاهدا لما قلنا ما في بعض شروح الباب وجه حيث قال واعلم ان ما
فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزا يجب بالاضافة نحو
زيد اكثر مالا لان علامة السببي صلاحية للفاعلية بعد ان يصير فعلا اذ
يصح ان يقال اكثر مالا وامان لم يصح كذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكثر
رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة
لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديرا المسقوط بالاضافة كما زعمه
الشارح فقوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة اى يجب ان
اصل مجرور تنوين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد
امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كالعشرة ومنزلة
حذفت الواو والنون وبنيا على الفتح لان فتحت التنوين
عنهما للبناء لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله
على ما جعله الشارح في انه تمييز من الكثرة لا يبعد ان نقول ان تمييز من
اسناد الكثرة اليه ذهب الشارح المحقق حيث قال هو تمييز من
اسناده الكثرة لا من تعلق الفعل به سواء كان وجد بعض صاد ثبت
او بعض علمت استقرارا بان منصوب على الظرفية والعامل فيه تفاوتا
الآية جمع امام بمعنى الاضافة بين السببي والمفعول الثاني في نحو ظننت
قوله الغابة المنصوب على الابدال من الكل قوله التثنية
يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل

منصوبة معطوفة على الحاء وكذا قوله والتنوين وهذا التثليث للخ
العاشرة والتنوين والجمل كل واحد منها اسم كتاب الشيخ عبد القاهر الجرجاني
رحمة الله وهذا الاعراب اى كون بدلا من الشر اذا كان وجدت
بمعنى صادفت اى بقيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى
مفعولين اكتسب مفعوله الاول وتعاورا غيره والى الثانية مفعوله الثاني
وهذا الاعراب ايضا تخصيص بعد تعميم وتبيين بعد ابهام الا يخفى
فعل فاعل منونين والفاء فيه للتعقيب نظرت فرحوما هو خوف
من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب استفعال وهذا بالنظر
الى الغالب والا فقد يكون استطال بمعنى طال حرر به في الصحاح
ان مصدريته اظهر فعل المضارع منصوب بانا فاعل مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب محلا على انه مفعول له اول والاظهر
وعايد الى الولد وهو اى الكف يتعدى الى مفعولين اللذين
ثانيهما غير الاول ومفعول الثاني قد يحصل مفهوما والباء مجرورة المحل
لاضافة رفع اليها عايد الى الثلث والجملة الفعلية اعني الكف مع ما عمل
فيه منصوبة المحل على انها مفعول له استطالت اى الكف منصوب
منصوب معطوف على الكف وهو اى المحل يتعدى الى مفعولين كذلك
ايضا اى كما يتعدى الكف الى الياء الاول الضمير المتصل به والثاني قد يحصل
مفهوما والتاء مجرور المحل لاضافة رفع اليه عايد الى الكتيبة الثلث
كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطالت وهو اى المفعول
له ما يكون باعتبار ما يقوم بالفاعل فيه سواء كان علة غائية

مثابرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلا هاك او سببا باعيان عليه
في الحصول ومعدا عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنت و
وضمائر كفة الى مفعولها وهو اى فصل مفعولها بالملفوظ ما وهي اى
لفظ ما بعد صوله فيما جملة نظرية صلة وقد مر نظيره غير مرة الموصول
مع صلة مجرور المحل بالاضافة كراهتي اليه والكراهة الفاعل متروك لتقدم
كراهتي ما فيما اى في كتبه الثلثة والضمير المستتر في عايد الى ما الثانية
كراهتي ما حصل منها واعلم ان شرط نصب المفعول له الثلثة الاول
ان يكون فعل الفاعل الفعل المعلل وبعضهم لا يجعله شرطا محتجا بقوله
تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدريا والثالث
ان يكون مقارنا للفعل في الخارج اى في الوجود وبان يكون وقوع الفعل
في بعض وقات المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول
زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فراقك لو بالعكس نحو
جئتك اصلا هاك فاذا وجد هذه الشروط والثلثة بأسرها انتصب
المفعول له وذلك لانه حينئذ يصير مشابها بالمفعول المطلق بوجوه في نحو
الفعل اليه بغير واسطة حرف كذلك يتعدى في الاكثر المفعول له بغير واسطة حرف فان
الفعل تقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجدوا احد من الشروط
يكون مجرورا باللام اى يكون اللام او جوبا لانه اذا فقدت هذه
الشروط او بعضها لا يكون ذا خلافة الفعل المذكور شملا اذا فقد الشرط
الاول نحو جئتك لاكرامك اذ الاكرام لا يندرج في فعل ذلك وهو قوله انتقد اذ تقليل
لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك وهو قوله انتقد اذ تقليل

لقولهم مجرور باللام في نحو ضربتك لاكرامك الزم لفقدان الشرط الاول
فان الكرامي فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب في نحو ضربتك لتكون مجروراً
اي انما تكون مجروراً باللام لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس
مصدراً فلا يرد ضرب الفعل المذكور ايضاً لانه اذ لم يكن مصدراً لم يكن
في حبس الفعل عمل فكيف يندرج فيه وفي نحو ضربت اليوم لمجيء
زيداً امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضاً
ان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم
وهو ظاهر ان قلت سهل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط
قلت يجوز اذا كان مضافاً ومعرفاً باللام وما اذا كان منكراً فقد اختلف
فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه المال والتمييز فانه من النسبا
وكونه نكرة فلا يقال في ضربت زيداً تأديباً ادب بل تأديب اولى وبه
قال ابن مالك وجر للمستوفي شروط النصب معروفاً باللام الخ سمن نصبه ويجور
عن اللام بالعكس ويستوي الاوزان في المضاف وصحيح تكسير مثله
هذا اي تعليل هذا الذي ذكرنا وهذا الضابط من قوله المبدأ الغير المعرف ان للعرفان
انشاء الله تعالى وشيء جمع شيء كفلوس وفلس عند الكسائي اي
وعند سيبويه اصله شيأ على وزن فعل كحمر جمع حمراء استثقل همزتين
بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولى الى الصدر اي قلبت الالف قلبت
مكان الموضع الفاء فصارت شيأ على وزن افعاء فعلى الاول
لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال في المغني يرد على
ان لهم في لفظ اشياء الثلثة مذاهب ثلثة واسكن غير منصرف

بالاتفاق

بالافاق فعند سيبويه يرد فاء فعلاء وصلها شيئاً فلبت اللام
قلبت مكان موضع الفاء كراهة الف بين الهمزتين وهذا القلب
شاذ كما وذا يع وعند الكسائي اي يوزنه افعال جمع شيء يوزن فعل
بالفتح والسكون ويلزم منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصل اشياء بوزن
افعلاء حذفت الالف كراهة الف بينها جمع شيء بتشديد الياء بوزن
فيل بالفتح والسكون ويلزم الانصراف لغير اشياء وعليه تقدير اكثر
الكتب المعربة من الاعربية فقول الشارح فعلاء الاول منصرف وعلى
الثاني غير منصرف لا غير وبها هو عن مشون صفة وهي اي الاشياء
مجرورة بعن والجار مع المجرور في محل نصب على الحال من الموصول وهو
اي الموصول في معنى المفعول لكراهة وان كان في لفظ مضافاً اليه
العبارة اسم مفعول من الاعادة مجرور على انه صفة الاشياء
والكلام فيه كالكلام في المظنون به من انه لما جاز الامران اي الافراد
والجمع اختير الافراد للاختصار وان الواو للحال خبر يجيء وان للشرط
فعل الشرط وجوه من الافعال الناقصة واسم مستتر فيه عائد
الى الاشياء فعل المضارع منفي بلا خبر الشرط مرفوع علامته ثبات
لانه خبر الشرط فان ان لما اخرجت عن حقيقة الشرط استفت
عمن الجزاء فهو اي قول المصنف وان كانت لا يخلو مثل مولاك
الزيد فان اهتشهن بعينه كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة
الشرط لما صح ان تقع لا غير جزاء اذ لم يكن من شيمة الشرط لكونه
خبراً كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على المتوقع السليم

كما لا يخفى عن ارتوح السليم من الافادة مجرور بمن متعلق بلا تخلو
فاستصفيت فعل ماض مبني على الفتح مطوفة على استطلت منها
محرور بالحل بمن عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت منها
من اسماء الاشارة مبني على الفتح بل على السكون تشبيها بالحرف من حيث
الاحتياج الى الاشارة اليه كما ان الحرف محتاج لا متعلق له لكن
محله هنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب بلا من
صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور فيكون على كلا التقديرين
تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثل لا رجال مضى امس الوزير
بكسر الراء بل برفعه وان قلت لم لا يجوز يا زيد الظريف برفع
الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم لمشابهته بوجه ما لكاف
المبني وحركة الاعراب في العروض حيث ان عارضة سببي يحذف الثاني
كان حركة الباء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء
ونقيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور متعلق
بنقيت واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه
نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا
فحذف المضاف اليه لازما وعوض عنه التنوين واما عوض عن
الحرف او عن الحركة او عن الاعلال عند البعض منهم والتنوس
فيه اي في كل عوض عن المضاف اليه من قبيل الشق الاول
دون ما عداه اي عن كل واحد منها اي ان الكتب الثلثة
ما مصدرية نكر فعل ماض والضمير فيه عايد الى كل في قوله

ثم الاظهر
وهو منصوب المحل لانه جزء كان والشرط مع فعله وجزائه بمنزلة طلبه
منسلخ معنى الشرطية لانها وقعت في موضع الحال من الاشياء وانما
سلخ لان الجملة الشرطية تصورنا بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام
لا يكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها بتمامها
حالا الا بعد ان جزء هو نا عن حقيقة الشرط بخروجه عن معناه وان استثنى ذا
وهو الواو في مثل لا يلبسني الا الشرط للحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو و
اكتفي بان اعني شوهم انه جملة شرطية جزاؤها وهو اكرمك لم تصلح
اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط
غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا فاحتيج الى واو الحال ليرتفع
الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها على حالا
من اخراجها عن حقيقة الشرط لكن بتمامها بعد جعلها جزاء عن ضمير
ازيد بلغه الحال نحو جاء في زيد وهو ان تتأمله يقظ فيكون الواقع
موقع الحال في الحقيقة وهو الجملة الاسمية فلهم في ذلك طريقان
احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها جزاء المبتدا
مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المصنف وان كانت لا تخلو من
قبيل الاول وهي اي الاشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت لا
تخلو من قبيل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء الحبارة عن الشروط
المذكورة ما هيتها اي هو اي المجعول منصوب مفعول الكراهية قبل
الاضافة تامل وسيجيء تحقيق هذا المقام في شرح الكتاب المسمى
بالمضنو به على غير اهله فلا تغفل عنه بعد هذا الوجه مستبشع لا لطف له
كما لا يخفى

عن كل وهو اى تكرر فح تقدير المصدر بما وهو مفعول نفيت
اى نفيت عن كل واحد منها تكرر ويجوز ان يكون ما هو
لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جائز
لان اعراد التكرار دون المتكرر ولو كلم يجوز نفيها اى يجوز نفي نفس
المسئلة فلم يكن الكتاب يعني المصباح مستملا لهذه المسئلة المتكرر
وهو غير مراد بل مؤدا لها فلا يلزم منه ان لا يكون مسئلة العامل
مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل بيانية اى مسئلة هي قولنا
الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه ظاهر بل يكفي الاشارة
الى قوله لا يجوز ان يكون ما موصولة لما قيل لكن فيه نظر لانا نسلم انه يلزم
من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان
المتكرر هو الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل
في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي مجموع المركب من
الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة
النحوية مع الصفة التي هي تكرر لان نفي المجموع قد يكون
بنفي قيد من قيوده لو قال بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر فلم
لا يجوز ان يكون كذلك اى بنفي المجموع قيد من قيوده وذا كان
كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم
من نفي نفس المسئلة او نقول في دفعه ما قيل لا يجوز ان يكون
ما موصولة يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف ويكون
ونفيت عن كل متكرار متكرر في مستقيم الكلام فافهم فانه من

منه الح

منه الح الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على
انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا او للعهد متعلق باستقلالا
وهو اى العهد مصدر بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف
على استقلالا في زعمه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا للعهد
متعلق باستقلالا واعلم ان الظاهر ان العهد مصدر ميمي كالمعاد
والقدير لاجل استقلالي او مستقلا لافادة التكرار على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم
المعنى ح الا بارتكاب وتحذوف فح فاعل الاستقلال ومفعول له
معا اى استقلالي غاية التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عند
الشح قليلا وذا لا يتصور فح الفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد
على تقدير كونه اسم مفعول وما معنى لعدم قليلا لكن الشارح
اتفق اثر صاحب البضاعة وخبر اى المفاد اسم مفعول من افاد
يفيد والام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد من
المفاد هو الولد واللام بمعنى الجنس فالمراد من المفاد كل من يستفاد
من هذا المخبر وقول من قال ان اللام في المفاد بمعنى الذي لانه في
الصفة وهو ضعيف اى اللام في الصفة اى في اسم الفاعل والمفعول
دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لاشعاره توصيف فلا يكون
للجنس بناء على ان الموصول في المعارف والتعريف بناء في الجنسية
والاستغراق باطل قطعا وقول من قال مبتدأ وما قبله خبره و
ما بينهما معترض لا وجه له اذ القول انما تعمل القول يكون اللام للجنس

على مذهب الجازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان
اللام عندهم في الصفات مطلقا سواء كانت تملك الصفات
بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اولم يكن بمعنى الحدوث
بل كانت من عداد الاسماء كالفرس والكافر فانها اسماء الصافن
معهود ذهنين وبطلان على كل فرد ومن باقين العلماء وفتين من غير
ملاحظة كونه مصدقا والان او منكرا فيه والمعهد الذكري كقولك
الى شخص كان من العارف بمعنى التصديق والانكار والطالبين بمعناه
وهذا الطير زيد اذا لطفت على ذات المذبوح من غير ملاحظة صفة
الذبح وفي تعريف جزاء اللام والموسل انه ليس بحرف بل اسم موصول
فلا تم ان المفصول شاع للجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذين جاءوا
تو تمثل الازيدا او اضرب القائمين بلا اللام الا واحدا ونحو ذلك
فانها اسم الذين واللام في العالمين موصولان كائنان في
بهذين للشائعين للجنس والاستغراق والالما صح الاستثناء الذين
شرط دخول المستثنى في المستثنى عليه تقدير السكوت عن الاستثناء
وكيف يتأتى للجنسية والاستغراق والرباب المعارف والبيان
قد قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي
وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جاءت في الموصول
والمضاف للمعرفة باضافة معنوية على تخريج جاء في المعرف باللام
بعينه فليتأمل والا لوالخالفة التطويل والاطناب لاطلاقك
سهوا على غيره ايلم يجز حولها الا واحد ابعد واصدق من اولى الالباب

غير هو صفة

غير هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اي مغاير احد ضدي
حال كوني مغاير احد ضدي ويستوي فيه الاحوال كلها الا ان فيه
معنى النفي فجرى مجرى حرف في عدم التعرف وحاسبني ان يعلم
ان التجأت قد منعوا تعريف لفظة غير باللام مع كونه مضافا
وان كانت نكرة بالصورة الاضافة المعنوية وليس بوجه ذلك
الاضافة الكلام الموجب والجواب في عبارات بعض اهل العلم اي في
كلام المصنفين فكانهم جعلوا لفظ غير هنا منصوبا على
الحالية من ضمير استصفيت ما جر بالدال المهملة المشددة
مجرورا لاضافة الغير وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مغتجر
قلبت التاء ذالا فصار مغذجر ثم ادغمت الذال المعجمة في الدال
المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدجر ثم ادغم الدال المهملة
المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في الجيم بعد قلبها مجمة
وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك
الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال والواو
والذال والالف جائز فيه ايضا مزدجر بالجيم قبل المهملة بعد الادغام
وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما في الذات مفضل منصوب
على انه مفعول ثان لمظهر مجهولة المعجمة مجرورة لاضافة مفضل اليها
وانما عمل مدجر فيه لانه زيد به الحال او الاستقبال واعتمد
ايضا على غير وهو في معنى النفي ان عمل اسم الفاعل مشروط
عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اي عند

تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس في الحقيقة
اسم الفاعل حتى يشترط فيه ان يكون بمعنى الحال وان استقبل على ما هو
فعل صورة الاسم كما شرنا اليه نحو الضارب اياه امس زيد
اى الذى ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهة لفظا واما اذا
كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لو شبه المضارع لفظا لم يفد فلا تتم
مشابهة لا لفظا ولا للمضارع فلا يعمل عمل الضرب وجميع ما يجب ان يعلم
ان هذا الشرط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق
فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال
وسواء كان مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب
ابوه او ضارب في داره عمرا وليس لان اذ في انت به بل الفعل يكفي
للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظروف و
المجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه
وكذلك يعمل في المفعول المطلق من هذا الشرط لانه ليس باصلي
عنده والشرط الثاني اعتمادا على احد الاشياء الستة وانما اشترط
في عمله الاعتماد وعلى احد تلك الاشياء خلاف وصفه لانه انما
وضع الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي
فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاها باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط
في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقتا هو بالفعل او بما منه بالمعنى
وذلك انما يكون مسندا اذا اعتمد على احد الاربعة الاخيرة التي سنذكر
فانه لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فضارب كالفعل اذا اسند من الوازم

الفعل

الفعل او نحو قولك بعد ما هو بالفعل او كما اذا اعتمد على الاستفهام او النفي
فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام فمثاله
ان يكون من الاحكام والعوارض دون الذوات الاول حرف
النفي نحو ما ضارب زيدا او في معناه اى في معنى حرف النفي من اسم او
فعل في معناه نحو غير وليس مثال الاسم لقولك انا غير او ان امرأ
يهين ان يصاب بسوء يهين نفسه بالجر مع فان مهين على في نقله النصب
لاعتمادها على غير ومثال الفعل نحو ليس ضارب زيدا ان قصد وان امرأ
في الدار يقصد الى الرجل تقول ان هذا امرأ صالح وهذه امرأة
صالحة فاذا ادخلت الف الوصل في المذكر وحذفت امرأ ثلث لغات
فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال فيكون
في الفتة الثالثة معربا من مكانين وانتهى قصص لم يعن علماؤنا
لم يرم صفة امرأ ولا غيره بالالف الا سيدة التي للمفتوحة مرفوعة علامة
جزان مهين على وزن محيي اسم فاعل من اهان يهين اهانة و
وارطاه مع جميع مطيع بمعنى المطيع نحو الرجل الذى لا يهم الا بما حال
الصالحة لا يهين من نفسه بارتكاب المطيع في كل موضع التاء من تلك
الاشياء والستة حروف الاستفهام ملغوظا نحو اقائم زيدا او مقدرا كالنفي
ليت شعري مقيم العذر قوى مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم العذر
منصوب على انه مفعول مقدما اى اتقيم ليت اى اتقبلون عذرى قوله
شوى بالشين والراء بمعنى على اسم ليت وخبره محذوف ههنا
على سبيل الوجوب للكثرة الاستعمال والتقدير ليت على بما

ثم انه قول الشارح

أو الاستفهام والنافي

زيد

على ح

مقوله

شبه عنه بهذا الاستعمال حال والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام
او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان
مستفادا من حروفه او من كم نحو اين جالس عاقبتك وكيف
مصيبتك وكم مالك بعتك والثالث ومن تلك الاشياء الستة المبتدا
حرجا نحو زيد قائم ابوه او منويا كقولك وكم مالي فعنه من سبق فجره
فان مالي نصب على الاعتماد على كم الخبرية التي ليست بمبتدا ولكن
لكونه في المعنى بمنزلة غير مختصة بل مبتدا محذوف مضاف الى الكاف
ان صح ذلك فتوكك كم رجل لقيته يجوز في من الرجال ومن هذا
على ان تخصيص المبتدا بالنكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما مع الصفة
نحو قولهم شخص في الدار وشخص في الارض الاشخص واحد
وشخص من الكرام حاضر او بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فان
الوصف حينئذ في تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما تقدير مع
لفظ شخص لان كم الخبرية لا توصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك
والرابع من الاشياء الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم
ابوه وقائم منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل صالحا لان يجري حالا في
زيد اذ انما علامة ويجوز رفعها اي الحال الواقعة في مواضع الاعتماد
كاسم الفاعل خبرا عما ذكر في الحال الاعتماد تقديرا ايضا بان يحذف
ذو الحال لفظا والك ذكر منزلة الموصول نحو الضارب ابوه
حال كونه زيد كما في الدين المملوك بفتحتين في كبير كم شرح
للكافية فحصل بعد الموصول ظرف حال وقع وغفل عنه النحاة

مقوله

مقوله وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء
نحو يا لكاع حبلا حيث نصب طالع حبلا على انه مفعول للاعتماد
على ما يكون المحققين حال الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا
كما ذكر او مقدرا الخ يا لكاع حبلا كوكب طالعا حبلا الجبل وزاد
بعضهم ان يقيد على ان الكسرة المشددة نحو ان قائم الزيدان
وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان اسم ما اشتق فاعل
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد وكذلك تعمل
به ما يجري مجراها كالتعجب والاستفهام مثل لزيد شتى ابوك
والله لزيدا ان فاستعجب بمعنى الذي فعل على ما شيم في ابوك
لكونه في حيز اسم المفعول الخ المنسوب اي ما شيم وهذا الاشتراط
ان كشرط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش
فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قائم زيد قائم
فيه اي قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدا لا غير وعند
الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قائم مبتدا
وزيد مرفوعا قائما عليه سد الخبر والثاني ان يكون قائم خبرا
مقدما وزيد مبتدا مؤخرا واما قائم الزيدان او الزيدون فلا كذلك
لكونه اي لكون قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك
والمطابقة للمشتق اشترط في الخبر المشتق افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتدا وتاخير

فيمتنع عند البصريين ان يكون قائم خبرا عن الزيدين او الزيدون

عند الكوفيين اى ان قايم الزيدان او قايم الزيدون جايز
عندهم و عند الاخفش على التقدير ان يكون مبتدا اى وبعده
فاعله ساد مسد الخبر و اما الخلاف بينه من غير تفرقة فاذ
منهم ع عمل الظرف ع الاعتماد و عدمه يعني ان الظرف المستقر
انما يعمل ع الاسم و المظهر بعده عند البصريين بشرط الاعتماد
على احد الاشياء الستة و اما اذا لم يعتمد الظرف على شئ
منها فالاسم الواقع بعده مبتدا و مصدرا كان او غيره و الظرف
المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المستقل عن عامله خبره اذ
لا فرق عند الخليل بين الحدث و غيره و اشتراط الاعتماد دواما
عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا قارنقاعه بالفاعلية و ان
لم يعتمد الظرف لانه كان اول شئ ع الفعل لانه من حيث
هو حدث جزء مفهوم الفعل و ان كان غير حدث فهو اقوى
عملا لابتداء كما هو عند الخليل و اما عند الكوفيين و الاخفش
لا يشترط الاعتماد ع اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط ع اعمال
اسمي الفاعل و المفعول ع حرف جر زائدة بجرورة نحو ما
و هو مصدر مضاف ل مفعوله و هو عبارات جمع عبارة من
العبور او المعنى اللفظ بالنسبة ال المتكلم و بالعكس بالنسبة
ال المخاطب و ذكر الفاعل متروك تقديره ما عبارتي عما عبارات
و الضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات

كانت اليه عليه

العبارة عليه عما جاء الامام الاعظم ابي حنيفة من تنافر حروف فحرف الخاء ثقيل و من العرب من يقول ماك و اقرع
و من مخالفة القياس نحو الحمد لله بوصل الالف مع ان الاصل فك الادغام و من ضعف التاليف نحو ضرب غلام
زيدا ماض قبل مذكر و نحو ضرب قبر ضرب قبر و التصغير نحو قعيد في قاعد و سكا
سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل في محرره و ضعفه بتكرر و ضعفه العبارات
فان يوصف المتكلم مثل ما يقال كلام فصيح و كاتب فصيح و كذلك يوصف بها العبارات
المفردة نحو كلمة فصيحة و الكريمة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر و قصيدة فصيحة في النظم
و لم يجمع الفصيحة بما ان الموصوف جمع لاختصاصه بكثرة و غلبة و غير الم حروف
لجوازم المضارع و هي جمع جازم بضم الجيم و بسكون الزاي المطلق في غرف الص
لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار و قد لا نحو ما يضرب
و سيأتي ما يستغرق لوجوب الاتصال بقرينة بالحال و دون لان قد تنفي مضارع هي
قد ضرب اخبار عن الحاضر المتصل بالحال فكذلك نفيه و لم يس كذلك لفظة حروفها ثما
و هذا من جملة مصداق ما يقال زيادة حرف تدل على زيادة المعنى و ان الزيادة عطية نحو ان ضرب
اضرب و لام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امرا للفاعل الغايب او المفعول
الغايب و الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم الخاطب و هي مكسورة و الفتح ابصا
لغة و الثانية اي الموضوعة لنسبة اي مطلق فانها تجي لنهي الخاطب و الغايب على
السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل الخاطب في الاغلب و قد يدخل لبعد الثناء
الخاطب بالمخاطب و اللام الفيئية فيجمع اللفظة جمع الامرين مع التخصيص على لون بعضهم
حاضرا و بعضهم غايبا كما قرئ في السبع اذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم
ما ذكرت ان يجي صيغة المتكلم في المعروف من الامر و النهي و صح ابو حنيفة بخلافه
حيث قال في تعريفه غير انه الايجاد في الوجود بان المتكلم في المعروف من الامر و النهي قلنا
معنى كلامه انه لا يجي من غيره و سيل للبلا يلزم امر الشئ لنفسه او تنبيه عنها و الا فوردة

المصنف

الشعور

كان الثاني مثبتا وان كان منفيا

مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا نحو ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة
بعد المعرفة كانت حالا نحو ما مررت بزيد الا ابوه قايم وهي صفة في الاصح واما الواقعة
بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز
دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد
لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها الا حرف استثنا يجوز تخفيفه عند قيام قرينة قال
ابو سعيد السيرافي انما تحذف من الباب الا وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء
ومنها انه قد يكون بمنزلة [illegible] نحو فوربك تشهد انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء
الواقع عقيب الجمل المتعاطفة [illegible] فاجلدوه والحكم [illegible] ورد شهادته
الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة يختص بالجملة الاخيرة وذهب
بعضهم الى التوقف [illegible] فان قيل ما تقول في قولنا لا حول
ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عند نا
[illegible] ينصرف الى الجملتين لان معناه لا حول [illegible] الا بالله قلنا ان الاستثناء
المذكور راجع الى الثانية وتقدير الجملة الاولى [illegible] الاستثناء [illegible] عليه
الحول والقوة [illegible] بعد [illegible] صح رجوع الاستثناء اليهما [illegible] واحد
وترجمة على وزن دحرجة [illegible] الواو للعطف ترجمة فعل فاعل مفعول وهو الضمير
البارز المتصل راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة [illegible]
والاول اولى من جهة المعنى وان كان [illegible] بعيدا من جهة اللفظ ووجه الاولوية
لا يخفى على الفطن الذوق السليم بكتاب مجرور بالباء متعلق بترجمة المصباح لا يخفى
[illegible] بكون [illegible] انه مجرور
باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة ليستظل [illegible]
اي ترجمته بالمصباح لاستضائته بانواره على [illegible]

وان المصدرية

١٠٦٢

وان المصدرية مقدرة بعد الا [illegible] الفعل الا بعد تقدير ان يكون الفعل في قوة
الاسم [illegible] المصدر [illegible] حتى يتعلق [illegible] ويستضي فعل مضارع [illegible]
[illegible] المصدرية [illegible] يستضي [illegible] بانواره
متعلق بيستضي والضمير مجرور محلا بالاضافة الانوار اليه راجع الى المختصر والمراد
بانواره مسائله [illegible] اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية
لان المصنف شبه المختصر بالمصباح في ازالة [illegible] الظلام [illegible]
اي ازالة الظلام في المصباح [illegible] وازالة [illegible] في المختصر [illegible]
[illegible] عطف تفسير [illegible] التخييلية [illegible]
[illegible] لوازم المصباح [illegible] بانواره والتشبيه [illegible] تشبيه المصنف المختصر بالمصباح
[illegible] استعارة [illegible] واثبات الانوار استعارة تخييلية [illegible] قرينة [illegible]
[illegible] ويستضي [illegible]
معطوف على يستضي والضمير [illegible] عايد الى [illegible] ظلام منصوب على انه مفعول
[illegible] الاثارة اضافة العام الى الخاص [illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة الا [illegible]
اليه راجع الى المختصر [illegible] فعل فاعل ومفعول [illegible] الضمير البارز المتصل
[illegible] المختصر والجملة معطوفة على الجملة [illegible]
[illegible] طوية [illegible]
[illegible] المختصر [illegible]

اي ظلمة الجهل

اي المختصر

على انه مقال او مفعول ثان ح حرف جر ضمة مجرور بها متعلق بكسرة مقدرة على الواو
للاضافة في اليها الباب الاصل في الاصل باب البيت قبل اغلب سمي به لانه لاصل
في مشتمله لان اصله بوب اي رتبة غلبة كالاب اصل في البيت الاصل ورتبة علو بابه اصله
بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتداء الاول صفة الباب هو نقيض الاخر اصله
اوءل على وزن افعل على راي سيبويه الاوسط قلبت الهمزة واوا واد غمت
بدل اول مثلث وجمع على اوائل واوالي وقيل اصله وءل على وزن فوعل فقلبت
العاء والاول حرة بناسب قوة المتكلم في الابتداء وكثر جمع على اوائل لاستثقال
في الصحيح اذا جعلت اول صفة لم تعرفه تقول لقيته عاما اول واذا جعلته
صفة عرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام وثانيته اولى وجمعه اول مثل اخر واخر ح الاصطلاحات جمع اصطلاح
وهو اتفاق جماعة على تخصيص الشيء باسم ما ورد في عرف التخاطب
المتعارف به الكلمة بجر ورة صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحوية ليوافق
لانها ان النحوية اسندت الى ضمير جمع هو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر
فان قيل ان النحوية ليست بفعل اي فعل اصطلاح ح ولا بمعناه فما يشتق
من الفعل فاين الاسناد قلت لانه متعلق بما يفهم من الكلام السابق اعني
الاستقرار الانكاري اي الاسناد فيه لانه لا وجود له اي للاسناد الا فيهما اي
في الفعل وجميع معناه وهذا كما سمعناك يقولون ان الخبر لابد وان يكون
فعلا او معنى فعل ما قولهن مثل قولنا زيد اخوك وعمر اعلامك يحتمل سواء كان
قلنا ان الباء في النحوية اي في النسبة قبلون في معنى الفعل اد التقدير ح
في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مخصوص كهاشم وبصره فلا يشتق
الوصف به واذا اسمعت قلت نحوي ونحاشمي وبصري بالحفظ

ح مسلك

ح مسلك الصفات حتى يقول برفع الرجل الغلام على انه فاعل في قولك رجل
مندر بغلامه فلا اشكال وهي ان الاصطلاحات وان هنا اي الكلم بها بعض المصطلحات
جمعت الاصطلاحات اي حيث بصيغة الجمع الظاهر ان يقال فيه ان الاصطلاحات
وان كانت مصدر الفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر المصدر وارادة اسم المفعول
كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالمعقول بمعنى معقول والعطف بمعنى المعطوف
والضرب بمعنى المضروب وخلق ذلك وهي اي الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات
عبارة عن الالفاظ المعدودة كالكلمة وانواعا منها الاسم والفعل والحرف والكلام
وانواعه اي الانواع الكلام من مجمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم
ان الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان الحكم يشتمل على المسند والمسند اليه
لا يتأتى الا من اسمين او من فعل واسم فان بدليت بالاسم سمي الجملة اسمية كزيد قايم وزيد ابوه
قايم وان زيدا قايم وهل زيد قايم وما زيد قايما وخواتها والا مر نحو ليقم زيد وعمرو
واقايم الزيدان وما قايم الزيدان عندهم جميعا خلافا للصعب العصفوري اي صاحب الكتاب فان مثل
هذه تراكيب الامر وما بعده من الجملة الفعلية دون الاسمية وان بدليت بفعل سمي فعلية كقام زيد
وهل قايم زيد وزيد اضربه وما عبد الله لان التقديم ضربت زيدا اضربته وداود عبد الله وبه اخذ ابن
وصعب الكتاب محققا اعتبارين اخرين وجعلا اجزاء قسمين اخرين من الجملة وبيانه ان الجملة
الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمونه بذلك الاسم
الاصلي اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط سموها شرطية سواء كانت مركبة من
فعلين كقولك ان تكرمني اكرمك او من شرطيتين معنى نحو ان كان متى زيد يكتب في منزله يكتب
فتى لم تجرد يسمى ظرفية سواء كان شرطها ظرفيا كما مثل او غيره كقولك في الظرف
او مقدرا فان تجارد وتجرد يسمى ظرفا اصطلاحيا كما اشرنا اليه تحوما في العارف شرح
الكتاب قال وقولي في معنى شارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا

WMS. Misc 301
Serial 809

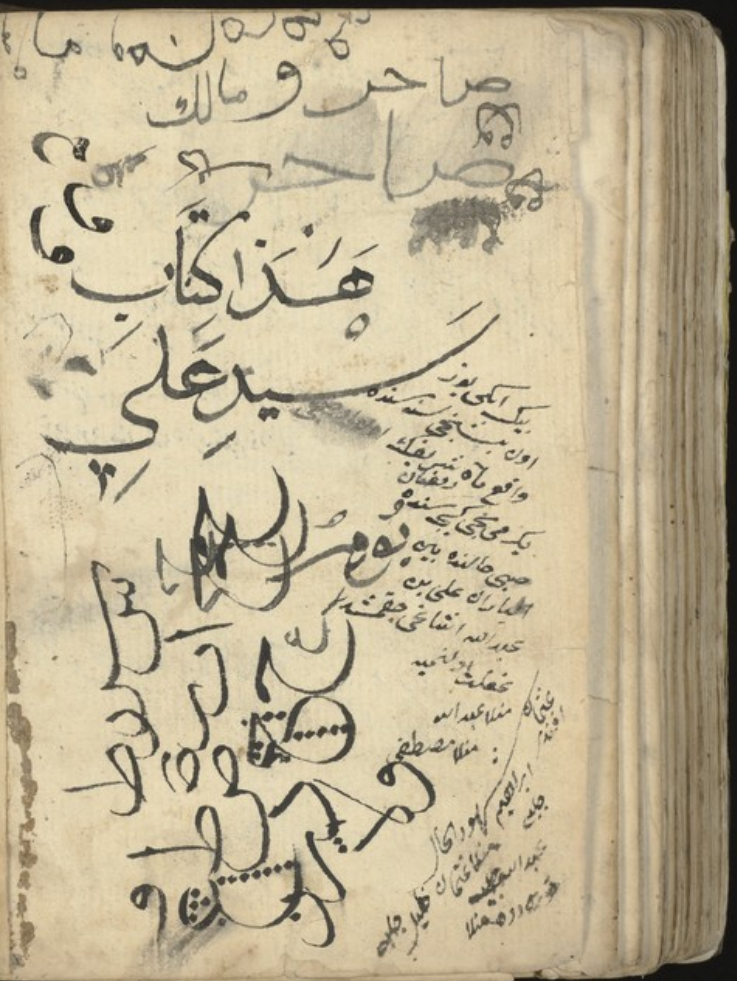

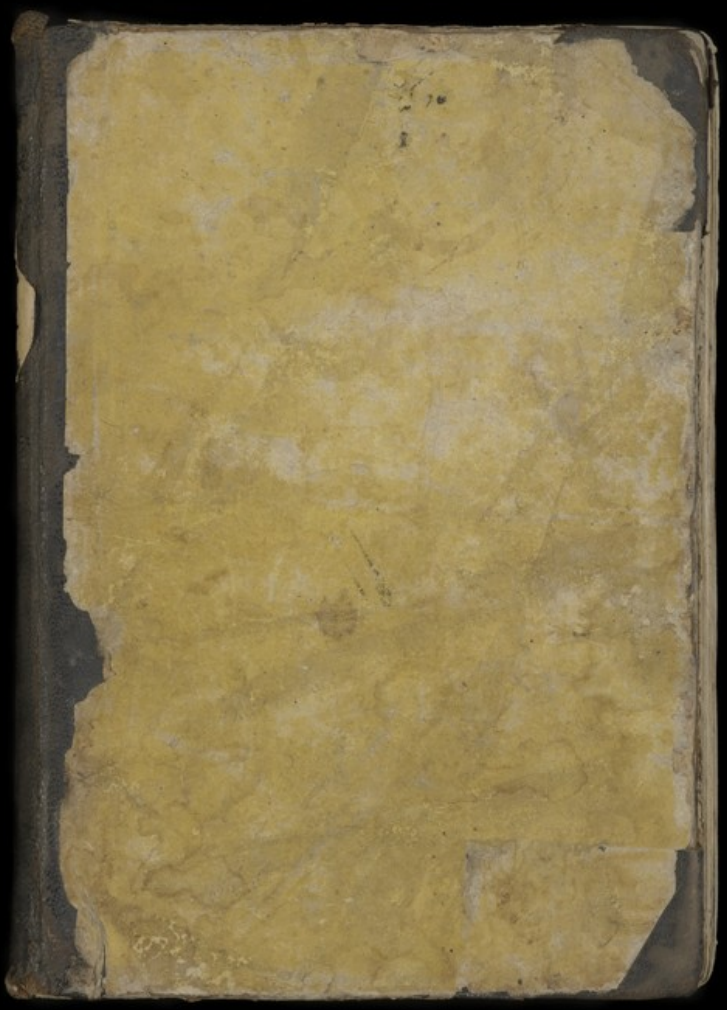

0 Cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21
0 Inch 1 2 3 4 5 6 7 8
The Wellcome Library